

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى تاسوست - جيجل -

قسم اللغة والأدب العربي

كلية الآداب واللغات



موضوع المذكرة

مصطلحات النحو في كتاب "الصّاحبي في فقه اللّغة"
لابن فارس
دراسة تأصيلية

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص لسانيات عربية

إشراف الدكتورة:

مسعودة شكور

إعداد الطالبتين:

- أسماء رقايق

- نهاد بوربيع

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور: بلال العفيون	رئيسا
الدكتورة: مسعودة شكور	مشرفا ومقررا
الأستاذ: محمد بولحية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

1442/1441 هـ

2021/2020 م

شكر و عرفان

إنّ الشكر الأوّل لله سبحانه وتعالى الذي غرس في قلبنا حب العلم والإيمان
والذي وفقنا في إنجاز هذه المذكرة ومنحنا الصبر والتوفيق، سبحانه نعم المرشد
والمعين.

قبل كل شيء نحمد الله ونشكره على جزيل فضله ونعمه، فهو الذي وفقنا
لإتمام هذا العمل.

نتوجه بخالص المحبة والعرفان إلى أستاذتنا الفاضلة الدكتورة

"مسعودة شكور"

شاكرين لها إشرافها علينا وتأطيرها هذا البحث.

إلى الأستاذ **"عبد الوهاب حنك"** الذي كان لنا عوناً وقت الحاجة، نتقدم

له بجزيل الشكر.

ونتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة أو دعاء خالص

كما لا ننسى أساتذة قسم اللّغة والأدب العربي بصفة عامة وإلى كل الذين

درسونا بصفة عامة وإلى كل الذين درسونا بصفة خاصة من المرحلة الابتدائية

إلى المرحلة الجامعية.

وصلّى اللهم على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مقدمة

إنَّ حركة التأليف المصطلحي عند العرب ضربٌ من ضروب النضج اللغويِّ والوعي الفكري بقضيَّة اللُّغة كقضيَّة جوهريَّة، لأنَّها لغة القرآن الكريم، والمفتاح لمعرفة قواعده وإدراك مقاصده، ولكون "المصطلحية" تشكُّل مرجعيَّة لغويَّة ثقافية وحضارية، وتمثل رصيد الأُمَّة، ولأنَّها تنتجُ مصطلحات يحتاج إليها أصحاب التخصصات في شتى المجالات.

والمتمتِّع للكتب العربيَّة التراثية، والمستقرئ لموضوعاتها ومصطلحاتها ومفاهيمها، يجد العلماء بمختلف مذاهبهم وتخصّصاتهم، قد عنوا ببحث الألفاظ ودلالاتها، وباللُّغة وقواعد بيانها، فأقاموا العلوم المختلفة وخصّصوا لكلِّ منها جهازه الاصطلاحي، وقد كان علمُ النَّحو أحد هذه العلوم التي انفردت بجهاز اصطلاحيّ متين لم يتعدَّ تشكُّله القرن من الزَّمن.

ولم يفصل النَّحو كعلم مستقل بذاته له تطبيقاته العملية عن العلوم الأخرى، العلوم الدِّينيَّة أو العلوم اللُّغويَّة (علوم الآلة)، لا من حيث مباحثه المعرفيَّة، ولا من حيث جهازه الاصطلاحي، ولا ريب أنَّ ذلك قد فرضه ارتباط كلِّ هذه العلوم بالقرآن الكريم ومدارسة ألفاظه. ويحضرنا ههنا أنَّ القرآن قد كان المدوِّنة الاستشهادية الأولى للنُّحاة العرب، بل إنَّ الحجَّة في ذلك قائمة باستناد علماء النَّحو المتقدِّمين إلى تشكيل مصطلحات النَّحو موازاةً مع ما يمكن أن يتقبَّله القرآن، أو يرفضه احتكامًا لقدسِيَّته.

من الصَّعب الحديث عن المصطلح النَّحويِّ في التراث العربي، والتَّحديد الزَّمني لبيدياته، ذلك أنَّ المؤلِّفات التي عنيت بالمصطلحات كانت قليلة جدًّا إلاَّ ما تناثر في كتب النَّحو، إلاَّ أنَّنا لا يمكن أن ننكر دور هذه الكتب والمؤلِّفات في نشأة المصطلح النَّحويِّ وتشكُّله وحتى استقراره بشكله الحاليِّ.

ولقد كان هذا المنطلق حافزًا مهمًّا في تشكيل نواة هذا البحث، وبعثًا رئيسًا على اختيارنا لهذا الموضوع، فاستقرَّ عنوان بحثنا على النحو التالي: "مصطلحات النَّحو في كتاب "الصَّاحبي في فقه اللُّغة" لابن فارس _دراسة تأصيلية_.

لقد لَقِّنَا أن "ابن فارس" من العلماء الذين كان لهم الفضل في استقرار المصطلح النَّحويِّ وانتقاله بمفاهيمه إلى الدِّرس اللُّغوي الحديث، وذلك في مؤلفاته القيِّمة الكثيرة، خاصَّة منها "كتاب الصَّاحبي في فقه اللُّغة" وسنن العرب في كلامها" الذي اخترناه ليكون المدوِّنة التي أنبنى عليها الجانب التطبيقي لهذا البحث، لكونه واحدًا من المؤلِّفات الجديرة بالاهتمام والدراسة، ورغبةً منَّا في:

- الإحاطة بكتاب "الصّاحي في فقه اللّغة" أوّل المؤلفات التي سمّيت بفقه اللّغة، إذ لم يوجد هذا المسّمى قبله.
- الوقوف على أبرز القضايا الصّوتية والنحوية والصرفية التي احتواها الكتاب.
- تسليط الضوء على جهود "ابن فارس" في إثراء المصطلح النحويّ، ودوره في استقراره و استمراريته.

وقد قام هذا البحث على إشكالية عامّة رئيسة هي:

➤ فيم تمثّل الانشغال النحويّ لدى ابن فارس؟ وكيف تجسّد في مصطلحاته؟

وإشكاليات أخرى فرعية منها:

- هل ظلّ المصطلح النحويّ الذي ظهر متزامناً مع نشأة علم النحو ثابتاً مستقرّاً، أم أنّه اختلف باختلاف الاتجاهات والنحاة فيما بعد؟
- ما مدى توظيف ابن فارس للمصطلح النحويّ؟ وإلى أيّ المدارس النحوية كان أميل في مصطلحاته؟ وهل توصّلت جهوده إلى إبراز مصطلحات نحوية جديدة؟
- كيف تعامل ابن فارس مع المصطلح النحويّ؟ وما مرجعيته في اختيار مصطلح دون غيره؟

لقد فرض الخوض في هذا المنحى المعرفيّ محاولة السّير على خطّة منهجية تشكّلت من ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة:

فكان الفصل الأوّل مخصّصاً للوقوف عند مصطلح "المصطلح" من حيث ضبط مفهومه، وعناصر بنيته واستعراض مقتضياته وتحديد شروط صياغته وآلياتها، وكذا تداخله مع مصطلحات متقاربة معه مفهوميّاً "كالتعريف" و"المفهوم" و"الحدّ"، إضافة إلى بؤادر "نشأة المصطلحية" وأهمّيتها وأهدافها، كما لم نغفل عن الحديث عن الدّرس المصطلحي عند العرب وتحليلاته.

أمّا الفصل الثاني فتطرّقنا فيه إلى تعريف النحو والمصطلح النحويّ، ثمّ المراحل التأسيسية للمصطلح النحوي في التراث العربيّ، بدءاً من مرحلة النشأة، إلى مرحلة التقعيد للمصطلح النحويّ، ثم مرحلة الاتّساع فيه، وبيان الدّور الذي لعبه الخلاف المصطلحي بين مدرستي البصرة والكوفة في استقرار المصطلح النحويّ.

كما تطرّق الفصل إلى إشكالية تداخل العلوم العربيّة، وأثر هذا التداخل على المصطلح النحوي وارتباطه بهذه العلوم واستعارته منها.

وانبرى الفصل الثالث للحديث عن حياة "أحمد ابن فارس" بشيء من التفصيل من خلال التعرّف على البيئة الزمانية والمكانية التي نشأ فيها، ثمّ تتبّع مراحل حياته الشخصيّة والعلميّة، لنقف في الأخير على مكانته العلميّة والآثار التي خلفها في شتى المجالات، إضافة إلى دراسة موجزة عن كتاب "الصّاحبي في فقه اللّغة" وعرض مجموعة من القضايا اللّغوية القيّمة التي تطرّق إليها، ثمّ بيان المنهج الذي اتّبعه "ابن فارس" في ترتيب مادة كتابه، وشواهد ومصادره.

أمّا في الجزء الثاني من هذا الفصل فقد تركّز جهدنا على استقصاء المصطلحات النحويّة التي وظّفها "ابن فارس" في "الصّاحبي" وتأصيلها، مع التّركيز على اكتشاف مذهبه النحويّ، والحرص على الوقوف عند المصطلحات التي يكون قد انفرد بها، ومحاوله استكناه مدلولاتها.

أمّا الخاتمة فقد كانت خلاصة النتائج التي أدركتها فصول البحث وعناصره، وإجابة مباشرة على الإشكاليات المطروحة فيه.

وقد فرضت طبيعة الموضوع اعتماد المنهج الوصفي مع إجراءات التحليل لاستقراء المصطلحات النحويّة الواردة في كتاب "الصّاحبي"، وتخلّله مقارنات بين آراء ومصطلحات النّحاة السّابقين، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع تطوّر المصطلحات النحويّة وبيان مدلولاتها.

اعتمد البحث على مراجع في مقدّماتها كتب "ابن فارس" من بينها:

- الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها.
- معجم مقاييس اللّغة.
- مجمل اللّغة.

وكذا عدد من المصادر التراثية الهامّة مثل:

- معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي.

- الكتاب لسيبويه.
- معاني القرآن للقرّاء.
- كشّاف اصطلاحات الفنون للتهانوي.
- الخصائص لابن جنيّ.

إضافة إلى مؤلّفات ودراسات حديثة مسّت صميم موضوعنا، فاقنينا السّير على منوالها في بعض جزئيات هذا البحث، ومنها:

- موسوعة المصطلح التّحوي من النشأة إلى الاستقرار ل: يوخنا مرزا الخامس.
- مصطلحات التّحو الكوفي _دراستها وتحديد مدلولاتها_ ل: عبد الله بن حمد الخثران.
- المصطلح التّحوي _نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثالث الهجري_ ل: عوض حمد القوزي.
- القضايا اللّغويّة في كتاب الصّاحي لابن فارس في ضوء المناهج الحديثة، ل: حميد غويرق.

ولعلّ أهم ما اعترض سبيلنا وأعاقنا في هذا البحث تلك الحلقات المفقودة في تاريخ المصطلح التّحويّ، إضافة إلى صعوبة نسبة بعض المصطلحات لأصحابها، وكذا ندرة المراجع التي رصدت مصطلحات التّحو عند "ابن فارس"، أو تلك التي تخدم المصطلح التّحويّ عمومًا.

وختامًا وجب أن نشكر كلّ من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد، وخالص الشّكر لابّد أن يكون للأستاذة المشرفة: الدكتورة "مسعودة شكور" على إنسانيتها وطيبتها الرّائعة، متّعها الله بالصّحة والعافية، وأغناها الله من فضله وكرمه جزاءً حسنًا لها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

الفصل الأول

المصطلح والتأسيس المعرفي للمصطلحية

1- المصطلح

2- المصطلحية

3- آليات صناعة المصطلح في اللغة العربية

1- مفهوم المصطلح:

1-1- التعريف اللغوي:

لقد شغل المصطلح حيّزاً مهماً في الدرس اللغوي؛ فقد استعمله القدامى في العمل المصطلحي ضمن منهجية محكمة، فيتّم بفضلُه معرفة دقائق العلوم إذ "المصطلحات مفاتيح العلوم" على حدّ تعبير الخوارزمي، ثم إنّ فهم المصطلحات نصف العلم، لأنّ المصطلح لفظ يعبر عن مفهوم ولا معرفة من دون مصطلح فيه يتّم معرفة دقائق العلوم، وقد كانت قارة التراث الإنساني عامة والتراث العربي بصفة خاصة، فالمصطلحات تعدّ نقطة انطلاق لدراسة مختلف المعارف التي تحتويها العلوم مهما كانت طبيعتها، وربما معرفة دلالة المصطلح هو تحديد المجال المعرفي، وأوّل ما يجب الإمام به و الوقوف عليه كلمة "المصطلح"، فنجد في المعاجم العربية القديمة جذور كلمة "مصطلح" متجدّرة عند اللغويين حديثة عند المصطلحيين.

وعند الحديث عن التعريف اللغوي يمكن إيراد بعض التعريفات التي تضمنتها أشهر المعاجم العربية، ومنها ما أورده "الجوهري" في "الصّحاح": «الصَّلَاحُ ضِدُّ الفِسادِ، تقول: صَلَحَ الشَّيْءُ يَصْلُحُ صَلُوحًا، مثل دَخَلَ يَدْخُلُ دُخُولًا، قال الفراء؛ وحكى أصحابنا صَلَحَ أيضًا بالضم»⁽¹⁾

ونقل "ابن منظور" عن "الجوهري"، ومنه نجد أنّه نفى ورود لفظ اصطلاح في المعاجم العربية إلاّ بمعنى الصلح، وكلّ ما أورده في بابه هو فعل "اصطلحوا" وذلك في قوله: «والصُّلْحُ: تصالِحَ القوم بينهم، والصلح السلم، وقد اصْطَلَحُوا وصالِحُوا وتَصَالَحُوا وصالِحُوا وصالِحُوا وصالِحُوا وصالِحُوا وصالِحُوا وصالِحُوا وصالِحُوا»⁽²⁾

⁽¹⁾ - الجوهري إسماعيل بن حماد، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990، مادة صلح، ص 383.

⁽²⁾ - ابن منظور جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ_2005م، ج2، مادة ص.ل.ح، ص517.

ونلاحظ من هذا التعريف اللغوي أنه يميل لكل ما خالف الفساد وعدم الاتفاق، ويرتكز على التواضع لأنه لا يمكننا أن نفترض حدوث الاتفاق والصلح في قوم، بينما أفراد هذا القوم يناقضون الصلاح.

ولهذا قال "ابن منظور" في التعريف «ورجلٌ صالحٌ في نفسه من قومٍ صلحاء، إذ يشترط صلاح الفرد لصلاح الجماعة، لصلاح الاتفاق حول أمرٍ ما»⁽¹⁾

وفي "تاج العروس من جواهر القاموس لـ محمد مرتضى الزبيدي" قوله: «واصْطَلَحًا وصالِحًا مشددة الصاد وقلبوا التاء صادًا وأدغموها في الصاد، وتصالِحًا واصْطَلَحًا بالتاء بدل الطاء كل ذلك بمعنى واحد»⁽²⁾، وهو يدل على الصلح ضد الفساد.

وفي المعاجم اللغوية الحديثة نجد ما جاء في "المعجم الوسيط": «اصْطَلَحُوا على الأمر تعارفوا عليه، واتفقوا والاصْطِلَاح مصدرًا، هو اتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم اصطلاحاته»⁽³⁾

ولم يختلف المحدثون في تعريفاتهم للفظ الاصطلاح عن القدماء؛ بل نهلوا من مراجعهم كما جاء عند "شهادة الخوري": «إنَّ الاصْطِلَاح في اللِّغة هو التَّصالِح، وتصالِح القوم أي قام الصلح والسلام بينهم»⁽⁴⁾

ومن خلال تتبع لفظ المصطلح في كتب التراث نلمس أنه يغلب على العلماء عدم التفريق بين كلمتي "مصطلح" و"اصطلاح"، فقد استخدم المصطلحان وكأتهما مترادفان تمامًا، "فالجاحظ" (ت 255هـ) يقول:

(1) - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، 518/2

(2) - الزبيدي محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الهداية، د ب، د ط، د ت، ج 4، ص 125.

(3) - مصطفى إبراهيم، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، د ب، د ت، ص 186

(4) - شهادة خوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ص 172. د ب، د ط، 2015، ص 172.

«وهم تخبّروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء وهم اصطالحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب، فصاروا في ذلك سلفًا لكل خلف وقدوة لكل تابع»⁽¹⁾

فالعرب حسب رأي "الجاحظ" قد اعتمدوا منظومة لفظية محدّدة يدل كل لفظ منها على معنى أو مدلول محدّد لتأدية مفهوم واضح، واعتمدوا في ذلك على الاشتقاق والتواضع لوضع الأسماء للمسميات المناسبة لها، والاصطلاح على الأشياء بالاعتماد على التشبيه والمجاز.

وكذلك نجد "الخوارزمي" (ت 380 هـ) لا يفرّق بين "مصطلح" و"اصطلاح" فهو يقول في وصفه لكتابه "مفاتيح العلوم" «إنّه جعله جامعًا لمفاتيح العلوم، وأوائل الصناعات مضمنا ما بين كل طبقة من العلماء من المواضع والاصطلاحات»⁽²⁾، فالخوارزمي لا يرى فرقًا ذا قيمة بين هذه الألفاظ فهي متقاربة بشكل كبير.

1-2- التعريف الاصطلاحي:

جاء في كتاب "التعريفات" "للشريف الجرجاني" (ت 816 هـ) أن "الاصطلاح": «عبارة عن اتفاق على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأوّل»⁽³⁾

والاصطلاح أيضًا: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى.

أو هو: إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما.

⁽¹⁾ - الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، د ت، ج 1، ص 139.

⁽²⁾ - الخوارزمي: مفاتيح العلوم، تحقيق: فان فلوتن، د ب، د ط، 1985، ص 2، 3.

⁽³⁾ - الجرجاني الشريف علي بن محمد بن علي، التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د ط، ص 3 (مقدمة المحقق).

فالرجائي من خلال هذه التعريفات يوضّح لنا سمات المصطلح، كما ينحو منحى أحد آليات وضع المصطلح والتي هي المجاز، إذ يقتضي المجاز نقل اللفظ من معناه الاصلي إلى معنى آخر لوجود مشابهة بين المعنيين.

وغير بعيد عن هذه التعريفات قول "أبي البقاء الكفوي" (ت 1094هـ) فقد عرّفه: «والاصطلاح مقابل الشرع في عرف الفقهاء، ولعلّ وجه ذلك أنّ الاصطلاح افتعال من الصلح والمشاركة كالأقسام، ويستعمل الاصطلاح غالباً في العلم الذي يُحصل معلوماته بالنظر والاستدلال، فإن كان في الشارع فوضع شرعي (فقهي) كوضع الصوم والصلاة، وإلاّ فإن كان من قوم مخصوصين كأهل الصناعات من العلماء وغيرهم فوضع عرفي خاص كوضع أهل المعاني: الإيجاز والإطناب...»⁽¹⁾

فأبو البقاء الكفوي في تعريفه هذا يضيف عليه سمة جديدة و هي تغير دلالته تبعاً لتنوع المجال المعرفي الذي يرد فيه.

ومثل هذا نجد عند "التهانوي" (ت 1158هـ) الذي وسم كتابه باسم "كشاف اصطلاحات الفنون" وقد ذكر سبب وضعه لهذا الكتاب لأنّه لاحظ اشتباه الاصطلاحات فإنّ لكل علم اصطلاحاً خاصاً به، وقد عرّفه في قوله: «الاصطلاح هو العرف الخاص وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم شيء بعد نقله عن موضعه الأوّل لمناسبة بينهما كالعوم والخصوص أو لمشاركتهما في أمرٍ أو مشابهتهما أو غيرها»⁽²⁾

فالتهانوي في هذا التعريف يؤكد على وجود علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي.

(1) - الكفوي أبو البقاء، الكليات، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الجزء 1، ص 129.

(2) - التهانوي محمد بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبد البديع، المؤسسة المصرية، 1963، ص 1، 2.

ولم يختلف المحدثون في تعريفاتهم للفظ الاصطلاح عن القدامى فنجد "محمود فهمي حجازي" يقول: «الكلمة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقرّ معناها، أو بالأحرى استخدامها وحُدِّد في وضوح، وهو مفهوم ضيق في دلالاته المتخصصة وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدّد يتحقّق بذلك وضوحه الضروري»⁽¹⁾

ونلاحظ من خلال قوله أنّ الاسم يرد في حالات متعدّدة من الإيجاز والإطناب، إذ يرد اسماً مفرداً مكوناً من كلمة واحدة، كما يرد تركيباً لهذا قد يتكون من كلمتين أو أكثر.

إنّ حرص العلماء في القدم والحديث على تعريف المصطلح وتحديد مفهومه وتوضيح المراد به نابع من أهميته ودوره في ربط الصلة بين الأمم والتواصل بين الشعوب، كما أنّه نابع من أهميته في نقل العلوم والمعارف، ومن هنا يمكن القول أنّ العلاقة بين العلم ومصطلحاته هي علاقة تعويضية، إذ لا يمكن للمعرفة العلمية أن تقوم دون مصطلح تقني والحاجة إلى المصطلح لا تنتهي ودائرته لا تغلق ومجاله لا يُحدّد، غير أنّه محكوم بشروط وأسس وسمات لا بدّ أن تتوافر فيه ليكتسب صفة المصطلح العلمي، ويمكن تلخيص هذه الشروط فيما يلي:

- أن يكون متّفق عليه بين أصحاب التخصص الواحد.
- أن يقتصر المصطلح على مفهوم واحد بعينه.
- أن يسمح بالاشتقاق بما لا يضرّ بكيان اللّغة، ويتفرّع عن ذلك أيضاً ضرورة ترجمة الاصطلاح المفرد بمفرد مثله، لأنّ ذلك يساعد على التصريف والاشتقاق.
- أن يراعى في وضعه عدم اللّجوء إلى الألفاظ العامية إلاّ لضرورة أو توضيح.

⁽¹⁾ - محمود فهمي حجازي، الاسس اللّغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، د ت، ص 11-12.

- أن يكون مفردًا أو مركبًا «فالمصطلح ككلمة أو مجموعة كلمات من لغة متخصصة»⁽¹⁾، فلا يشترط فيه الأفراد بل قد يكون عبارة عن مجموعة من الكلمات.

- أن يكون تعبيرًا خاصًا ضيقًا في دلالاته المتخصصة فالمصطلح كلمة تعبّر عن مفهوم خاص في مجال محدّد، فهو «لغة خاصة»⁽²⁾، و «معجم قطاعي خاص»⁽³⁾

- واضح إلى أقصى درجة ممكنة ف«المصطلح بمثابة اللفظ الدال بشكل واضح ودقيق للمفردات»⁽⁴⁾، فالدلالة الواضحة البينة البسيطة والدقيقة تعبّر عن السمات التي يتميّر بها المصطلح.

- أن يرد دائمًا في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدّد، فالمصطلحات لا تحدّد إلا إذا كانت داخل النظام الاصطلاحي القائم على أساس العلاقات المشتركة بين مدلولات وحداته.

ومن خلال هذا نستنتج أن لكلّ علم موضوعه وهدفه ومنهجه ومصطلحاته الخاصة، ويستخدمها وفق منهجه ورؤيته الخاصة، ولهذا احتلّ المصطلح مكانة وأهمية كبيرة في تأسيس العلوم، فالعلم لا يقوم إلاّ بدونه فالمصطلحات تعتبر ركيزة أساسية في تطوير شتى العلوم، إذ تعدّ معرفة المصطلحات مدخل اكتساب أجديات العلم، والولوج إلى دائرة المختصين، ولذا نقول بأنّ لكل علم مصطلحاته وهو بأمرس الحاجة إليها.

(1) - عزت محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002، ص 29.

(2) - يحيى بن براء، في اشكال الترجمة ووضع المصطلح، مجلة التعليم، المعهد التربوي الوطني بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، ع22، 1991، ص32.

(3) - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار تبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985، ص396.

(4) - عبد الرحمان بن عبد العزيز فاضل، البنك الآلي السعودي للمصطلحات، مجلة اللسان، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع47، 1999، ص 79.

1-3- المصطلح والمفهوم:

إنّ المفهوم والاصطلاح يتقاطعان في خاصية الاتفاق، كما أنّ هنالك علاقة بينهما، فهما وجهان لعملة واحدة «فالمصطلح اسم قابل للتعريف في نظام متجانس، ويكون منظماً في نسقٍ، ويطابق دون غموض فكرة أو مفهوماً»⁽¹⁾

فهو يعتبر صورة عقلية تتكون من خلال الخبرات المتتالية التي يمرّ بها الفرد سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

و المفهوم يعتب التصوّر الذهني بينما المصطلح هو مادة الفكر وهو بمثابة الوعاء للمفهوم.

والمفهوم كما عرّفه "فيلبر": «هو تمثيل عقلي للأشياء الفردية وقد يمثل شيئاً واحداً أو مجموعة من الأشياء الفردية تتوافر فيها صفات مشتركة»⁽²⁾، وهنالك من يرى عكس ذلك، فالمفهوم غير الاصطلاح، فالأوّل يحيل إلى فكرة ما يحكمها المتغير وعدم الاستقرار والثبات، أمّا الثاني يحيل إلى بناء يحكمه الاتفاق بحكم موضوع الاختصاص.

وقد وظّف المفهوم في اللّغة العربية باعتباره مادة تحيل إلى تصوّر أو فكرة، في حين نجد أنّ المصطلح لفظ يشتغل على مادة الفكر.

ومن هنا نلاحظ بأن المفهوم بالنسبة للمصطلح كالروح بالنسبة للجسد، فلا يمكن الحديث عن المفهوم دون الإحالة إلى المصطلح.

(1) - محمود فهمي حجازي، الاسس اللّغوية لعلم المصطلح، مرجع سابق، ص 11.

(2) - سكينه زواقي، إشكالية المصطلح والمفهوم في العلوم الإنسانية بين التراث والحداثة، المركز الجامعي، الطارف، الجزائر، ص 73.

1-4- المصطلح و التعريف:

تتنوع التعاريف لمصطلح التعريف بتنوع وجهات النظر واختلاف الآراء حوله، فقد تناوله الفقهاء والدارسون في مجالات مختلفة ومتنوعة، ورغم هذا التنوع في تعاريفه إلا أنّ معناه قريب في كل التعاريف وهو يؤدي إلى الإعلام والإيضاح والشرح للوصول إلى المعرفة.

وقد جاء في كتاب "التعريفات" للجرجاني بأنّ التعريف: «عبارة عن ذكر شيء يستلزم معرفته معرفة شيء آخر»⁽¹⁾، فالرجاني يقصد هنا وجود طرفين هما المعرف والمعرف به، كما قسّم التعريف إلى تعريف لفظي وآخر حقيقي، كما أنّه يقوم على شيئين أساسيين هما التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي.

كما نجد "علي القاسمي" يحدّد التعريف بأنّه: «بلاغ يصف مجموعة السمات الدلالية التي تنتمي إلى المفهوم الذي يدلّ عليه مصطلح ما ويخبر عن طبيعة هذا المفهوم نفسه، وهذا البلاغ الذي ينبغي أن يظهر فيه المصطلح المحدّد يجب أن يكون شكله دقيقاً»⁽²⁾

فمن خلال تعريفه نلاحظ ارتباط التعريف بالمفهوم أو هو وصف للمفهوم بحدّ ذاته، ويقصد "علي القاسمي" بقوله بعدم ظهور المصطلح أنّه لا يمكن تعريف المصطلح بالكلمة ذاتها.

1-5- المصطلح و الحد:

الحديث عن التعريف يقودنا إلى الإشارة إلى مصطلح آخر له تعالق معه ألا وهو "الحدّ"، كما أقرّ المصطلحي الفرنسي "آلان راي" الحدّ أو التعريف ربّما هو مركز الإشكال المصطلحي.

(1) - الجرجاني، التعريفات، مرجع سابق، ص 64.

(2) - علي القاسمي، النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع29، 1986، ص 85.

والحد مصطلح فلسفي، وكان أول ظهوره في نظرية "أرسطو" اللغوية، لكنّه موجود في النحو العربي، واستعمله نحاة العربية في مصنفاتهم النحوية، والحدّ في أصوله الفلسفية قائم على ثنائية الموضوع والمحمول، فالكلمة بمفردها لا يمكن أن تكون حدًا، أمّا إذا اقترنت بعنصر دلالي جديد، انتقل معناها من الاسمية إلى الحدية.

ومنه لا يمكن اعتبار الحد كلمة واحدة؛ بل لابدّ من محمول مركب، ويقدم مؤلف المعجم الفلسفي "جميل صليبا"، تعريف للحد: «والحدّ **D'définition** في اصطلاح الفلسفة هو القول الدال على ماهية الشيء، وهو تعريف كامل أو تحليل تام لمفهوم اللفظ المراد تعريفه كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق أمّا الرّسم أو الوصف **Description** فهو تعريف الشيء بصفاته العرضية اللازمة المميزة له عن غيره كتعريف الإنسان بالضحك»⁽¹⁾

وفي التراث اللّغوي العربي ذكر الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين" هذا النص: «حدّ الإنسان الحي الناطق المبيّن»⁽²⁾، فالجاحظ قدّم حدًا تامًا للإنسان وذلك يجعله كائنًا حيًا ناطقًا، وهذا ما يميّزه عن غيره من الكائنات. كما عرّفه "السكاكي" بقوله: «الحدّ عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه أو بلوازمه. أو بما يتركب منها، تعريفًا جامعًا مانعًا»⁽³⁾، ويذهب إلى أنّ التعريف يرادّ تحت اسم الحدّ، فقد قالوا إنّها مسمّيات لشيء واحد.

(1) - جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، ج1، 1982، ص 447.

(2) - الجاحظ، البيان والتبيين، مرجع سابق، جزء 2، ص 40.

(3) - السكاكي أبو يعقوب، مفاتيح العلوم، تحقيق: نعيم زوزو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983، ص 436.

2- المصطلحية:

يشهد العالم موجة هائلة من التطور في جميع مجالات الحياة، يُصاحبه الكثير من المبتكرات والمخترعات والمفاهيم التي تملأ حياة الإنسان، والتي تحتاج إلى أسماء وعلامات تُعرف بها وتُطلق عليها، ومن المعروف أنّ "اللغة" هي الجهة المخوّلة لاستيعاب هذه الأسماء والمفاهيم والعلامات المستحدثة.

فهو هذا الإطار الذي يتم من خلاله توثيق المعلومات وتبادلها وتخزينها، والاصطلاح عليها، إلا أنّ هذا التطور العلمي السريع أدّى إلى صعوبة بالغة في وضع مصطلحات كافية لتغطّي كل جوانب المعرفة الإنسانية، إذ أنّ عدد المفاهيم العلميّة وعدد المصطلحات المعبّرة عنها غير متطابق، فعدد الجذور في أي لغة لا يتجاوز الآلاف في حين يبلّغ عدد المفاهيم الموجودة الملايين، ولهذا تلجأ اللغات إلى التعبير عن المفاهيم المستحدثة بالبحث والتركيب والاشتراك اللفظي، وغير ذلك من الوسائل الصرفية والدلالية، وقد يقود ذلك إلى ارتباك واضطراب من حيث اختلاف تصنيف المفاهيم والتعبير عنها من لغة إلى أخرى، وهذا يؤدّي بالضرورة إلى صعوبة تبادل المعلومات ووضع المصطلحات المقابلة لها، ومن هنا نشأ "علم المصطلح" أو "المصطلحية"، وهو علم حديث النشأة شهد ميلاده هذا القرن ومازال في طور التّم والتطوّر.

2-1- بؤادر النشأة:

إنّ المصطلحات من حيث هي أسماء خاصّة بقطاعات معرفيّة أو تقنية أو فنيّة، قديمة قديم الأنشطة النظرية أو التطبيقية للإنسان، لكن العناية بدراستها والاهتمام بأبعادها المعرفية لم يتحقّق إلاّ في العصر الحديث

نظرًا لما عرفه مجال المصطلحات من نمو متزايد بوتيرة سريعة نتيجة القفزات النوعية التي عرفتها مختلف أصناف المعارف والعلوم.⁽¹⁾

وقد ظهر مصطلح "علم المصطلح" (Terminologie) أو "علم المصطلحات" (Science de termes) في النصف الأول من القرن الثامن عشر ميلادي على يد المفكر الألماني "كريستيان كوتفريد شوتز" (1747-1832)⁽²⁾، لكنّه لم يأخذ طابعه النفسيّ على صعيد التسمية، استنادًا لـ "آلان راي" (1974)، إلاّ مع المفكر الإنجليزي "ويليام" (1887)، حيث عرف مصطلحات التاريخ الطبيعيّ بأنّها: «نسق المصطلحات المستعملة في وصف موضوعات التاريخ الطبيعيّ»⁽³⁾، أمّا البيانات المصطلحية الأولى فيعود تاريخها إلى سنة (1906)، وقد اقترن ظهورها بأسماء علماء روس مثل "زهرروف" (Zakharov) و"سيفرجان" (Severgin). وكان الغرض منها توحيد قواعد وضع المصطلحات على النطاق الدوليّ⁽⁴⁾، وهكذا صدر بين عامي (1906) و (1928) معجم "شلومان" المصوّر للمصطلحات التقنية في ستة عشر مجلدًا، وبستّ لغات، وتكمن أهميّة هذا المعجم في اشتراك مجموعة من الخبراء الدوليّين في تصنيفه، وأنّه لم يرتب المصطلحات ألفبائيًا وإنما رتبها على أساس المفاهيم والعلاقات القائمة بينها⁽⁵⁾، بيّد أنّ الأبحاث المصطلحية لم تأخذ طابعًا نسقيًا حقيقيًا على المستويين النظري والتطبيقي إلاّ في بداية العقد الثالث من القرن العشرين تحت تأثير أفكار النمساوي "أوغن فوستر" (Eugen Wuster)⁽⁶⁾، وهي الأفكار التي تقتضي في مجملها بضرورة إعطاء البحث المصطلحي طابعًا أكثر

(1) - ينظر: علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبيّة، الكتاب الطبي الجامعي، البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية، شارك في إعداده أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة، المكتب الإقليمي للشرق الاوسط، معهد الدراسات المصطلحية، فاس، 2005، ص 04.

(2) - المرجع نفسه، ص 04.

(3) - المرجع نفسه، ص 04.

(4) - المرجع نفسه، ص 05.

(5) - علي القاسمي، النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع 29، 1986، ص 127.

(6) - ينظر: علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبيّة، مرجع سابق، ص 06.

عقلانية، وذلك بتطوير المقدمات النظرية للعمل المصطلحي ومناهجه، وفي هذا الإطار تمّ إنجاز تمثّل فلسفي لعلم المصطلح وإنشاء عدّة منظمات ولجان ومجالس خاصة بالمجال المصطلحي⁽¹⁾، نذكر منها على سبيل التمثيل:

- مجلس المصطلحية العلمية والتقنية (1933).

- المنظمة الدولية للتقييس (1946).

وكان من مهام هذه اللجان والمنظمات توحيد طرائق وضع المصطلح، والبحث في السبيل الناجعة لتسيير تداوله وكيفية تنظيم مجاله، وإنشاء البنوك المصطلحية التي تعمل على تخزين ودراسة المصطلحات في مختلف المجالات.

2-2- المفهوم:

إنّ أهم ما يلفت نظر القارئ المتخصّص ضمن موضوع الدّراسات الاصطلاحية العربيّة هو ذلك الاختلاف في إطلاق تسميات هذا العلم بين القائمين عليه والمتخصصين فيه والدّارسين له، ما أدّى إلى تعدّد واضح في المصطلحات المخصّصة لهذا العلم، ومن بين ما نجد من التّسميات: علم المصطلح، علم الاصطلاح، علم المصطلحات، المصطلحية، الاصطلاحية، المصطلحاتية، إلخ.

وهذا الاختلاف في التّسميات راجع إلى اختلاف ترجمتها من اللّغة الأجنبيّة، باعتبار أنّ الدّراسات المصطلحية العربيّة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدّراسات المصطلحية الغربيّة من الجوانب النظرية والعملية، وهذا الارتباط واضح جليّ في اعتماد الدّارسين والمتخصصين العرب لمصطلح "المصطلحية" الذي هو متضمّن للأحققة (ية) قياساً على المصطلح الغربي (La Terminology) المتضمّن للأحققة (logy)، ومصطلح "المصطلحية" أصبح الأكثر استعمالاً من قبل المتخصصين في المجال من أمثال: "علي القاسمي" في كتابه "علم المصطلح أسسه النظرية

⁽¹⁾ - علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبيّة، مرجع سابق، ص 06.

وتطبيقاته العملية"، و"خليفة الموساوي" في كتابه "المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم" و"محمد حسن عبد العزيز" ... إلخ.

ولا يمكن إيراد مفهوم شامل للمصطلحية إلا إذا استحضرننا (يوغن فوستر) الأب الروحي لها والمنظر الأول لمعاملها، ويعرفها بأنها العلم الذي: «يدرس طبيعة المفاهيم، وخصائصها، ومكوناتها، وعلاقتها الممكنة، واختصاراتها والعلامات والرموز الدالة عليها (...) وتوحيد المفاهيم والمصطلحات ومفاتيح المصطلحات وتدوينها ووضع معجماتها، ومراحلها الفكرية من حيث تتابعها وتوسيعها»⁽¹⁾

ويعتبر "دي بوغراند" (De Beaugrande) علم المصطلحات: «العلم الذي هو فهرس للمعجم المتخصص ووسيلة للتدخل في الخطاب المتخصص، وأداة تمكن من تنشيط الأطر المعرفية المتخصصة، ونظام إشارات للتمييز بين أهل العلم والدخلاء، وأداة منظمة للتلقين أو التلقن واكتساب الفصاحة في ميدان ما، ومجال تتحد فيه مراكز التحكم في حقل معرفي معين، إذ يستلزم الخطاب ممارسة مراقبة فعالة وواعية وذلك بالتفسير»⁽²⁾

ويتضح من خلال هذين التعريفين أنّ المفاهيم والمصطلحات في المجالات العلمية المختلفة هي أساس قيام المصطلحية التي ينشئ عنها جانب نظري وجانب تطبيقي، فالنظري يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات المعبرة عنها أو الدالة عليها، أما التطبيقي فيهتم بتوثيق المصطلحات ومصادرها في معاجم متخصصة تختلف حسب الحقل المعرفي الذي تكون ضمنه هذه المصطلحات.

(1) - محمود فهمي حجازي، الاسس اللغوية لعلم المصطلح، مرجع سابق 19، 20.

(2) - محمد الديدواوي، الترجمة والتواصل - دراسة تحليلية عملية لإشكالات الاصطلاح ودور المترجم، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2000، ص

أما في الدرس اللغوي العربي فلنحظ تعدداً في التعريفات الخاصة بالمصطلحية، نتيجة ترجمة التعريفات الغربية والنهل منها لإنشاء تعريفات جديدة، ونورد تعريفين جامعين لهذا العلم، الأول لـ: "علي القاسمي": الذي قسم المصطلحية إلى فرعين: "علم المصطلح" و"صناعة المصطلح"، «فالأول يُعنى بالجانب النظري يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية، والثاني يهتم بالجانب التطبيقي أي توثيق المصطلحات ونشرها في شكل معاجم مختصة»⁽¹⁾

في حين عرّفها "عبد السلام المسدي" بأنها: «علم يحصر كشوف الاصطلاحات بحسب كل فرع معرفي فهو لذلك علم تصنيفي تقريبي يعتمد الوصف والاحصاء مع سعي إلى التحليل التاريخي»⁽²⁾، وما يمكن أن يُلاحظ من خلال هذا التعريف أنه قد تفرّد بذكر المناهج التي تركز عليها المصطلحية.

ورغم هذا التعدد الحاصل في التعريفات _السالفة الذكر_ والذي يعتبر نتيجة حتمية لتعدد الطارقين لأبواب هذا المجال، غير أنّ ذلك لم يكن سبباً في إحداث اختلافات بينة في معاني هذه التعريفات، إلاّ فيما يخصّ تسميات هذا العلم وبعضاً من تقسيماته لدى المتخصصين.

2-3- أهمية المصطلحية:

تعدّ المصطلحية أحد أفرع علم اللغة التطبيقي، وهو من أظهر العلوم اللسانية، وأكثرها أهمية لارتباطه بالعلوم كلّها، لأنّه يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها، ولكون التقدم العلمي قد احتاج إلى قدرٍ كبيرٍ من المصطلحات التي لا بدّ منها، لتظهر تلك العلوم إلى حيّز الوجود⁽³⁾، فالمصطلح أساس العلوم كافة إنسانية

(1) - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط2، 2019، ص 263-264.

(2) - عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، د ط، 1984، ص 22. نقلاً عن: زهيرة قروي، التأسيس النظري لعلم المصطلح، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ع29، 2008، ص 281.

(3) - ينظر: مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح ولغة العلم، كلية الآداب، جامعة بغداد، د ط، 2012، ص 60.

كانت أو تجريبية، وهو ركيزة قيامها، نظرًا لما يقدمه من إمكانيات للتفريق بين هذه العلوم، وإعطاء التسميات المناسبة لمفاهيمها ومتصوراتها، فالتسارع في إنتاج الوسائل والآليات والتطور الذي حصل على مستوى البيئة الغريبة وجب أن يقابله تطور مصطلحي يهتم بإحياء التسميات المطابقة لهذه المنتجات الجديدة، هذا ما نتج عنه ظهور "المصطلحية" كعلم حديث النشأة بعدما كانت ممارسته ضاربة ومتجذرة في التاريخ المعرفي البشري لأنه «إذ أكان انتظام المصطلحية وتحصلها على وضع علم غير ذي تاريخ طويل، فإن الممارسة المصطلحية هي بالعكس قديمة جدًا، وبالفعل يكفي التفكير في الأعمال التي أنجزها في القرن الثامن عشر لافوازي في الكيمياء أو ليني في علم النباتات»⁽¹⁾

وكان "فوستر" قد حدّد في القرن العشرين موضع علم المصطلح بين فروع المعرفة، بأنه مجال يربط علم اللغة بالمنطق وبعلم الوجود، و بعلم المعلومات، وبفروع العلم المختلفة⁽²⁾، وشكّل الركيزة الأساسية لقيام "المصطلحية" والتي حاول من خلالها «الاستفادة من علم المنطق ونظرية المعرفة لحلّ مشاكل التواصل بين أهل الاختصاص»⁽³⁾

وقد مهدّ "فوستر" بهذا لاستقلالية كل حقل معرفي بمسمياته ومفاهيمه من أجل إحداث اتصال لغوي فعّال بين أهل الاختصاص الواحد، لأنّ الاصطلاح هنا هو «أداة عمل تساعد على فكّ التباس الاتصال العلمي والتقني بكيفية فعّالة»⁽⁴⁾

لذلك فالأمر يتمحور حول علاقة ثلاثية بين التّصوّر والمفهوم والمصطلح كنتيجة حتمية لهذا التتابع.

(1) - ماريا تيريزا كابرّي، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، تر: محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2012، ص 01.

(2) - ينظر: ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات العربية، دمشق، 2008، ص 15.

(3) - ه. فليبر، المصطلحية في عالم اليوم، تر: محمد حلمي هليل، مجلة اللسان العربي، ع30، ص 211.

(4) - خالد الأشهب، المصطلح العربي والتمثيل، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2011، ص 49.

ولسنا بصدد سرد تاريخية هذا العلم هنا؛ وإنما لمعرفة مدى الأهمية التي يفرضها علم المصطلح في إحداث التطور في المجالات المعرفية الأخرى، فقد أصبح بإمكانه «الإجابة على الحاجيات التي يخلقها التغيير الثقافي»⁽¹⁾، بمعنى أن زيادة المفاهيم والمتصورات التي يخلقها تطور التفكير العلمي، يحتم على المصطلحية أن تسير في فهم يوازي مسار الحركة العملية الإنتاجية العالمية على مختلف الميادين والأصعدة، وقد حدث هذا الأمر تلقائياً عند مختلف الشعوب إلى أن «تطورت أسس المصطلحية كما نعرفها اليوم وانتقلت من مرحلة الهوية إلى علم حديث»⁽²⁾، فإذا ما أسقط مفهوم العلم على هذه الممارسة المصطلحية، أصبحت أكثر انتظاماً ومنهجية تقوم على «دراسة ميدانية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين مُختصة من النشاط البشري باعتبار وظيفتها الاجتماعية»⁽³⁾، ويكون هذا من أجل إنتاج المصطلحات كعملية مقابلة لتكوين المفاهيم الجديدة من أجل إحداث التواصل الفعال بين البشر، وكذا جمع المعلومات المصطلحية ومعالجتها وتقييمها.⁽⁴⁾

وقد كان للمعلوماتية دورٌ كبيرٌ وفعالٌ في تطور العلوم عامة، والمصطلحية بصفة خاصة من خلال ما استحدثته من تقنيات في مجال حفظ المصطلح وتخزينه وسهولة استرجاعه، وكذا توثيقه وتنظيمه، هذا التقييم والتنميط المصطلحي هو «الكلية التي تسمح لجهاز رسمي بتحديد مفهوم ما واختيار مصطلح في لغة أو عدة لغات يُسن لهذا المفهوم ويُفضل على غيره من المصطلحات، بمعنى تخليص مصطلح واحد لمفهوم علمي واحد، ونبذ المترادفات والاشتراك اللفظي وكل ما يؤدي إلى الغموض والالتباس في اللغة

(1) - ماريا تيريزا كابرّي، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، مرجع سابق، ص 01.

(2) - المرجع نفسه، ص 01.

(3) - علي القاسمي، علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة، العناصر المنطقية والوجودية في علم المصطلح، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، ع30، 1988، ص 85.

(4) - ينظر: المرجع نفسه، ص 85.

(5) - خضر عليان القوشي، حامد صادق قنبي، المصطلح العلمي دوره وأهميته، مجلة جامعة ام القرى، ع8، 1414هـ، ص155.

(6) - ماريا تيريزا كابرّي، مرجع سابق، ص 81-82.

العلمية»⁽⁵⁾، وبهذا يساهم التقييس المصطلحي في الغاية الأسمى لعلم المصطلح التي تتمثل في توحيد المصطلحات مقابلته المفهوم الواحد في الحقل المعرفي الواحد.

وقد اتصلت المصطلحية بالتوثيق أيضاً، «فالوثائقية والمصطلحية هما تخصصان متكاملان، والتوثيق يخدم المصطلحية كمصدر معلومات وكوثيقة عمل، والمصطلحية تستغل التوثيق كوسيلة وصف وفهرسة»⁽⁶⁾، بحيث يساهم التوثيق المصطلحي في خلق نظام فعال في مجال تصنيف المصطلحات وتخزينها، لذلك إذا ما أُريد العودة إلى مثل هذا النظام سهل على المصطلحيين معرفة الوثائق السابقة الخاصة بمجال واحد هو قيد الدراسة، لهذا فقد ارتبط كل من التوثيق والمعلوماتية بالمصطلحية، خاصة عند ذكر ما يسمّى "بنوك المصطلحات" التي تأسست إثر التطور الذي مسّ الإعلام الآلي والحوسبة، وذلك لحاجة ماسّة إلى تخزين المصطلحات ومصادرها ومعالجتها واسترجاعها عن طريق الحاسوب، وقد أنشأت هذه البنوك في عدد كبير من الدول وفي مقدّمتها "بنك المصطلحات الكندي"، و"بنك المصطلحات التابع للجامعات الأوروبية".⁽¹⁾

ولقد توسّع الاهتمام بالمصطلحية على المستوى القومي ليشمل الصعيد الدولي، وتظافت الجهود الفردية والجماعية لتوحيد المصطلحات العلمية.

وبهذا يتبيّن لنا أهمية هذا العلم ويتجلى لنا أنّ الوزن المعرفي في كلّ علمٍ رهينٌ بمصطلحاته، فلا علم ولا نظرية دون جهاز اصطلاحي يحتوي مفاهيمها المتجدّدة، حيث أصبحت المصطلحات جزءاً هاماً من المنهج العلمي، وتصل أهميته إلى أن الباحث يستطيع أن يقيس تقدّم الأمم حضارياً وثقافياً وفي شتى المجالات بإحصاء مصطلحاتها ومعرفة مدلولاتها، فالأهمية التي يأخذها المصطلح تأتي من قدرته على توضيح المفاهيم الجديدة، فتعمل على إثراء اللّغة وتوسيع ميدانها وتسهيل التعامل معها وتنمية معارفها فترتقي بالعلوم المختلفة.

⁽¹⁾ - ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مرجع سابق، ص 18.

2-4- الدرس المصطلحي في التراث العربي:

تعتبر اللغة العربية إحدى اللغات السامية وأرقاها مبنًى ومعنىً واشتقاقاً وتركيباً، وهي غنية كل الغنى بمفرداتها ومجازاتها واستعاراتها وأساليبها المختلفة، وبعناصر النمو والتحديد فيها، من اشتقاق ومرادفات ومشارك لفظي وقياس لغوي، وبما تتوسع به في النمو بالترجمة والتعريب وغير ذلك⁽¹⁾، ثم إن الإسلام صادف عند ظهوره لغة مثالية موحدة، فزاد من شمول تلك الوحدة، وقوى من أثرها بنزول القرآن بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، وكان تحديده لخاصة العرب وبلغائهم، أن يأتوا بمثله أو بآية من مثله حافزاً أدى إلى تثبيت تلك الوحدة اللغوية في حين دعا العامة إلى تدبر آياته وفقهها وفهمها، وأعانهم على ذلك بالتوسع في القراءات ومراعاة اللهجات في أحرفه السبعة المشهورة⁽²⁾. ويمكن اعتبار أن قيام العلوم العربية كان في حضان القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وانطلقت منها، على غرار الدراسات المصطلحية التي كان أول اهتمام بها في أواخر القرن الثالث الهجري وأوائل القرن الرابع حيث كان العلماء قد «بدأوا يكتبون في تفسير الألفاظ القرآنية وغيرها من مصطلحات دينية»⁽³⁾، خاصة أن معاني بعض الألفاظ تغيرت بعد ظهور الإسلام، عمّا كانت عليه في الجاهلية، كما دخلت ألفاظ جديدة قوّت رصيد اللغة كالصلاة والزكاة، الصوم، الجهاد، الفرض، السنة، الحديث، النافلة... إلخ، وغير هذا مما يدخل في باب الألفاظ الإسلامية، ومعنى هذا أنّها دلّت دلالات جديدة في هذه الفترة التاريخية.

(1) - ينظر: محمد عبد المنعم خفاجي، المصطلح العلمي في اللغة العربية، مجلة الحضارة العربية الإسلامية، المعهد الوطني للتعليم العالي للحضارة الإسلامية، وهران، الجزائر، ع05، 1998، ص 97.

(2) - ينظر: صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 59. نقلا عن: عائشة رماش، الدراسات المصطلحية في التراث العربي، مجلة دراسات لجامعة الأغواط، ع25، ماي 2013، ص 134.

(3) - أبو حاتم بن حمدان الرازي، الزينة في الكلمات الإسلامية، تح: حسين بن فيض الله الهمداني، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط1، 1994، ص 10.

وقد صارت هذه الكتابات والمؤلفات المرتبطة بألفاظ القرآن الكريم بَدْرَةَ الدراسات الاصطلاحية التي أتت بعدها والتي قامت وتعدّدت بتعدّد العلوم الموجودة في ذلك الوقت، كالمنطق والفلسفة، والطبّ وغيرها، ولا أدلّ على ذلك من عناوين الكتب الاصطلاحية التي ألفت آنذاك⁽¹⁾:

- كتاب الزينة في الألفاظ الإسلامية للرازي (ت 322هـ).

- الألفاظ المستعملة في المنطق، وكتاب إحصاء العلوم للفارابي (ت 339هـ).

- رسالة في المصطلحات الفلسفية للكندي.

- كتاب التعريفات للجرجاني (ت 819هـ).

- الكليات للكفوي (ت 1094هـ).

- كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (ت 1158هـ).

ولعلّ الأسبقية في العناية بقضايا المصطلح في التراث العربي الإسلامي، كانت من نصيب علماء الأصول «بحكم عنايتهم المبكرة بحديث الألفاظ، من حيث سعيهم نحو مدارس الألفاظ في علاقتها بالمعاني (...). باعتبار المقتضيات والسياق، التي ترد في تلك الألفاظ»⁽²⁾، كما يجب الإشارة إلى علماء الحديث الذي

⁽¹⁾ - ينظر: مناف مهدي محمد، المصطلح العلمي العربي قديماً وحديثاً، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط، ع30، 1988، ص 150.

⁽²⁾ - محمد بنعمر، التداخلية بين العلوم في التراث العربي الإسلامي، مركز نماء للبحوث والدراسات، المغرب، ص 12 (www>Nama.Center.com).

وضعوا المصطلحات الضرورية لنشأته في القرن الثاني الهجري، فظهرت كلمة "مصطلح" لأول مرة معهم⁽¹⁾، وظهرت مصطلحات خاصّة بعلم الحديث مثل: المتواتر، الأحاد، الجرح، التعديل، الثقة، السند، ... إلخ.

وقد احتاج العلماء في هذه الفترة إلى المصطلحات للتعبير عن المفاهيم العلميّة الناشئة آنذاك لاسيما بعد نشاط الحركة العلميّة والفكرية وبداية حركة الترجمة، واختلاط الثقافة العربية بغيرها من الثقافات الأجنبية إلى اللّغة العربية، ولذلك كانت هناك جهود لا يُستهان بها من أجل نقل علوم ومعارف البلاد الغربية إلى البيئة العربية للاستفادة منها في مختلف مناحي الحياة.

غير أنّ الترجمة والتعريب إلى اللّغة العربية لم يكونا أساس قيام الدّرس المصطلحي العربي، بل إنّ للتأليف والبحث العربي في المجالات المختلفة دورٌ كبيرٌ في نشأة العلوم عامة والتجريبية خاصّة، وتصنيف مصطلحات هذه العلوم تصنيفًا دقيقًا، ولاشكّ أنّ القارئ لمؤلفات "ابن سينا" و"ابن الهيثم"، و"البيروني"، و"جابر"، و"الخوارزمي"، و"الزّازي"، و"ابن النفيس"، و"الصوفي" و"ابن يونس"، و"ابن عوام" وغيرهم، ليلمّكه الإعجاب والإكبار بأسلوبهم العلمي الأخاذ ولغتهم السليمة ومصطلحاتهم الدقيقة في الفلك والرياضيات والهندسة والجبر والطب والكيمياء (...)، فقد طوّعوا العربية لمصطلحات هذه العلوم الطبيعيّة المختلفة ووجدوا مصطلحات خاصّة تميّز كل علم عن الآخر.⁽²⁾

ثمّ إنّ هذا التّأليف العربيّ قد ساهم بشكل كبير في بروز المعجمية العربيّة، والتي كانت الوسيلة الأهمّ لتصنيف العلوم وتقسيمها آنذاك، من خلال جانبها النظري المتمثل في "علم المعاجم" وجانبها التطبيقيّ القائم

(1) - ينظر: خليفة الموساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2013، ص 36.

(2) - عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي، ج2، ص 520. نقلا عن: عائشة رماش، الدراسات المصطلحية في التراث العربي، مرجع سابق، ص 136.

على "صناعة المعجم"، ولذلك فإنّ «نشأة المعاجم العامة والمعاجم الموضوعية المختصة ساهمت بشكل مفيد في بلورة رؤية مصطلحية عربيّة أصيلة أثرت التراث العربي»⁽¹⁾

ومنه نلاحظ الترابط الحاصل بين علم المصطلح الحديث والمعجميّة العربيّة التراثية، والتّقارب من حيث الجانب التطبيقيّ لكلّ منهما، وأنّ الطرف الجوهريّ بينهما هو إنشاء الأوّل لمعاجم خاصة ومختصة بمجال معين، في حين يتكفّل الثاني بإنشاء معاجم عامة، ويمكن القول أنّ المصطلحية الحديثة كانت متجسّدة في التراث العربي في صورة "المعجميّة العربيّة" من خلال جانبها التطبيقيّ، وخصوصًا في المعاجم الموضوعية أو معاجم المعاني التي ظهرت في المرحلة الثانية لنشأة المعجميّة التراثية، وتقوم على ترتيب «المفردات وفق الموضوع أو المعاني التي تتصل به»⁽²⁾، وقد ألّف علماء العربية آنذاك عديد المؤلفات في هذا المجال والتي كانت «تحمل عنوان (كتاب) مثل: كتاب الخيل، كتاب الإبل، كتاب الحشرات، ... وهي بمثابة معاجم مختصة يصنّفها عدد من أئمة اللّغة في ذلك العصر من أمثال: الكسائي (ت 200هـ) والأصمعي (ت 211هـ) ...»⁽³⁾

وقد كانت هذه الكتب هي بادرة التخصّص في المعاجم، فقد ضمّت في متونها مصطلحات الحقول المعرفيّة السائدة في تلك الفترة، والتي اختصّت بمواضيع ما هو حاضر في البيئة العربيّة من خصائص نباتية وحيوانية وغيرها.

وقد استمرّ المعجم المتخصّص على هذه الحال مع مجيئ الإسلام، فقد نشأت علوم دينية جديدة ومتفرّدة، بمصطلحات خاصة بها، وأصبح لكلّ علم من علوم العربيّة مصطلحاته التي استقلت في مؤلفات ومعاجم

(1) - خليفة الموساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، مرجع سابق، ص 36.

(2) - حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار النهضة العربية، ط1، 2003، ص 09.

(3) - علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، د ط، 2008، ص 266.

خاصّة؛ فكان «للفقه مصطلحاته وكذلك للتفسير والحديث وعلم الكلام»⁽¹⁾، وكذلك الأدب والنقد والبلاغة والطب والكيمياء استقلّت بمصطلحاتها الخاصة التي أصبحت تعرف بها.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول إنّ العرب القدامى أدركوا المصطلح واهميّته في تحصيل المعارف والعلوم، وعلى الرّغم من عدم وجود علم مصطلحي ثابت أو قائم بذاته آنذاك، إلّا أنّه لا يمكن إنكار الجهود المصطلحية التي بذلها العلماء العرب طوال هذه العصور بداية من نزول القرآن الكريم وانشغال العلماء بدراسة ألفاظه والاهتمام بها، إلى ظهور "علم مصطلح الحديث" الذي يقوم على معرفة ألفاظ الحديث النبوي الشريف ودراسة مفاهيمها وتصنيفها، ثمّ إنّ نشأة المعجميّة التراثية قد ساهمت بشكلٍ وافرٍ في تقوية النظرة المصطلحيّة من خلال إحداث معاجم لدراسة حقول معرفيّة معيّنة وإحكام تسمياتها، وانتهاءً إلى ظهور المعاجم الاصطلاحية بداية من القرن الرابع والخامس الهجريين، حين صار المصطلح أكثر تخصّصاً في مجاله العلمي ولا يخرجُ عنه، وهذا أدّى لا محالة إلى إثراء الرّصيد العربي في الميدان الاصطلاحي.

3- آليات صناعة المصطلح في اللغة العربية:

إنّ التميّز في اللّغة العربية واضحٌ جليّ، فهي مختلفة كلّ الاختلاف عن اللّغات الأخرى، من حيث الأسرة والفصيلة اللّغوية، فهي لغة سامية ذات طبيعة توالديّة لا تركيبية، وتحمّد هذه الطبيعة التوليدية في مجال الألفاظ والمفاهيم والمصطلحات بشكلٍ خاصّ، ثمّ إنّ الحاجة إلى المصطلحات قائمة في كلّ لغة نظراً للمتغيرات الجديدة وتشعّب العلوم والمعارف والفنون، الأمر الذي استلزم ظهور مصطلحات خاصّة، فإذا كان هذا العلم متطوراً حافلاً بالجديد في كلّ عصر كان على المختصّين تهيئة الأدوات اللّغوية اللاّزمة للتعبير عن هذا الجديد⁽²⁾، ونظراً لأهميّة المصطلح بُذلت فيه جهود معتبرة منذ القدم، وتظافت أكثر منذ فجر القرن العشرين بطرق وأساليب مختلفة، فمن

(1) - وفاء كامل فايد، الجامع العربية وقضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن 20، عالم الكتب الحديث، د ب، د ط، 2004، ص 140.

(2) - ينظر: عائشة رماش، الدراسات المصطلحية في التراث العربي، مرجع سابق، ص 132.

إحياءٍ للمصطلحات القديمة إلى استحداث مصطلحات جديدة، تعددت آليات صناعة المصطلح، وقد استخدم العلماء العرب قديماً وحديثاً العديد من الطرق والتقنيات لاستحداث أكبر عدد من المصطلحات العلمية التي استدعتها الحاجة ملء الفراغ الذي شهدته اللغة العربية على غرار اللغات الأخرى، في عدد المصطلحات مُقارنة مع العدد اللامتناهي للمفاهيم العلمية المستجدة.

وبما أننا في موضع سرد لهذه الآليات، فيجب علينا إيرادها وفق ترتيبها المنطقي، التراث، فالتوليد (بما فيه من مجاز، واشتقاق، وتعريب، ونحت، وتركيب).

3-1- التراث:

هو أول الوسائل والذي ينفلت في الحقيقة من وسائل وآليات وضع المصطلح، إذ أنه لا يحدث مصطلحاً علمياً حديثاً⁽¹⁾، وإنما يقوم على نبش الموروث التراثي العربي، ثم صوغ مصطلحات مشابهة أو مطابقة، ويقصد به _التراث_ ابتعاث اللفظ القديم ومحاكاة المعنى العلمي الموروث، بمعنى علمي حديث، يشابهه أو يضاهيه، وغالباً ما لجأ العلماء العرب إلى هذه الخصيصة، فعمدوا إلى إحياء المصطلحات العلمية القديمة الصالحة لأن تكون مفاهيم حديثة، إذ أن «اللغة العربية تتوفر على مصطلحات في تراثها، وهي ذخيرة فكر أصيل يحوي مخزوناً ثرياً يتصل رأساً بالجانب العملي من معالجة إشكالية المصطلح»⁽²⁾

وقد تحوّل بعض اللغويين من استخدام هذه الآلية لتوليد المصطلحات العلمية، وحذروا من مغبة الانزلاق القومي والحماسة المفرطة والاندفاع نحو التراث، فاستعمال المصطلح التراثي للتعبير عن معطيات الحضارة الحديثة عملية مخفوفة بالمخاطر إذا ما تمّت على وجه الاستعجال وتحت ضغط الظروف، فلا يمكن إعادة تعريف المصطلح

⁽¹⁾ - ينظر: عبد الوهاب حنك، التناس المصطلحي في علوم العربية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة جيجل، 2020، ص 42.

⁽²⁾ - زهيرة قروي، المفاهيم المصطلحية وأثرها في ازدهار اللغة العربية، ص 12. www.Cil-a-org.

القديم وتخصيصه إلا إذا كان موظفًا توظيفًا محكمًا⁽¹⁾، وذلك مخافة ضياع المضامين الجديدة وشتاتها في مضامين تراثية لا تمت للحدثاة بصلة، ونجد "عبد القادر الفاسي الفهري" يحذّر من استخدام المقابلات العربية الواردة في التراث، لأنّ توظيف المصطلح القديم _حسب رأيه_ لنقل مفاهيم جديدة من شأنه أن يفسد علينا تمثل المفاهيم الواردة والمفاهيم المحليّة على السواء.⁽²⁾

والتنقيب في التراث بحثًا عن مصطلحات جديدة هو عملية شاقّة، تقوم على العودة إلى الكتب والمؤلفات والمعاجم اللغوية القديمة في المجالات المعرفية المختلفة من أجل إقامة «عمل أولي منظم يتناول استقصاء المصطلحات القديمة»⁽³⁾، وإخراجها وفق ما يتناسب مع المفاهيم الحداثيّة، للاستفادة من الثروة اللغوية الموجودة في بطون الكتب التراثية، والتي تعدّ سببًا فعالاً لمواجهة الندرة المصطلحية _إن صحّ التعبير_.

3-2- الاشتقاق:

"الاشتقاق" هو ثاني الآليات المعتمدة لتوليد المصطلحات في اللّغة العربيّة، والاشتقاق في اللّغة من "اشتقّ الشيء" إذا أخذ شقّه، وهو نصفه، واشتقاق الكلام الأخذ به يمينا وشمالاً وترك القصد، واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه.⁽⁴⁾

أما في معناه الاصطلاحي «فهو أخذ كلمة من كلمة فأكثر مع تناسب بينهما في اللفظ والمعنى»⁽⁵⁾

(1) - ينظر: مولاي علي بوخاتم، مصطلحات النقد العربي السيميائي، الإشكالية والأصول والامتداد، د ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 2005، ص 59.

(2) - ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1986، ص 406.

(3) - محمد ممدوح خسارة، المعاجم اللغوية وأهميتها في وضع المصطلحات، مجلة اللغة العربية بدمشق، المجلد 78، الجزء 3، ص 710.

(4) - ينظر: محمد إبراهيم الحمد، فقه اللغة مفهومه، موضوعاته، قضاياها، دار حزيمة للنشر، ط1، 2005، ص 207.

(5) - فوزي عيسى، رانيا فوزي عيسى، علم الدلالة النظرية والتطبيق، دار المعرفة، الاسكندرية، 2008، ص 35.

ويظهر لنا الاشتقاق بوضوح في التعريف الذي أورده "السيوطي"، فهو «أخذ صيغة من صيغة أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة لأجلها اختلافا حروفاً وهيئة كضارب من ضرب، وحذِرٌ من حذِرٍ»⁽¹⁾، ولما كان الاشتقاق بهذا المفهوم عمَد اللغويون إلى الاعتماد عليه لتوليد أكبر عدد من الألفاظ ذات الجذر الواحد، وإثراء الرصيد اللغوي والاصطلاحي في اللغة العربية انطلاقاً من الجذور المعجمية للكلمات.

3-3- المجاز:

ثالث الآليات يتمثل في "المجاز" الذي اعتُبر عند بعض اللغويين كنوع من الاشتراك اللفظي، وهو في اللغو مصدرٌ ميمي «مشتق من جاز الشيء يجوزه إذا تعدّاه، وسمّوا به اللفظ الذي يعدل به عما يوجبه أصل الوضع لأنهم جازوا به موضعه الأصلي»⁽²⁾، ويعرّف أنّه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى السابق⁽³⁾، ويعرّفه "علي عبد الواحد وافي" بأنّه «لفظ نقل من معناه الأصلي اللغوي إلى معنى آخر اصطلاحاً لعلاقة ما بين المعنيين»⁽⁴⁾

من خلال هذه التعاريف نستنتج أنّ المجاز يمسّ المفاهيم الاصطلاحية في شتى العلوم، فهو يساعد على نقل الكلمات من معناها الأصلي إلى معنى جديد مختلف عن المعنى الأول أو مشابه له، كما أنّه أداة ناجعة لتنمية اللغة وإثرائها بالألفاظ والمصطلحات، وبالتالي استيعابها للعلوم الحديثة والمفاهيم المتصلة بها.

(1) - جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد جاد المولى بك وآخرون، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 2008، ج1، ص 345.

(2) - السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، تد: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د ط، د ت، ص 249.

(3) - ينظر: مصطفى طاهر الحبادرة، من قضايا المصطلح اللغوي، عالم الكتب، الأردن، د ط، 2003، ص 169.

(4) - هدى بوليفة، ترجمة المصطلح الطبي كتاب الألم المزمّن لرتشارد توماس نموذجاً، مذكرة بحث لنيل درجة الماجستير في الترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007_2008، ص 58.

3-4- التعريب و الترجمة:

كلُّ من الآليات الثلاث _السالفة الذكر_ هي آليات تعتمد على التوليد الدلالي من الأصل في اللّغة العربية، فإذا ما فشلت في ذلك لجأ المتخصّصون إلى آلية الاقتراض اللّغوي والتي تتضمّن كلاً من التعريب والترجمة، واعتمدوا عليهما لوضع المصطلحات في حالة تعدّر وجود مقابل للفظ الأجنبي في اللّغة العربيّة، وهما مختلفان من حيث المفهوم وطريقة الاستعمال، ذلك أنّ التعريب هو أخذ كلمة أو أسلوب من لغة واستعمالها في لغة أخرى، وقد عرف العرب التعريب منذ القديم، وقالوا عن تعريب الاسم الأعجمي: «أن تنفّوه به العرب على مناهجها»⁽¹⁾، كما يُعرّف أنّه «نقل الكلمة إلى العربية في صورة التركيب الصّرفي العربي، لِتُعطي ريناً عربياً (...)»⁽²⁾

وانطلاقاً من هذه التعريفات نستنتج أنّ التعريب هو إدخال لفظ أعجمي إلى اللّغة العربيّة بعد إخضاعه للوزن الذي يجعلها ذات جرس عربي.

أمّا الترجمة فهي الأخرى وجّه من أوجه الاقتراض، فهي تعمل على نقل المصطلحات العلميّة الأجنبية إلى اللّغة العربية، وتعرّف على أنّها «عملية إبداعية تقوم على استبدال مصطلح متخصّص من لغة مصدر إلى ما يقابله دلاليّاً في لغة الهدف قصد التمكين من التواصل المتخصّص»⁽³⁾، ولعلّ أهميّة الترجمة قديمة قدم الإنسان، وخير دليل على ذلك ما فعله العرب القدامى لما عمدوا إلى نقل علوم الأعجام كالطبّ، والكيمياء، والفلسفة، والمنطق، ...، ومن هذه الأهميّة ما جعل الترجمة تصنّف كآلية من آليات وضع المصطلحات، إضافة إلى استقلالها بنفسها كعلم قائم بذاته.

⁽¹⁾ - أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، منشورات الجمع العلمي، 2006، ص 24-25.

⁽²⁾ - علي فهمي خشيم، رحلة الكلمات الرحلة الأولى، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ط2، 2001، ص 18.

⁽³⁾ - فريدة ديب، المصطلح اللساني في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012-2013، ص 66.

3-5- النحت:

بعد الاقتراض نتقل إلى النَّحت، وهو من اللّغة النّشر والقشر والبَرِيءُ، قال تعالى: ﴿وَكَانُوا يَنْحِتُونَ مِنَ

الْجِبَالِ بُيُوتًا آمِنِينَ﴾ [الحجر: 82]⁽¹⁾، ومعناه الاصطلاح لا يبتعد كثيراً عن اللّغويّ، فيعرّف أنّه

انتزاع كلمة جديدة من كلمتين أو أكثر تدلّ على معنى ما انتزعت منه، أو بناء كلمة جديدة من كلمتين

أو أكثر أو من جملةٍ على حدّ تعبير نَهَادِ المَوْسَى _، وتكون هذه الكلمة إمّا كالْبِسْمَلَةِ من قولك: بِسْمِ اللّهِ،

أو فعلاً كالْحَمْدَةِ من قولك: الْحَمْدُ لِلّهِ، أو حرفاً ك: إِنَّمَا من قولك: إِنَّ وَمَا، ويقال له الاشتقاق الْكُبْرَارُ⁽²⁾.

وقد وظّف النحت لصناعة المصطلح في المجالات العلمية المختلفة من أجل التعبير عن المفاهيم العلميّة

بطريقة سهلة مختصرة، وقد نالت المصطلحات المنحوتة استحساناً واسعاً في مختلف الأقطار العربيّة لسهولة

وتحريها الإيجاز.

3-6- التركيب:

آخر الآليات هو التركيب الذي يشابه النحت من حيث الوظيفة، أي صناعة المصطلح، ومن حيث طريقته

الاستعمال المتمثلة في إحداث مصطلح جديد من خلال "ضمّ كلمة إلى كلمة أخرى بحيث تصبحان وحدة

معجميّة واحدة ذات مفهوم واحد، مثل اسم العلم المركب نحو: "عبد الله"، ومثل العدد المركب نحو:

"أحد عشر"، ويتمثّل التركيب في التلازم بين كلمتين أو أكثر تلازماً ما يجعل منها الاستعمال كليّةً واحدة

⁽¹⁾ - ينظر: جمهرة اللّغة، ن ح ت 1/ 376، نقلاً عن: حاج بنبرد، آليات صناعة المصطلح العلمي (النحت أمودجا)، مجلة بدايات، المجلد 1، ع3، 2019، ص 110.

⁽²⁾ - ينظر: صبحي إبراهيم الصّالح، دراسات في فقه اللّغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1960، ص 243.

ويعطيها هذا التلازم معنًى جديدًا⁽¹⁾، وللتركيب أنواع متعدّدة منها، الوصفي، العددي، الإضافي، العطفية، وغيرها، والتركيب المزجيّ هو المخوّل بصناعة المصطلحات دون غيره من الأنواع في شتى المجالات العلميّة، كالطبّ والفيزياء... إلخ. ولذلك فالتركيب يعدّ من التقنيات الفعّالة في اللّغة العربيّة، وقد استفاد منه القدامى والمحدثون في إثراء الرّصيد اللّغوي والاصطلاحي على حد سواء.

وخلاصة القول أنّ آليات صناعة المصطلح في العربيّة متعدّدة مختلفة، غير أنّها تتساوى وتتفق من حيث الوظيفة، ألا وهي تزويد اللّغة العربيّة بأكثر عدد من المصطلحات العلميّة والتقنيّة، وما تعدّد هذه الآليات إلّا دليل على قدرة هذه اللّغة على استيعاب العلوم والمعارف بما تحمله من مخزون مفاهيمي ودلالي ومصطلحي.

⁽¹⁾ - المعجم الوسيط، مرجع سابق، ص 368.

الفصل الثاني

المصطلح النحوي في التراث العربي _ النشأة
والاستقرار_

- 1- مفهوم النّحو
- 2- مفهوم المصطلح النحوي
- 3- مراحل تأسيس المصطلح النّحوي
- 4- التداخل بين العلوم العربية و أثره في المصطلح النحوي

إنّ الحديث عن المصطلح النحوي والغوص في غماره، يقودنا بدون شكّ إلى الحديث عن النحو كمصطلح، وكعلم مستقل بذاته، باعتباره من أهم العلوم التي عرفها العرب منذ القديم، إذ أنّ نشأة وتطوّر المصطلح النحوي مرتبطة أساسًا بنشأة علم النحو وتطوّره.

ولما كانت مصطلحات النحو هي جوهر الموضوع وغرضه فالأجدر أن نبدأ بمعرفة ماهية النحو وحقيقته، وكذا تبين ما يقصد بالمصطلح النحوي كي يتسنى لنا فيما بعد رصد بوادر نشأته وتطوّره في التراث العربي.

1- مفهوم النحو:

1-1- في اللغة:

النحو في اللغة: يعني القصد والطريق، تقول: نَحَاهُ يَنْحُوهُ، وَاَنْتَحَاءً، قال الازهري: قال الليث: النحو القصد نَحَوُ الشيء، نَحَوْتُ نَحْوً فُلَانٍ إِذَا قَصَدْتُ قَصْدَهُ، قَالَ: وَيَلْعَنَانِ أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدِ وَضَعَ وجوه العربية وقال للناس: انْحُوا نَحْوَهُ فسمي نَحْوًا.⁽¹⁾

1-2- في الاصطلاح:

هو انتحاء سميت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكبير، والإضافة والتّسبب (...) إلخ.

وهو علم يعرف به كيفية التّركيب العربي صحّة وسقاما، وكيفية ما يتعلّق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه.⁽²⁾

⁽¹⁾ - ينظر: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تد: يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د ط، 1425هـ _ 2005م، باب النون، مادة (ن. ح. و)، ص 1203.

⁽²⁾ - ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1981، ص 07.

وتجدر الإشارة إلى أنّ العرب الأوائل ونحّاتهم لم يعرفوا النّحو بمصطلحه هذا، ولكنّهم عرفوه بمصطلحات أخرى هي: (العربية، الكلام، اللّحن، الإعراب، ...)، وقد كان هذا في المراحل الأولى لنشأة علم النّحو، إذ لم تُكنّ المصطلحات النّحوية الخاصّة به ثابتة بعد.

2- مفهوم المصطلح النحوي:

ويمكن تعريف "المصطلح النّحوي" أنّه «حشد معانٍ نحويّة عديدة في مفهوم يُراد به اختزال تلك المعاني واقتصادها عند النّحويين الذين تواضعوا على ابتداعه واستعماله، ليكون مفتاح تعارف بينهم»⁽¹⁾

والملاحظ أنّ مفهوم المصطلح النّحوي لا يبتعد كثيراً عن المفهوم العامّ للمصطلح الذي يقضي بأنّه «لفظ يصطلح عليه أهل العلم المتخصّصون للتفاهم والتواصل فيما بينهم»⁽²⁾، ونجد أنّ النّحاة القدامى لم يؤلّفوا كتباً خاصّة بالمصطلحات النّحوية أو أطلق (المصطلح) على عنوانها، وإتّما نجد الاهتمام بالمصطلح النّحوي محصوراً فيما سُمّي كتب الحدود النّحوية ونذكر من بينها:

- حدود القياس: لهشام بن معاوية الضّرير (ت 209 هـ).
- الحدود النّحوية: لأبي الحسن علي بن عيسى الرّماني (ت 384 هـ).
- حدود الإعراب: لأبي زكريا الفراء (ت 1067 هـ).

3- مراحل تأسيس المصطلح النحوي:

إنّّه لمن الصّعب تتبّع المراحل الزّمنية التي مرّ عليها المصطلح النّحوي، خاصّة أنّ علم النّحو ذاته يشوبه كثير من الغموض من ناحية مراحل النشأة والتطوّر، ويمكن دراسة المصطلح النّحوي انطلاقاً من ثلاثة مراحل:

(1) - يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النّحوي من النشأة إلى الاستقرار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، المجلد 1، ط 1، 2012، ص 15.

(2) - المرجع نفسه، ص 15.

3-1- مرحلة النشأة:

تمثل هذه المرحلة بداية الاهتمام بالدرس النحوي، وما يرتبط به من مصطلحات، وهي متعلقة في مجملها بأبي الأسود الدؤلي، وتقسّم بدورها إلى أربعة أقسام:

أ- المرحلة الشفوية:

كانت هذه المرحلة شفوية بامتياز، إذ أنّها لم تشهد تأليفاً متخصصاً في الدرس النحوي، بل كانت آراءً متفرقة مبثوثة في كتب التراث، لاسيّما علوم القرآن، والتراجم والتاريخ، وبما أنّ القرآن كان منبع الدراسات العربيّة جميعها، فقد كان لكتب علوم القرآن أهميّة بالغة في توضيح كثير من قواعد النحو ومصطلحه لهذه المرحلة، ففهم القرآن الكريم وإعرابه كان الدافع في ابتداء علم النحو ووضع قواعده ومصطلحه، قبل أن يكون بدافع صون اللسان من اللحن والخطأ الذي انتشر على ألسنة الناس، فالعرب قبل مجيء الإسلام لم يكونوا بحاجة إلى النحو أو إلى مصطلح له، لصحة لغتهم وفصاحتهم، يقول "ابن فارس (ت 395 هـ): «وزعم قوم أنّ العرب العاربة لم تعرف هذه الحروف بأسمائها، وأنهم لم يعرفوا نحوًا ولا إعرابًا ولا رفعًا ولا نصبًا ولا همزًا، قالوا: والدليل على ذلك ما حكاه بعضهم عن بعض الأعراب أنّه قيل له: (أتهمزُ إسرائيل) فقال: (إنّي إذا لرجلٌ سوءٍ!) قالوا: (إنّما قال ذلك لأنّه لم يعرف من الهمز إلا الضَّغَط والعصر)»⁽¹⁾

على هذا الأساس كانت أغلب المصطلحات كليّة، لا متخصصة ضمن موضوع محدد، مثل مصطلحات (الإعراب، اللحن، العربيّة) التي كانت جميعها تعني "علم النحو". ولم يكن يُقصد بها هذا العلم في حدّ ذاته، بل كانت تدلّ على تعلّم العربيّة وطرق الكلام الصحيح.

(1) - ابن فارس أحمد بن زكريا الرازي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص 39.

كما نلاحظ في مصطلحات هذه الفترة أنّ معناها اللّغوي يقترب من معناها الاصطلاحي ولا يتعد عنه، ذلك أنّ أغلبها «أُطلقَ شفاهًا لسؤال سئِلَ واضِعها، أو لتفسير آية، أو لشرح حديثٍ، أو لتوضيح بيتٍ شعريٍّ»⁽¹⁾

وهذا يوضّح لنا بلا شك بدايات المصطلح النحوي ونموّه الطبيعي، ويؤكد عربيّته الخالصة وأصالته، وأنّه ليس مأخوذًا من أيّ نحوٍ أو ثقافةٍ أخرى، لأنّه كان مراعيًا للجوانب الدينيّة بالدرجة الأولى، وللغة العربيّة بالدرجة الثانية.

ب- المرحلة التحريريّة:

شهدت هذه المرحلة بداية التّأليف والتوثيق في الدّرس النحوي، بسبب اتّساع الرّقعة الإسلاميّة وازدياد الداخلين في الإسلام وحاجتهم إلى فهم آيات الكتاب العزيز، وكذا تفشّي الخطأ واللحن في كلام العرب وغير العرب، ولذا كانت الحاجة ماسّة إلى وضع رسائل وملخصات في النحو العربي، فكانت صحيفة الإمام "علي بن أبي طالب" (رضي الله عنه) التي تلقفها "أبو الأسود الدؤلي" وكتب عليها تعليقه يعلم بها النّاس النّحو، ويبيّن فيها القواعد الرئيسيّة للنّحو، فكان بذلك واضع علم النّحو العربيّ وما يتعلّق به من مصطلحات وأصول، وقد وضعت في هذه المرحلة مصطلحات نحويّة كُتِب لها الاستقرار إلى يومنا هذا، مثل مصطلح (الاسم، الفعل، الحرف)، ومع أنّها كانت ولا تزال قريبة من معانيها اللّغوية إلّا أنّها امتازت بالدقّة وهو شرط أساسيّ لاعتماد المصطلح واستمراره.

كما تطوّرت مصطلحات الفترة السابقة (الشفويّة) في هذه المرحلة، مثل: "مصطلح اللّحن" الذي فقد معناه الاصطلاحي الذي عُرف به، إذ جاء بمعنى (النّحو)، وأخذ معنى جديدًا وهو (الخطأ)، وما عاد يُستعملُ ليدلّ على معنى النّحو، ولهذا يعدّ أوّل مصطلح نحويّ انتهت مهمّته، وأوّل مصطلح أيضًا يتطوّر معناه من

⁽¹⁾ - يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النحوي، مرجع سابق، ص 48.

مصطلح قديم له عدّة معانٍ إلى مصطلحٍ له معنى واضح يُعرف به هو (الخطأ) في الكلام⁽¹⁾، وقد ابتدعت مصطلحات مهمّة كمصطلح "النحو" الذي أطلق على هذا العلم المستحدث كمصطلح شامل وموحد، بدل المصطلحات المتعدّدة.

ج- التمثيل النحوي للمصطلح:

بعد تأسيس النحو العربي على يد "أبي الأسود الدؤلي" وارسائه لقواعده؛ بهدف وقف ظاهرة اللحن في الكلام، أخذ بتلقين هذا العلم لتلامذته الذين أحبّوا الغوص في بحر هذا العلم الفتي، فدرسوا على يده واختلفوا إليه، حتى صارت لديهم معرفة نقلوها بدورهم إلى الجيل الذي تلاهم.

وقد عنوا بما ورثوه عن أستاذهم وحافظوا عليه حتى وصل إلينا كما نراه اليوم⁽²⁾، ومن هؤلاء:

- نصر بن عاصم (ت 90 هـ).

- أبو حرب بن أبي الأسود الدؤلي (109 هـ).

- يحيى بن يعمر (ت 128 هـ).

غير أنّ أغلب تلامذة "أبي الأسود الدؤلي" لم يزيدوا شيئاً على ما قاله أستاذهم ولم يصل لنا من علمهم إلا قليلاً، فاكتفوا بشرح وتوضيح وكتابة ما تلقفوه منه من نحوٍ ومصطلحات نحوية، وذلك لانشغالهم بعلوم أخرى غير النحو واهتمامهم بالفقه والشعر، والغريب واللغة والقراءات وغيرها.

ورغم قلّة مصطلحهم النحوي فقد استحدثوا مجموعة من المصطلحات التي استقرت إلى يومنا هذا

منها⁽³⁾:

⁽¹⁾ - ينظر: يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النحوي، مرجع سابق، ص 58.

⁽²⁾ - ينظر: المرجع نفسه، ص 88.

⁽³⁾ - ينظر: المرجع نفسه، ص 94-100.

- مصطلحا الإعجام والتنقيط (نصر بن عاصم).

- مصطلح التنوين (نصر بن عاصم).

- مصطلح نُقَط الإعجام (يحيى بن يَعْمُر).

- مصطلح الوضع (يحيى بن يَعْمُر).

بعد هؤلاء ظهرت طبقة أخرى من النحويين متداخلة مع عددٍ من تلاميذ "أبي الأسود" غير أنهم لم يتعلموا على يد "أبي الأسود"، بل أخذوا عن تلاميذه. من أبرزهم: "أبو عمرو بن العلاء، عيسى بن عمر، عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ... الخ".

وقد كان لعلماء هذه الطبقة مكانة هامة في بناء النحو كما نعرفه اليوم، إذ أنهم لم يعودوا يهتمون باللحن فقط وتهذيب الأخطاء في السنة الناس، بل عنوا بجمع اللغة وبضمنها النحو من أفواه العرب الأقحاح في البادية والقبائل العربية، وقد تمخض عن ذلك عديد المؤلفات في النحو، واللغة وغريب القرآن وغيرها، وهذا يعني توسعاً في فكرهم النحوي ومصطلحاتهم.

وقد تمّ في هذه المرحلة اعتماد طريقة التمثيل النحوي للتعبير عن المصطلحات والمفاهيم النحوية، «والتمثيل هو: أن يأتي النحويّ بمثال يذكر فيه شاهده، من دون أن يصطلح عليه بمصطلح، أو أن يذكر بابه، فيذكر مثلاً عن (الفاعل) ولا يسميه، ويذكر مثلاً عن (المفعول به) من دون أن يصطلح له بمصطلح»⁽¹⁾، وقد كثرت هذه الظاهرة عند هؤلاء العلماء، إلا أن هذا لا ينفي أنهم وضعوا مصطلحات نحوية دقيقة مثل مصطلح "الاستثناء، الاستفهام، ...، كُتِب لها النجاح والاستمرارية.

⁽¹⁾ - يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النحوي، مرجع سابق، ص 116.

د- تشكيل المصطلح النحوي:

عرفت هذه المرحلة بداية وضع طرائق النحو العربي وتشكيل مصطلحاته وتبويب مسأله وقواعده وأقيسته، وتشكّل المصطلح النحويّ كان على يد ثلاثة من العلماء الذين ظهروا في فترة واحدة وهم⁽¹⁾:

- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ).

- الأخفش الأكبر (ت 177هـ).

- يونس بن حبيب (ت 182هـ).

وهؤلاء كانوا حجّة في الدرس النحويّ وتفردوا بمهمّة تشكيل المصطلح النحويّ بالاعتماد على المرويّات التي وصلت إليهم من أساتذتهم أو التي أخذوها بأنفسهم من القبائل العربية، كما عكفوا على تحويل أغلب مُصطلحات (التمثيل النحوي) إلى مصطلحات جديدة تعطي معنى التمثيل النحوي بشكل أدق.

كما أنّ نشوء علوم أخرى في العربية والتي برزت إلى جانب علم النحو، زادت من حاجته إلى مصطلحات خاصّة به تميّزه عن باقي هذه العلوم.

و من المصطلحات التي استحدثت في هذه المرحلة نذكر:

- مصطلح الاسم و المصدر.

- مصطلحات الإعراب و البناء.

- مصطلحا المتمكّن وغير المتمكّن.

- مصطلحا النكرة والمعرفة.

⁽¹⁾ - ينظر: يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النحوي، مرجع سابق، ص 148.

ونخلص إلى أنّ مرحلة النشأة بكلّ فتراتها كانت تمثّل التطوّر الطبيعي للمصطلح النحويّ في ظلّ النحو العربي، وسنلاحظ في المراحل الباقية، أنّ هذا التطوّر متواصل ومستمرّ حتى انتهاء التأليف في الدرس النحويّ.

3-2- مرحلة تقعيد المصطلح النحوي (سيبويه):

تمثّل مرحلة التقعيد للمصطلح النحويّ بوابة التأليف المتخصّص في إطار علم النحو، وقد كانت الانطلاقة في هذا المجال من نصيب "أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر" المعروف بـ: "سيبويه" والمتوفّي سنة (180هـ)، فكتابه الذي اطلق عليه "الكتاب" هو أوّل مؤلف في النحو وأهمّ وثيقة نحويّة وصلت إلينا، وكلّ ما أُلّف في النحو العربيّ قبله لم يصلنا منه شيء، لهذا يلزم البدء به إذا أردنا أن نؤرّخ لظهور المصطلح النحويّ حتّى يجود الزمان علينا بكتاب آخر تصحّ نسبته إلى نحاة يسبقون سيبويه⁽¹⁾، وقد حشد فيه كثيرًا من آراء شيوخه وأساتذته كالخليل وغيره، إضافة إلى كمّ هائل من المسائل النحويّة وكثير من المصطلحات التي كان لها حضور لدى النحاة السابّقين له، وقد أثر هذا الكتاب في عقول العلماء وفكرهم بأقيسته وأسلوبه، فوسّع مداركهم وفتح لهم أبوابًا أدّت إلى أفكار وآراء لم تكن واضحة لولا "سيبويه" وبنّوا عليه شروحهم وألّفوا الفهارس لتوضيحه وتقريب موادّه.

وقد اتفقت كلمة الباحثين الذين أرّخوا للمصطلح النحويّ أنّ النحو لم يتخذ مصطلحاته العلمية إلاّ على يد "الخليل بن أحمد"⁽²⁾، فقد كان مولعًا بوضع مصطلحات العلوم ورموزها؛ فهو يُدرك أنّ هذه العلامات لها دور بارز في تطوير هذه العلوم وتقدّمها من خلال التعبير الدقيق الموجز عن مفاهيمها وتصوّراتها، لهذا وجدناه يضع لعلم العروض والقافية مصطلحات مركّزة دالة على مفاهيمه وتصوّراته من أوّل وهلة بزغ فيه نجم هذا العلم، ومازالت هذه المصطلحات شائعة حتى يومنا هذا، بفضل المرجعية العربيّة التي استند إليها والمثال الذي احتذاه في وضعها، أضف إلى ذلك ابتكاره لتلك الرموز والأشكال التي تعبّر عن الحركات القصيرة التي نستعملها اليوم في

⁽¹⁾ - ينظر: عزمي محمد حمود، المصطلح النحوي في دقائق التصريف، مجلة الدراسات العربيّة، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، مصر، المجلد 1، ع24، 2012، ص 271.

⁽²⁾ - ينظر: المخزومي مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1958، ص 303.

الإملاء والخط العربي، ومثل ذلك كثيرٌ من ابتكاراته التي تنتمي إلى هذا الجانب المتعلق بوضع الرموز والاصطلاحات.⁽¹⁾

وقد نقل "سيبويه" إلى الأجيال اللاحقة مصطلحات "الخليل" وآراءه، وأضاف إليها من ذكائه وفطنته وقدرته على التحليل والاستنتاج، فحاول أن يجعل أبواب كتابه واضحة سهلة المنال، ووضع المصطلحات النحوية وضعًا شارف على الاستقرار، وفسر بعض المصطلحات ببعض، وعبر عن بعضها بأكثر من تعبير، وحاول صناعة المصطلح النحوي ليستقر في صورته النهائية.

وما لم يسعفه جهده للظفر به لجأ إلى وصفه وتصويره بالأمثلة الكثيرة الموضحة⁽²⁾، وبالرغم من وجود مصطلحات غير صريحة عند "سيبويه" وأخرى مغايرة لما هو مألوف لدينا اليوم، إلا أنه تمّ تحديد ملامح النحو العربي مادّةً ومصطلحًا من خلال كتابه.

ويمكن لنا إجمال ما ورد في كتاب "سيبويه" حول النحو ومصطلحه في مجموعة من النقاط:

- إن الآراء النحوية بما في ذلك المصطلح النحوي التي ينسبها "سيبويه" إلى من هم قبل "الخليل" قليلة جدًا، إذا ما قيست بغزارة المادة النحوية الكائنة بين دفتي الكتاب، بمعنى أن المصطلحات الواردة في الكتاب تكاد تكون وقفًا على "الخليل بن أحمد" و"يونس بن حبيب"، وتذكر كتب الطبقات أن "سيبويه" قال للنضر بن شميل، وهو تلميذ الخليل: «تعال لنصنع كتابًا في النحو من علم الخليل»⁽³⁾

ومنه يتضح أن الكتاب هو من علم "الخليل"، وأن "سيبويه" يرجع إليه الفضل في استنباط علم أستاذه، بما قدر له من مرافقته ومساءلته.

(1) - ينظر: عزمي محمد حمود، المصطلح النحوي في دقائق التصريف، مرجع سابق، ص 271.

(2) - ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، مرجع سابق، ص 129.

(3) - سامي عوض، المصطلح النحوي عند ابن جني، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، د ب، المجلد 25، ع19، 2003، ص 73.

- يعدّ "الكتاب" بحقّ هو الإمام في فنّه، بما في ذلك علم الاصطلاح، فما إن تنظر في الباب الأوّل منه حتى يتلقاك بجملة من المصطلحات لاتزال إلى يومنا هذا، يقول: «فالكَلِمُ اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»⁽¹⁾، ثمّ نجده في الباب الثاني يحدّد علامات الإعراب والبناء، ويميّز بينهما، فيقول: «وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرّ والرّفْع والجزم والفتح والضمّ والكسر والوقف»⁽²⁾

ثمّ يذكر حرف الإعراب ويخصّه بالأسماء المتمكّنة والأفعال المضارعة دون غيرها، ليفرّق بين ما هو معرّب وبين ما هو مبني.

ثمّ يمضي قدماً يفصّل الحديث في كثير من مصطلحات التّحو كالأسماء المتمكّنة وغير المتمكّنة، والتثنية والجمع، ونون العوض من التنوين، والتأنيث وياء المخاطبة، والمعرفة والنكرة، والمذكر والمؤنث، وما ينصرف وما لا ينصرف.⁽³⁾

ثمّ يشرع في الباب الثالث من كتابه في ذكر: المسند والمسند إليه وبيان كل منهما، والابتداء، ثمّ ينتقل من باب إلى باب لتجد في كلّ منها من المصطلحات التّحويّة، كالفاعل واسم الفاعل واسم المفعول والمفعول، والصفات، واللّزوم⁽⁴⁾، ولا يكاد يترك صغيرة ولا كبيرة منها إلاّ أحصاها من المصطلحات.

- إنّ احتواء كتاب "سبويه" لمجموعة من العلوم جعل التباين في معالجة القضايا المختلفة أمراً بارزاً وحتماً، ولم يظهر تأثير العامل الزمني هذا، في عباراته وأسلوبه فحسب، بل ظهر أيضاً في اصطلاحاته، فمنها ما قدر له البقاء و الانتشار حتى وصلت إلينا، ومنها ما مات بعد ميلاده بقليل ولم يستمرّ بعده كاصطلاح "التحقير" الذي أدار الحديث عليه في أغلب المواضع التي تحدّث فيها عن التصغير، حتى أنّ التحقير لم يعدّ أكثر من مجرد غرض من

(1) - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج1، ص 12.

(2) - المرجع نفسه، ص 13.

(3) - سبويه، الكتاب، مرجع سابق، 1/ 21-22.

(4) - المرجع نفسه، 1/ 33.

أغراض التصغير عند المتأخرين، ومثله اصطلاح "المسند والمسند إليه" الذي جاء عنده، فلم يعد للتحو مكانه الطبيعي بعد أن انفصلت علوم البلاغة عنه⁽¹⁾، فضلاً عما في اصطلاح "سيبويه" من قلب لما هو معروف لدينا اليوم من أمر الإسناد فهو يرى أنّ «الابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه»⁽²⁾، أمّا بعض اصطلاحاته فقد ماتت عند ولادتها، من ذلك اصطلاح "الموضع" الذي يعني به اسم المكان؛ أما أغلب مصطلحاته فلم يجد العلماء خيراً منها لذلك استمرت واستقرت لدلالاتها على المعنى التي وُضعت من أجله.

لقد اتّبع "سيبويه" منهجاً محدّداً وهو يقدّم مصطلحاته التحوية، وتوحى السهولة والوضوح في عرضها، لذلك لم يتعد كثيراً عن المعنى اللغوي، إذ أراد من اللفظ أن يؤدّي معنى اصطلاحياً، ومن أجل ذلك قدّم مصطلحاته في شكلين متميزين⁽³⁾:

• الوصف: والمقصود به الشرح، فهناك مجموعة كبيرة من المصطلحات التحوية لم يضعها "سيبويه" وضعاً نهائياً، فوصفها ومثّل لها، وهذا يرجع إلى عدم وضوح المصطلح المعبر به وضوحاً كلياً، ومن مصطلحاته التي عبر عنها بالوصف:

اسم الآلة: وصفه "سيبويه" بقوله: «هذا باب ما عالجت به»⁽⁴⁾ ولو وقف عند هذه الصورة لجاءت قاصرة عن غرضه ولكنّه فسرها بقوله: «وكلّ شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التانيث أو لم تكن، وذلك

(1) - ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، مرجع سابق، ص 86.

(2) - سيبويه، الكتاب، 1/ 247.

(3) - ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، مرجع سابق، ص 130.

(4) - سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 1/ 249.

قولك: محلّب، ومكسحةً (...). وقد يجيء على وزن مفعال نحو مِقْرَاض ومِفْتاح، ومصباح⁽¹⁾، ومثل ذلك من المصطلحات: المجرّد و المزيّد، المركّب المزجي، الاشتغال، ... إلخ.

• التعبير عن الفكرة بأكثر من مصطلح: هذا الأسلوب في التعبير عن المصطلح النحوي واضح جدًّا في الكتاب، فسيبويه لا يكاد يستقرّ على مصطلح واحد، وكأّما أعطته اللّغة زمام أمرها، يختار من ألفاظها ما يشاء فيوظفه مصطلحًا، وكثيرًا ما يكون اختياره موفّقًا لأنّه يقوم على الذوق السليم والمعرفة العميقة بأسرار اللّغة وأساليب العرب، ومن النماذج على هذا النوع:

الفتح: ويسمّيه أيضًا (الوضع).

الهمزة: ويسمّيه أيضًا (الألف).

تاء التأنيث: ويسمّيه (الهاء).

الحرف المتحرّك: عبّر عنه بـ(الحرف الحيّ).⁽²⁾

• اتّسم أسلوب "سيبويه" في الكتاب بالغموض في كثير من الأحيان، وقد مسّ هذا الغموض المصطلحات الواردة في الكتاب، بما فيها المصطلحات النحويّة، وأدّى إلى عدم فهم ما يريد سيبويه منها وبقائها غامضة على دارسي النحو، وقد فسّر "شوقي ضيف" الغموض في عنوانات الكتاب وأساليبه ومصطلحاته، فقال: إنّ ذلك يعود إلى أنّ سيبويه كان يضع قوانين النحو والصّرف وضعًا مفصّلًا، وكثيرًا ما كان متشعبًا لأوّل مرّة⁽³⁾، ومن هذا التشعب والتفصيل جاء الغموض في الكتاب.

(1) - سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 249/1.

(2) - ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، مرجع سابق، ص 138.

(3) - شوقي ضيف، المدارس النحويّة، دار المعارف، د ب، ط7، 2009، ص 62.

ولا ننسى أنّ الكتاب وُضع بلغة عصره، ولم تكن هناك مناهج ينهاجها سيبويه، إذ كان همّه جمع المادّة النحويّة والصرفيّة ولم يكن همّه الترتيب⁽¹⁾، ولعلّ عدم استقرار المصطلح النحويّ في هذه المرحلة، كان السبب في وضع عنوانات طويلة ومفصّلة لأبواب الكتاب، كما أنّ التنوّع والتداخل في مصطلحاته أدّى إلى عدم الاستقرار والوضوح وتعدّد المصطلحات.

ونخلص بعد تحديد أهمّ النقاط في هذه المرحلة (مرحلة تقعيد المصطلح النحوي) إلى أنّ "كتاب سيبويه" هو قرآن النحو، ذلك أنّه لم يترك صغيرة ولا كبيرة إلاّ أحصاها، فالحديث عن المصطلحات النحويّة في "الكتاب" يعني الحديث عن النحو الفعليّ والحقيقيّ الذي بين أيدينا اليوم.

ومع ذلك فقد بقي جزء من المصطلحات النحوية غير مستقرّ في عصر "الخليل وسيبويه" حتى جاء من تلاهما من النحاة وأخذ المصطلح النحويّ بذلك صورته الأخيرة.

3-3- مرحلة الاتّساع في المصطلح النحوي (المدارس النحوية):

تمثّل هذه المرحلة طبقة النحاة الذين جاؤوا بعد "سيبويه"، والذين أخذوا يترسّمون خطاه وينحون نحوه، وشرعوا في دراسة كتابه مادّةً وأسلوباً يشرحون أبوابه ومسائله ويستخرجون شواهد، كما رأوا الاستقرار على مصطلح واحدٍ من المصطلحات الكثيرة التي كان يطلقها على المسألة الواحدة، وقد اشتدّ الخلاف بينهم في العديد من المسائل التي احتواها الكتاب، فمنهم من تابعه ومنهم من خالفه في جانب وتبعه في آخر، والتفت العلماء القداماء إلى هذا الخلاف بعين الاهتمام فألقوا فيه كتباً خاصّة تناولت المسائل الخلافية وآراء البصريين والكوفيين، ومن هذه المؤلفات: كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين" للأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري" (ت 577هـ).

⁽¹⁾ - ينظر: يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، مرجع سابق، ص 222.

هذا الخلاف قد امتدّ إلى المصطلح النحوي بطبيعة الحال، حتى شاع بين الدارسين المتأخرين أن هذا مصطلح بصري، وذاك مصطلح كوفي، إلا أنّ المصطلح النحوي قد أفاد من خصومة الفريقين وعادوا عليه بالفائدة فقد نظر كل فريق إلى مصطلحات كتاب سيبويه نظرة الناقد فهذبوها و طوّروها حتى وصلت إلينا بشكلها الحالي، و توسعت جغرافية المصطلح النحوي بعد أن كان قابلاً في البصرة وحدها، فانتقل إلى الكوفة ممّا أنتج مناهج وطرقاً جديدة للدراسة، وعلى الرّغم من هذا فإنّ البصرة سبقت الكوفة في وضع المصطلح النحوي، لذلك قال "ابن سلام": «وكان لأهل البصرة في العربية قُدّمة، وبالّتحو ولغات العرب والغريب عناية»⁽¹⁾، فالمصطلحات لم تقف عند حدود "الخليل" بل أخذت طريقها في التطوّر والرقى وبلوغ الاستقرار، فقفزت بعض المصطلحات قفزاتٍ واسعة على يد "سيبويه"، وكذا المصطلح النحوي الذي كتبت له العزّة وأصبح علماً قائماً بذاته، وقد كان الاستقرار السياسي في البصرة السبب في هذا السبق العلمي، إضافة إلى انشغال أهل الكوفة بالميادين العسكرية والسياسية من جهة، والقراءات القرآنية والفقه والحديث النبوي من جهى أخرى، فقد كانت الكوفة مهجراً لكثير من الصحابة باعتبارها أكبر مدرسة لقراء القرآن ومنها تخرّج ثلاثة من القراء وهم:⁽²⁾ "عاصم بن أبي النجود"، و"حمزة بن حبيب الزيات"، و"علي بن حمزة الكسائي".

وهكذا نشأت المدرسة الكوفية بعد أن تطوّرت المدرسة البصرية ووصلت إلى القمّة في هذا التطوّر، فقد استقرّت قواعدها ونضجت أسسها، وبلغ أشدّه قياسها وتعليلها فأخذ طلاب التحو ينهلون من علومها، فاستطاعت أن تقف على قدميها بجانب مدرسة البصرة واستطاعت أن تنشئ منهجاً خاصاً بها يخالف في كثير من أحواله المنهج البصري، ومن هنا نشأ الخلاف بين المدرستين وبدأ النزاع فكان لكل واحدة منهما رأي وأنصار وأتباع. ولقد كان لهذا الخلاف أثر كبير على المصطلحات، فقد فرض فروقاً بيّنة في استعمال المصطلحات وتداولها

فمثلاً:

(1) - الجُمحي محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ط1، د ت، ص 45.

(2) - عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ت، ص 53.

- يقبل الكوفيون كل ما وصل إليهم من كلام العرب ويجعلونه أصلاً من الأصول اللغوية التي يقاس عليها، حتى ولو كان ما وصل إليهم بيتاً واحداً من الشعر، أما البصريون لم يكونوا يكتفون باستخلاص القاعدة بالمثل الواحد أو الأمثلة القليلة وإنما اشترطوا الكثرة والتداول على السنة العرب الفصحاء.⁽¹⁾

- إنَّ الأمثلة في النحو البصري توضع لتلائم الأصول الموضوعية بحيث إذا اصطدم بأصل منها فزع إلى التأويل والتقدير، فإن لم يخضع له وصفه بالشذوذ أو بالندرة أو بالتخطئة، أما الكوفيون فعملوا جاهدين على أن يغيروا الأصل وفقاً للأمثلة المسموعة المستعملة⁽²⁾، لذلك كان القدماء يرون أن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر.

- يعتمد البصريون في تقسيم الظواهر اللغوية على القوانين العقلية والافتراضية وأصول المنطق وذلك ليعوضوا تخلفهم في الشعر والرؤية، فهم برعوا في استخدام المنطق، ولجأوا أحياناً إلى النظر المجرد⁽³⁾، ويمثل هذا الاتجاه البصري أحسن تمثيل قول: "أبي علي الفارسي": «لأن أخطئ في خمسين مسألة من باب الرؤية خيرٌ عندي من أن أخطئ في مسألة واحدة من باب القياس»⁽⁴⁾، أما الكوفيون فقد درسوا المادة اللغوية على أساس وصفي أي بطريقة تقريرية تتعد عن التعليل الفلسفي.

فكل هذه العوامل ساعدت على أن يكون الاختلاف حاصلاً في المنهج والمصطلح والتفكير، إلا أنَّ الغلبة والاستعمال كانا بارزين للمصطلح البصري على حساب المصطلح الكوفي، إذ تعدّ المدرسة البصرية من المصادر الرئيسية التي استقى منها الكوفيون مصطلحاتهم النحوية، إلا أنَّ الكوفيون وعلى رأسهم "الفرّاء" تميزوا بانفرادهم في بعض المصطلحات، فنجد:

(1) - شوقي ضيف، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص 103.

(2) - مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، 1986، ص 379.

(3) - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1988، ص 73.

(4) - شوقي ضيف، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص 106.

• الاسم الثابت (الاسم الجامد): هو أحد المصطلحات التي اختصَّ بها "الفراء" مقابل ما يعرف عند

البصريين بالاسم الجامد، فقد ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿يَشْرُبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَتْ مِرْزَاجُهَا كَافُورًا﴾

[الإنسان: الآية 05].

فقال: «والعرب تجعل النَّصب في أي هذين الحرفين أحبوا وجوزوا النَّصب في المزاج، فيمكننا أن

نقول: كان سيدهم أبوك، وكان سيدهم أباك، والوجه أن نقول: كَانَ سَيِّدُهُمْ أَبُوكَ، لأنَّ الأب اسم ثابت

والسيد حقّه من الصفات»⁽¹⁾، وهو مصطلح غير مطرد، ولم يظهر لنا في غير هذا الموضع.

• الاسم المجهول (الضمير المستتر): وقد تردّد كثيرا هذا المصطلح عند "الفراء" وغالبا ما يقتربن بكان مثلما

نلمسه في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: الآية 280]، ووجه قراءة عبد الله و أبي بن كعب

﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾، فهما جائزان إذا نصبت أضمرت في كان اسمًا، وإثما احتاجوا إلى ضمير الاسم في

(كان) مع المنصوب، كما قصد به "الكسائي" الضمير المستكن في الفعل المبني للمجهول بخاصة، إذ حذف

الفاعل وأقيم مقامه غيره في باب المبني للمجهول.

وقد نسب "إبراهيم السامرائي" المصطلح إلى "الفراء" فقد توسّع فيه، أمّا عند "الكسائي" فقال "ابن

السيد البطليوسي" في (جَلَسَ عَبْدُ اللَّهِ) إذ بنيت للمجهول: (جَلَسَ): (وزعم الكسائي وهشام: إنّ فيه مجهولاً)،

فقال: أراد أنّ الفاعل لما حذف أسند الفعل إلى أحدٍ ما يعمل فيه ممّا هو سوى المفعول به، بمعنى المصدر أو

الوقت أو المكان، فلم يعلم أيّهما هو المقصود، لأنّه لم يظهر مع الفعل مرفوع به.⁽²⁾

⁽¹⁾ - الفراء أبو زكريا معاذ، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، عالم الكتب، ط2، 1980، بيروت، 52/1، 58/2، 207/2.

⁽²⁾ - ينظر: يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النحوي، مرجع سابق، ص 353-354.

مصطلح التفسير: واستعمل بمعاني عديدة:

أ- بمعنى التمييز، قال الفراء: «وقوله: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً﴾ [المائدة: الآية 60]، لأنها مفسرة، أي تمييز.

ولقد ذكر الفراء ذلك عندما تحدث عن قضية التمييز في قوله تعالى: ﴿نُزُلًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: الآية 198]، قال: وثوبا خارجا من المعنى، لهم ذلك نزلاً وثوباً، كما تقول: "هو لك هبة وصدقة"، واستعمل هذا المصطلح مرة أخرى بنفس المعنى في قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِّلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: الآية 91]، نصبت الذهب لأنه مفسر لا يأتي مثله لأنه نكرة فنصب كنصب قولك: عندي عشرون درهما، ولك خيرهما كبشاً»⁽¹⁾

فالفراء يوضح لنا وظيفة التمييز في الجملة، ولماذا يستعمله المتكلم، ومن جهة يصوغ المصطلح (التفسير) ويوظفه حتى يستقر على دلالة واحدة.

فالمستمع لما يسمع الخبر فإنه يجهل الجنس الذي أخبر عنه لذلك وجب التفسير، والمفسر في أكثر الكلام نكرة عند "الفراء": «كقولك: ضقت به ذرعاً، فالفعل للذرع لأنك تقول: ضاق ذرعي به، فلما جعلت الضيق مسنداً إليك قلت: ضقتُ جاء الذرع مفسراً⁽²⁾»، وعلى هذا فإنّ الغالب على استعمال مصطلح التفسير هو المقابل البصري (التمييز) إلا أنه يقع في نفس العيب وهو وجود مفاهيم أخرى لهذا المصطلح.

⁽¹⁾ - حداورة عمر، المصطلح النحوي وأثره على النحاة المحدثين تمام حسان ومهدي المخزومي نموذجين، دار النشر الجامعية الجزائرية، ط1، 2006، ص 98.

⁽²⁾ - المرجع نفسه، ص 98.

ب- بمعنى البدل: وهو من المعاني المشهورة لمصطلح التفسير، قال الفراء: وقوله: ﴿جَهَنَّمُ يَصَلَوْنَهَا﴾ [إبراهيم: الآية 29] منصوبة على التفسير، أي منصوبة على البدل.

وهذه المصطلحات أطلقها الكوفيون على ما يسمّى عند البصريين "بدلاً"، أمّا الكوفيون فيذكر "الأخفش" أنّهم يسمونه بالتبين، وقال "ابن كيسان" يسمونه بالتكرير، وقد ذكر "السيوطي" في "الهمع" نفس الكلام في مبحث "البدل".⁽¹⁾

ج- المفعول لأجله: يستعمل الكوفيون هذا المصطلح للدلالة على التمييز غالباً، والمفعول لأجله، وعلى بدل الجملة، أو بدل المطابقة عند البصريين، وعند النحاة يطلق التمييز، كما ذكر ذلك "التهانوي"، ولقد ذكر "الفراء" ذلك عندما تحدّث عن قضية التمييز في قوله تعالى: ﴿نُزُلًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: الآية 198]، كما سبق الذكر.

د- بمعنى المفعول معه: قال الفراء مستعملاً مصطلح (التفسير) بمعنى (المفعول معه): «وقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ﴾ [الأنفال: الآية 64]، يكفيك الله ويكفي من أتبعك، فموضع الكاف في (حسبك) خفض، (ومن) في موضع نصب على التفسير»⁽³⁾، وليس بكثير في كلامهم أن يقولوا (حسبك وأحاك) وقد ذهب كثير من المفسرين والنحويين أن النَّصْب على المفعول معه.

مصطلح الجرّ: من المصطلحات المنسوبة إلى البصريين، قال "الفاكهي" (ت 972هـ) «حدّ الجرّ ويعبر عنه الكوفيون بالخفض: وهي الكسرة التي يحدثها العامل»⁽²⁾، أمّا عند البصريين فيعتبرون عنه بالجرّ، والحق أن كلا

⁽¹⁾ - الأشموني نور الدين أبو الحسن، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، ط14، بيروت، 1964، 123/3، وينظر:

السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، 2001، 212/1.

⁽²⁾ - الفراء معاني القرآن، مرجع سابق، 25/1.

⁽⁴⁾ - يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النحوي، مرجع سابق، ص 339.

المصطلحين استعملهما الفريقان، وقد استعمل "الكسائي" مصطلح الجرّ وهو من المصطلحات البصرية، قال "الكسائي" في تفسير قوله تعالى واعرابه: ﴿وَلَا تَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا

حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: الآية 229]، وفي قراءة "يُخَافَا" بالضم، "أَنَّ" في موضع جرٍ بإضمار حرف الجرّ.

وقد استقرّ هذا المصطلح عند نحاة الكوفة حتى تميّزوا به دون غيرهم، ويمكن توضيح الخلاف الحاصل في المصطلح النحوي بين البصرة والكوفة من خلال ما ذكره "شوقي ضيف" وما ذكره "عوض القوزي" باعتماد الجدول الموالي: ⁽¹⁾

المصطلح البصري	المصطلح الكوفي
- اسم الفعل	- الفعل الدائم
- الصفة	- النعت
- البدل	- الترجمة، التكرير
- التمييز	- التفسير
- حروف النفي	- حروف الجحد
- حروف الجر	- الصفة
- لام الابتداء	- لام القسم
- التوكيد	- التشديد
- ضمير الشأن	- الضمير المجهول
- حروف المعاني	- الأدوات

والملاحظ لهذا الجدول يجد أنّ الخلاف في تسمية المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين يكون أحياناً من خلال المرادف اللغوي نحو: (التوكيد _ التشديد)، ونحو (حروف الجحد _ حروف النفي) وأحياناً يكون مجرد

⁽¹⁾ - ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص 165، وعوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، مرجع سابق، ص 162-189.

الخلافاً نحو: (علامة الإعراب والبناء فالكوفيون عكسوا التسمية فقط)، وأحياناً يكون من خلال الاستخدام الغرضي للمصطلح بحيث يقدمون تعليلاً يعتمد على الوظيفة النحوية (ضمير الفصل _العماد)، وأحياناً يكون من خلال العامل وتحديدِه نحو: (الخلافاً _الصرف)، وأحياناً يكون من خلال الحذف والتقدير نحو: (أنواع الفعل)⁽¹⁾، وأحياناً يكون من خلال التنافس بين المذهبين وإثبات الذات، فيحاول أحدهم تقديم ما يبرز نفسه على جميع المستويات.

نخلص بعد هذا السرد التاريخي لمراحل بناء المصطلح النحوي، منذ نشأته حتى مرحلة الاتساع فيه، أن المصطلح النحوي قام في البدء بهدف حماية الألسنة من اللحن والخطأ، واخذ ينمو بعدها بنمو الفكر العربي الإسلامي وظلّ مرتبطاً أشدّ الارتباط بالقرآن الكريم، وقد اجتهد في سبيل استقراره علماء ولغويون ونحاة أجلاء أخذوا وتعلموا عن بعضهم البعض، حتى أقاموا صرح النحو العربي كعلم قائم بذاته له خصوصيته وجهازه المصطلحي الذي يميّزه عن باقي العلوم الأخرى.

4- التداخل بين العلوم العربية و أثره في المصطلح النحوي:

إنّ الوعي بمناهج العلوم الإسلامية ومصطلحاتها المؤثرة في الدرس النحوي التي رافقته على امتداد تاريخه الطويل، يؤكد أنه قد تأثر بعدة علوم إسلامية منها: القراءات القرآنية، وعلم الحديث، وعلم الكلام، والفقه وأصوله، الذي يعدّ من أهمّ المؤثرات التي رافقت نشأة وتكوين النحو وأصوله في جميع مراحل ومساره لذلك لا غرابة أن نرى من الفقهاء نحاةً ومن النحاة فقهاءً، إذ أنّ النحاة ساروا على خطى الأصوليين في دراستهم، كما أنّ النحو وثيق الصلة بالقرآن الكريم؛ بل إنّه كان مفجّر الدراسات اللغوية فكان أول المصادر التي استقى منها النحويون شواهدهم واعتمدوا عليها في تقرير القواعد الصرفية والأحكام النحوية.

(1) - ينظر: باسل فيصل سعد الزعبي، المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين، مجلة علوم إنسانية، www.ulum.nl، الجامعة الوطنية الماليزية، كلية الدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العربية والحضارة الإسلامية، ع41، 2009، ص 05.

ومنه فالتداخل بين العلوم في تراثنا العربي قد بلغ ذروته في خضمّ الاهتمام بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، فلا يخفى أنّ العلاقة بين علوم هذه المرحلة وطيدة إذ كلها ولدت من رحم القرآن، ولها نفس الغاية، ألا وهي خدمته، وفهم ألفاظه ومعانيه ومقاصده.

إنّ العلوم على اختلافها وثيقة الصلة فهي تتداخل وتتكامل ويحتاج بعضها إلى بعض خاصة بين علوم اللّغة العربية والعلوم الشرعية، ومن هذه العلوم نشأت صلة أخرى بينها نتيجة لطبيعة النصوص الشرعية التي يتناولها علم الأصول طلباً للأحكام الفرعية الشرعية التي تسمى بالفقه الإسلامي، كما أنّ البحث في التكوين التاريخي لعلم أصول النحو يستدعي تتبع وإبراز العوامل التي أسهمت في تطوره وبناءه، فقد نشأ مبثوثاً في ثنايا كلام أئمة اللّغة والنحو متفرقا في مؤلفاتهم اللّغوية والنحوية، فقد قاموا بجمعها من تلك المؤلفات وتأصيلها حيث اهتمّ القدماء من النحاة بإفراد علم أصول النحو بالتأليف المستقل بدءاً "بأبي بكر محمد بن السراج" (316هـ) الذي ألّف فيه كتاباً سماه "الأصول في النحو"، ثم جاء بعده "أبو القاسم الزجاجي" (316هـ) صاحب كتاب "الإيضاح في علل النحو"، كما تطرّق إلى هذا الموضوع "ابن جنّي" (392هـ) في كتابه "الخصائص"، فقد كانت لهم جهود وإسهامات كبيرة في تأليف وتأسيس علم أصول النحو في ضوء منهج أصول الفقه ضمن التلاحق وتمازج العلوم وتداخلها فقد كان له دور فعّال في توجيه أصول النحو موضوعاً ومنهجاً يقول "السيوطي" في هذا الشأن: «إنّه منذ منتصف القرن الثاني الهجري بدأ العلماء المسلمون يسجلون الحديث النبوي ويؤلفون في الفقه الإسلامي، والتفسير القرآني، وبعد أن تمّ تدوين هذه العلوم اتّجه العلماء وجهة أخرى، نحو تسجيل العلوم غير الشرعية ومن بينها اللّغة والنحو»⁽¹⁾

وعليه فإنّ منهجية التأليف وطرق بناء العلوم كان ظهورها أولاً عند المفسرين والفقهاء والأصوليين، فقد كان التأثير الفقهي في أصول النحو ومجالاته بارزاً في القضايا النحوية منذ القديم، وهذا ناتج عن احتكاك النحو

(1) - أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب، مرجع سابق، ص 79.

وتداخله مع علوم مجاورة له لاسيما مع علم أصول الفقه، وعلم الكلام، وعلم الحديث، وعلم التفسير، إضافة إلى عوامل خارجية ناشئة عن التبادل المعرفي والعلمي الذي حصل مع الدول المجاورة للدولة الإسلامية خاصّة الفلاسفة والمنطق اليوناني، وكذا التفاعل الذي نشأ مع ثقافات الأقاليم الذين دخلوا الإسلام وأسهموا في إثراء العلوم العربية في مختلف مجالاتها.

وبين أصول النحو وتلك العلوم أثر واضح في كتب النحو وأصوله، إذ أنّ المتصفح فيهما أو القارئ لآراء النحويين سيجد ملامح وأثر العلوم الإسلامية والفلسفة اليونانية، فالعلاقة التفاعلية بين العلمين والتي أنتجت أشكال من التقارب والتشابه أو الاختلاف والتمايز يقودنا إلى إبراز ملامح ومظاهر تأثر أصول النحو بأصول الفقه، وتتضح بشكل كبير في المنهج الذي يعتبر «الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل، وتحدد عمليته حتى يصل إلى نتيجة معلومة»⁽¹⁾

فقد استنبطوا أحكامهم الشرعية وقواعدهم الفقهية من خلال مناهج متبعة، فنجد انعكاس هذه المناهج في طرائق تفكير النحاة وأساليب بحثهم وأتماط تأليفهم، ويؤكد لنا "محمد سليمان ياقوت" استفادة النحاة من منهج علماء الأصول بقوله: «ولأجل هذا المنهج الذي كان في أيدي علماء أصول الفقه فإنه كانت هناك صلة بينهم وبين النحاة الذين شعروا بالفائدة العلمية التي يمكن أن تعود على الدرس النحوي حين الاتصال بالفقهاء وما في أيديهم من منهج»⁽²⁾

فالفقه يعتبر الأساس الذي تقوم عليه الشريعة الإسلامية، ويعتبر النحو الأساس الذي تقوم عليه اللغة العربية، فلما كان أصل الشريعة هو القرآن الكريم والسنة النبوية وكلها بلغة العرب كان لابد من معرفة كل ما يتعلق بهذه اللغة من العلوم، وقد أدى هذا إلى خلق علاقة وطيدة بين العلمين وصار كل واحد منهما متأثراً بالآخر،

(1) - عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، د ط، 1968، ص 05.

(2) - محمد سليمان ياقوت، النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 1994، ص 211.

كاتخاذهما لنفس المصطلحات كالشرط والأمر والنهي وكذا فكرة الأصل والفرع التي اعتمدها النحاة الأوائل ك"الخليل وسيبويه" في بناء القواعد النحوية، وتعليل احكامها مستمد من الدرس الفقهي وفي هذا الشأن يقول "عبد الله الخثران" أن الخليل بن أحمد قد تأثر بأبي حنيفة النعمان بن ثابت فقيه العراق (ت 150هـ) لأنه كان معاصرًا له، ومن أساليب الفقهاء عند الخليل التأويل والحمل والنظير والاستدلال بالأولى، ولتطبيق القياس المتأثر بالدراسات الفقهية ظهرت فكرة الأصل والفرع في الدرس النحوي على يد الخليل وتلميذه سيبويه، ومن ذلك قولهم: «الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال»⁽¹⁾، وأساس هذا الأصل كثرته في كلام العرب.

وقد قام النحاة بربط الأصل بالفرع الواحد وفرعه بالقياس، وهذه ظهرت في الدراسات الفقهية في سياق تطبيق القياس على النصوص الشرعية التي انبثقت عنها فكرة الأصل والفرع الذي تأثر بها الدرس النحوي وأصوله ومنهجه.

وكذلك انتهج كل من "ابن جني" و"ابن الأنباري" و"السيوطي" منهج الفقهاء في صياغة المفهوم وضبط تصوّر لعلم أصول النحو، وذلك من خلال الموازنة والمقارنة بين العلمين ومحاولة معرفة نقاط التشابه والارتباط بينهما، وذلك من حيث: الأدلة الأربعة: السماع والقياس والاجماع واستصحاب الحال، فهذه نفسها نجدها في علم أصول الفقه والتي انبثقت منها الفروع النحوية، وذلك لكون أصول الفقه أسبق من أصول النحو، إذ ذكر "السيوطي" بأنّ البحث اللغوي عند العرب ليس من الدراسات المبكرة، فقد اهتموا بالدراسات الشرعية أولاً ثمّ اتّجهوا إلى العلوم الأخرى.

كما نجد تأثر علماء العربية بمنهج الفقهاء في اعتمادهم الأحكام العامة التي ساروا عليها في إقرار القواعد وفي هذا الأمر يقول "سعيد الأفغاني": «ثم تقرأ في كتب النحو بعد ذلك فترى مصطلحات الثقافة الفقهية

(1) - عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 1993، ص 96-97.

تطالعك بين الفينة والفينة مثلاً في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف (...) دليل على أنّ نعم وبئس فعلا ماضيان مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه، إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما، فيقول: ابن الأنباري: هذا تمسك باستصحاب الحال وهو من أضعف الأدلة فهذا _ كما ترى _ تحكيم لمعايير الفقه في النحو»⁽¹⁾

ومن هنا نرى تأثر النحاة بمنهج الفقهاء في التأليف النحوي واعتمادهم نفس القواعد والأحكام.

ولقد كان الأمر كذلك في القراءات القرآنية، وذلك أنّ منهج القراء كان أفضل من منهج النحاة في الاحتجاج بالقراءات القرآنية في إثبات القواعد النحوية، فقد كانوا إذا جاءتهم رواية متواترة موافقة لقواعدهم احتفوا بها وعدّوها حجّة لا تضاهيها حجّة، أما إذا جاءتهم مخالفة لقواعدهم القياسية صرفوها عن وجهها المخالف، أمّا إذا جاءتهم رواية شاذة فإن وافقت قواعدهم استأنسوا بها، لكن لا يستدلون بها وحدها بل يقرونها بكلام العرب شعراً ونثراً، أمّا إذا خالفت قواعدهم القياسية ساروا في الطعن فيها بحجّة أنّها شاذة مخالفة للعربية، وخير تعبير على منهج القراء قول أحد أئمتهم وهو "أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني": «وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الألف في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردّها قياس عربية ولا فشوّ لغة لأنّ القرآن سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»⁽²⁾

هذا هو دستور القراء أثبتوه في كتبهم وكانوا في تطبيقه على غاية من الدقة والأمانة فكانوا منهجين قولاً وعملاً⁽³⁾

(1) - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، سوريا، د ط، 1994، ص 103.

(2) - محمد بن الجزري، النشر في القراءات العشر، تصحيح وتحقيق: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ص 10-11.

(3) - ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مرجع سابق، ص 31.

فالتحاة استفادوا من القراءات القرآنية كونها أثرت قضايا النحو العربي، وعملت على فكِّ مسأله المستعصية لأنَّ « القراءات القرآنية أوثق وأصح متناً وسنداً، ولذلك استند إليها التحاة في تععيد الأصول وضبط كثير من الفروع، وقد اكتسبت اللّغة مرونة واتساعاً، فالقراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»⁽¹⁾

ومما يدلُّ على أنّ النحو نشأ متأثراً بالقراءات القرآنية أنّ القراء من تلاميذ "أبي الاسود الدؤلي" أمثال "يحيى بن يعمر (ت 129 أو 132هـ)، و"عنبسة الفيل" المتوفي حوالي (100 هـ)، و"ميمون الأقرن"، و"نصر بن عاصم" (ت 89 أو 96هـ)، و"عبد الرحمان بن هرمز" (ت 117هـ)، فقد كانت لهم الملاحظات الأولى في النحو ولقد كانت هذه القراءات المشكلة سبباً لإثراء النحو وتعدّد مسأله، فقد فاضت الكتب وامتألت بالآراء حوله.

كما نجد ارتباط علم النحو بالتفسير وكلاهما تجمعهما علاقة وطيدة، فعلم النحو يعدّ من أهم الأدوات التي يوظّفها علم التفسير لفهم القرآن الكريم، ومن التعاريف التي تبيّن ارتباط علم النحو والتفسير قول "أبو حيان الأندلسي": «التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم ومدلولاته وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب»⁽²⁾

وقد بيّن "الزركشي" أنّ التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيّه محمد صلى الله عليه وسلّم، وبيان معانيه واستخراج أحكامه واستمدّد ذلك من علم اللّغة والنحو والتصريف وعلم البيان، وأصول الفقه والقراءات، ومن خلال ذلك نعرف أنّ النحو مصدر من مصادر التفسير، ويعدّ وسيلة لفهم كتاب الله.

غير أن أثر التفسير في النحو كان محدوداً، ذلك أنّ مناهج المفسرين لا تلتقي كثيراً مع مناهج التحاة، إذ إنّ مهمّة المفسرين هي إيضاح نص لا خلاف في صحّته، ولذا تركز اتجاهاته في الكشف عن المعاني، والظروف

(1) - محمد بن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، ص 09 - 10.

(2) - أبو حيان محمد بن يوسف، البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، 1996، ج 1، ص 65.

الموضحة للأحداث بالاستعانة بشتى العلوم الأخرى من نحوٍ ولغةٍ وتاريخٍ وغيرها، في الوقت الذي تتجه فيه مناهج النحاة إلى تجاوز مرحلة الإيضاح باستنباط القواعد النحوية من تلك النصوص وتعليلها.

لكن التأثير ببعضهما له ملامح فكلاهما يخدمان بعضهما البعض، فالمفسرون يعتمدون كثيراً على النحو في تفسيرهم، وقد انحصرت اتجاهات المفسرين في التأليف في اتجاهين هما:

- الأول: تشدد فيه المفسرون، فلم يجرؤوا على تفسير شيء من القرآن ما لم يرد فيه قولٌ للنبي صلى الله عليه وسلم أو للصحابة، كالذي رَوَوْا عن "عبيد الله بن عمران" أنه قال: "لقد أدركت فقهاء المدينة، وإنهم ليعظمون القول في التفسير"، وقال "الشَّعْبِيُّ": «ثلاث لا أقول فيهنَّ حتى أموت: القرآن والروح والرأي»⁽¹⁾

- الثاني: تفسير القرآن بحسب اجتهادهم، إذا كان هذا الاجتهاد لا يعارضه نصٌّ صريح كان هذا الاتجاه الذي يعتمد النظر في القرآن واستنباط الأحكام، يستمد قوته من قوله تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: الآية 83]، ومنه نرى أنهم يُعنون بالتفسير ما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم، فهم استعملوا القرآن الكريم كمادة من موادهم لاشتقاق قواعدهم وتطبيقها فأعربوا القرآن إعراباً أعان على التفسير.

ونفس الشيء نلمسه في علم الكلام ومدى تأثيره بالنحو ومناهجه، فقد شغل هذا التأثير حيزاً مهماً في تفكير الباحثين وكتاباتهم، وفي هذا يقول "الجاحظ" وهو زعيم طائفة من طوائف المتكلمين: «ولا يكون المتكلم جامعاً لأقطار الكلام متمكناً في الصناعة يصلح للرئاسة حتى يكون الذي يحسن من كلام الدين في وزن

⁽¹⁾ - رباح البيني مفتاح، النحو العربي بين التأثير والتأثير، مجلة جامعة الأزهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 2، 2009، ص 131-176.

الذي يحسنُ من كلام الفلاسفة، والعالم عندنا هو الذي يجمعهما والمصيب الذي يجمعُ بين تحقيق التوحيد، وإعطاء البدائع حقائقها من الأعمال»⁽¹⁾

فالمتكلمون يتبعون المنهج العقلي، وذلك من أجل معرفة مدى قبول العقل أو رفضه.

كما أنّ عدد النّحاة من المعتزلة كبير جداً، يقول "سعيد الأفغاني" «إنّ النّحاة المعتزلة كثيرون جداً، ومن بينهم المغالي في إعزاليته، وتعرف كثرتهم من سرد أحد كتب الطبقات، ويظهر أن القدماء عنوا بجمع تراجم المعتزلة من النّحاة»⁽²⁾

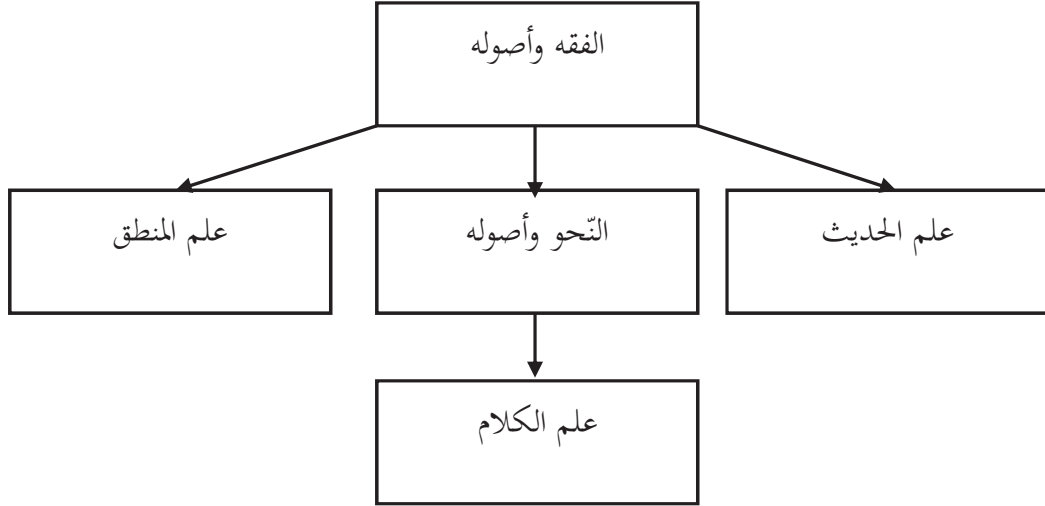
وهذه الكثرة في عدد النّحاة المعتزلة دليل على وجود أثر كبير في مناهج النّحاة جاء بتأثير تشبّع أولئك النّحاة بمسارات المنهج العقلي للمعتزلة، وليس بغريب أن ندرك تأثر علم الكلام في الدراسة النّحويّة البصرية، وقد عرف أن شيوخ البصرة ومن أشهرهم "الخليل بن أحمد" كان من المنشغلين بعلم الكلام وتأثر به وبأسلوب المتكلمين في الجدل ومحاولة الإقناع، وكذا بالمصطلحات المعتمدة فيه حتى نسج مصطلحاته على منوالهم.

وكل هذا يدلّ على أنّ المصطلحات النّحويّة في مجملها أصيلة في الدّرس النّحوي، إلّا أنّها خضعت لقوّة التأثير والتأثر بين العلوم التي احتكت به عبر مساره التاريخي الذي تشكل فيه، فالتأثر شيء ينتاب جميع العلوم مع بقاء خصوصياتها الأصلية فيه، ولذلك أفاد النّحاة الأصوليون من جهود علماء الفقه وأصوله، والكلام والحديث والمنطق في تأصيل النّحو، فاستفادوا من طرائق بحثهم واستخدموا مصطلحاتهم وطبقوها على الدّرس النّحوي، وهذا المخطط أكبر دليل على بيان علاقة النّحو وأصوله بالعلوم الإسلامية:⁽³⁾

(1) - رباح اليميني مفتاح، النّحو العربي بين التّأثر والتأثير، مرجع سابق، ص 15.

(2) - سعيد الأفغاني، في أصول النّحو، مرجع سابق، ص 123.

(3) - طارق بومود، أثر أصول الفقه في توجيه أصول النّحو كتاب الاقتراح في علم أصول النّحو _أمودجا_ دراسة وصفية مقارنة، رسالة ماجستير، اللّغة والأدب العربي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص 113، 114



_ مخطط يوضّح علاقة النحو و أصوله بالعلوم الإسلامية _

ونستنتج في الختام أنّ العلوم العربيّة سواء اللّغوية منها أو الدينية قد تداخلت وتفاعلت بشكل ملحوظ، حتى اندمجت بعض المباحث فيها مع بعضها البعض، واستعانت بعضها ببعض حتى تشكّلت في صورتها النهائية كعلوم قائمة بذاتها، وقد استفاد المصطلح النحوي من هذا التداخل وتأثر به أيّما تأثر حتى استقرّ على وضعه الحالي.

الفصل الثالث

الدراسة التأصيلية لمصطلحات النّحو

في كتاب الصّاحبي

1- ابن فارس سيرته العلمية

2- كتاب الصّاحبي في فقه اللّغة

3- تأصيل مصطلحات النّحو في كتاب الصّاحبي

1- ابن فارس سيرته العلمية:

1-1- حياته ونسبه:

إنّ المتتبع للكتب التي ترجمت لابن فارس، يجد أنّها لم تحدّد تاريخًا لولادته، وقد أهملت معظمها سنة مولده، أما "ابن فرحون" في مؤلفه "الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب" يجعلها حوالي 306هـ. 308هـ، وقيل أن أصله من قزوين وقيل من رستاق الزهراء من جياناباد على حدّ قول "ابن فرحون" في الديباج⁽¹⁾، أمّا عن نسبه فهو أبو الحسين أحمد ابن فارس ابن زكرياء ابن محمد ابن حبيب الرّازي اللّغويّ، وقد كان إمامًا في علوم شتّى، وخصوصًا اللّغة، فإنّه أتقنها، وألّف كتابه المجلد في اللّغة، وهو على اختصاره جمع شيئًا كثيرًا، وله كتاب حلية الفقهاء، إضافة إلى رسائل عديدة في اللّغة يُعابى بها الفقهاء، واقتبس منه ذلك الأسلوب الحريري صاحب المقامات.⁽²⁾

وقد اختلف الرواة في نسبه وموطنه، فأما فيما يخصّ اسمه نجد ما يرويه "ياقوت الحموي" بقوله: «أحمد بن فارس بن زكرياء اللّغويّ، وقال ابن الجوزي أحمد بن زكريا بن فارس، ولا يُعاجُ به»⁽³⁾، وأمّا عن اختلافهم في موطنه، فيقول: «واختلفوا في وطنه فقيل كان من قزوين، ولا يصحّ ذلك، وإنّما قالوه لأنّه كان يتكلم بكلام القزاونة، وقيل: رستاق الزهراء، من القرية المدعوّة كرسف جياناباد»⁽⁴⁾، كذلك نجد "السيوطي" ينسبه إلى قزوين، حيث يقول: «أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب أبو الحسين اللّغويّ القزويني كان نحويًا على طريقة الكوفيّين»⁽⁵⁾

(1) - ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، دار احياء التراث العربي، بيروت، د ط، 1990، ص 80.

(2) - ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، تح: إحسان عباس، دار صادر بيروت، د ط، د ت، ج 1، ص 108.

(3) - ياقوت الحموي، معجم الأدباء، مرجع سابق، ص 410.

(4) - جمال الدين القفطي، إنباه الرواة على أنباء النّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 1976، ج 1، ص 129.

(5) - جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط 1، 1979، ج 1، ص

ومنه يتبين الاختلاف في تحديد موطن "ابن فارس"، وقد يكون سبب ذلك الاختلاف راجع إلى تنقله في بلدان مختلفة، مما أدى إلى اختلاف الرواة حول موطنه الأصلي، فهناك من نسبه إلى قزوين، وهناك من نسبه إلى مدينة الريّ، وهناك من ينسبه إلى همدان.

أمّا عن نشأته فقد نشأ واستقرّ به المقام بـهمدان، وذلك على حسب قول الرواة الذين ترجموا له، حيث نجد "ابن العماد" يقول: «وكان مقيماً بـهمدان، وعليه تتلمذ بديع الزمان الهمداني صاحب المقامات»⁽¹⁾ كذلك يروي "ابن خلكان" أنّ "ابن فارس" كان مقيماً بـهمدان حيث قال: «وكان مقيماً بـهمدان، وعليه اشتغل بديع الزمان الهمداني صاحب المقامات»⁽²⁾

ويتبين ممّا سبق ذكره أنّ "ابن فارس" ولد بقزوين ونشأ بـهمدان، حيث أقام بها مدّة طويلة ودرس فيها، وتلمذ على يديه هناك "بديع الزمان الهمداني".

أمّا عن وفاته فقد اختلف فيها أيضاً، وتباينت فيها الآراء تبايناً شديداً، غير أنّ أكثر من ترجم "ابن فارس" يرى بأنّ وفاته كانت سنة (395هـ-1004م) ويرون أنّه أصحّ ما قيل في وفاته، كما يمكن أن نلاحظ أنّهم يتفقون في مكان وفاته بالريّ أو المحمدية.

⁽¹⁾ - ابن العماد شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكبري الحنبلي الدمشقي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، د ط، د ت، ج 1، ص 480 - 481.

⁽²⁾ - ابن خلكان، وفيات الأعيان، مرجع سابق، ص 119.

1-2- شيوخه وتلاميذه:

نشأ "ابن فارس" محباً للعلم راغباً في التحصيل، تواقاً إلى مناهل المعرفة وموارد الفكر في عصره، فقد كان والد أبي الحسين فقيهاً شافعيًا لغويًا، وقد أخذ عنه أبو الحسين فقه الشافعي وروى عنه في كتبه، فقد جاء في "معجم الأدباء" لياقوت الحموي: «وحدث ابن فارس.. سمعت أبي يقول: "حججت فلقيت ناسًا من هذيل (...)"⁽¹⁾، وذكر "ابن فارس" في مقدمة معجمه "مقاييس اللغة" أنه روى كتاب اصطلاح المنطق لابن السكيت عن أبيه فارس بن زكرياء. فقال: «(...) ومنها كتاب المنطق وأخبرني به فارس بن زكريا»⁽²⁾

و من شيوخه :

— "علي عبد العزيز المكي": هو أبو الحسن البغوي الجوهري، صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام روى عنه غريب الحديث و كتاب الحيض و غير ذلك.

— أحمد بن طاهر بن النجم الميائحي، ذكر ضمن شيوخ ابن فارس في معجم الأدباء.

— "أبو حفص عمر بن هشام القاضي": ذكره الرافعي ضمن شيوخ ابن فارس.⁽³⁾

— "أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني": وكان واسع الحفظ بصيرًا بالعلل والأبواب.⁽⁴⁾

أما تلاميذه فكثيرون وكان من أشهرهم بديع الزمان الهمداني، وقد تتلمذ على يده أفاضل العلماء في اللغة و الأدب، وتسلم بعضهم مناصب رفيعة في الدولة و أبرزهم:

— الصاحب بن عباد: وهو أبو القاسم بن عباد فريد عصره في البلاغة والفصاحة والشعر، وله من الكتب (ديوان الرسائل)، (الكافي في الرسائل).⁽⁵⁾

(1) - ياقوت الحموي، معجم الأدباء، مرجع سابق، ص 412.

(2) - ابن فارس، مقاييس اللغة، ص 13.

(3) - ينظر: عبد الكريم بن محمد الرافعي، التدوين في أخبار قزوين، تح: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، د ط، 1408هـ_1987م، ص215.

(4) - ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، مرجع سابق، ص 411.

(5) - ينظر: ابن النديم أبو الفرج محمد بن اسحاق، الفهرست، تح: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1417هـ_1997م، ص 176.

- أبو العباس أحمد بن محمد المعروف بالغضبان، ذكر ضمن تلاميذ ابن فارس في الجمل. (1)

- أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ذكره الياقوت ضمن شيوخه.

- مجد الدولة أبو طالب بن فخر الدولة علي بن ركن الدولة الحسن بن بويه الديلمي صاحب الري. (2)

فابن فارس كان براً بشيوخه مصرحاً بفضلهم عليه، وكان يقول عن شيخه أبي عبد الله أحمد بن ظاهر بن

النجم: «أنه ما رأى مثله، ولا رأى هو مثل نفسه» (3)

1-3- مكاتنه العلمية:

برع "ابن فارس" في علوم شتى، فإذا الحديث حول المعجمات نراه يأخذ مكاناً مرموقاً، فهو صاحب

مدرسة اعتمد الترتيب الألفبائي منهجياً، وإذا كان الميدان فقه اللغة، فهو صاحب كتاب "الصّاحبي" الذي تناول

فيه مختلف مسائل فقه اللغة، والذي لا يستغني عنه كل باحث في فقه اللغة، فكان "ابن فارس" من أئمة أهل

اللغة في وقته محتجاً به في جميع الجهات بغير منازع، أديباً ولغوياً حاذقاً، وفقهياً من رؤساء أهل السنة الموجودين،

كما أنّ له شعراً جميلاً ونثراً نبيلاً (4)، وقد جمع بين اتقان العلماء وظرف الكتاب والشعراء.

وقد رزقه الله حسن التصنيف، الذي آمن فيه من التصحيف ورزقه التوفيق في الكشف عن كنوز اللغة

العربية ونثر دُررها مستعيناً في ذلك بثقافته الواسعة، لا في علوم العربية وحدها، بل في كل ما اتصل بها من علوم

عصره، والناظر في قائمة مصنفاته التي خلفها يجده يكتب في الأخلاق، وفي تفسير القرآن الكريم، وفي السير، وفي

القصص والمسامرات، وفي الاجتماع والفرائض، وفي علوم عصره كلها، إلا أنّ اهتمامه باللغة يجعل تراثه فيها يغطي

على كل فضيلة له في غيرها. (5)

(1) - ينظر: ابن فارس أبو الحسين أحمد، الجمل، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط2، 1406هـ/1986م، ج1، ص 20.

(2) - ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأديباء، مرجع سابق، ص 411.

(3) - ابن فارس، الجمل، ج1، مرجع سابق، ص 15.

(4) - ينظر: القفطي، إنباه الرواة، مرجع سابق، ص 93/1.

(5) - ينظر: عوض القوزي، المصطلح الدلالي في كتاب الصّاحبي، مجلة آفاق الثقافة والتراث، دائرة البحث العلمي والدراسات، الإمارات العربية المتحدة،

العدد 22، 1998، ص 67.

وتظهر كفايته في الفقه أيضاً، فقد روى أنه كان فقيهاً شافعيًا كأبيه في همدان، ولكنه عندما استدعي إلى الري ليتلمذ له مجذ الدين أبو طالب الديلمي صاحب الري أصبح فقيهاً مالكيًا.

1-4- آثاره ومؤلفاته:

يعدّ "ابن فارس" من الأعلام والعلماء الموسوعيين بكل العلوم على تعدّد مذاهبها واختلاف سبلها، فقد برع في اللّغة وفي الأدب وفي الفقه وغير ذلك، وما يدلّ على ذلك مؤلفاته العديدة التي كانت تحمل مواضيع مختلفة وقضايا شاملة، ومن هذه المؤلفات:

- أبيات الاستشهاد: نشره عبد السلام محمد هارون في القاهرة سنة 1951م.

- الاتباع والمزاوجة: نشره المستشرق "رودلف برونو" في مدينة جيس في ألمانيا 1906م.

- تمام فصيح الكلام: نشره الدكتور مصطفى جواد ويوسف يعقوب في بغداد سنة 1969م.

- ذخائر الكلام.

- خلق الإنسان: نشره الدكتور داود حلي في مجلة لغة العرب.

- ذم الخطأ في الشعر: نشره بالقاهرة سنة 1349هـ.

- سيرة النبي -صلى الله عليه وسلم-.

- كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين.

- متخير الألفاظ: نشره محقق هلال ناجي في بغداد عام 1970م.

- المحصل في النحو.

- المدخل إلى علم النحت.

وغير ذلك من الكتب التي لم ترد هنا، والتي تمثل شاهداً على علمه الغزير في العلوم المختلف، لاسيما اللغة التي أكثر من التأليف في فروعها وشهر بها، حتى دعي باللغوي، ويرجع ذلك إلى مؤلفاته القيمة التي كان لها أثر كبير في حركة التأليف في عصره وعلى الدراسات اللغوية من بعده.

1-5- مذهب النحوي:

أجمع علماءنا القدامى على انتماء الشيخ إلى المذهب الكوفي في النحو، ورأوا في "ابن فارس" نحويًا كوفيًا ينصر أهل الكوفة عن آرائهم، فقد قال القفطي: «وطريقته في النحو طريقة الكوفيين»⁽¹⁾، ويتأكد هذا الانتماء حينما نلجأ إلى تحليل مادة الكتاب، حيث يتبين أنّ جلّ شيوخ البصرة الذين يذكروهم إنّما ترد أسماءهم كرواة لا منظرين، بينما ترد أسماء شيوخ الكوفة منظرين يُؤخذ بنظرهم وآرائهم، وهذا لا يعني أنّه قد سلّم بكل ما يرويه شيوخ الكوفة، إذ الحقيقة أنّه كان يناقشهم جميعًا سواء أكانوا كوفيين أم بصريين أم بغداديين، ولا يسلم لهم إلا إذا قام الدليل على صدق وصحة ما يقولونه.

1-6- آراء العلماء فيه:

يعدّ "ابن فارس" من كبار اللغويين في القرن الرابع الهجري، وذلك لما تميّز به من مكانة علمية عالية، فهو عالم لغوي حصيف باللّغة وأسرارها، لذلك تفاوتت آراء العلماء فيه، فقد قال الذهبي فيه: «كان كاملاً في الأدب فقيهاً مناظراً مالكيًا، وكان يناظر في الكلام، وينصر مذهب أهل السنة وطريقته في النحو طريقة الكوفيين، جمع اتقان العلماء إلى ظرف الكتاب والشعراء»⁽²⁾، فقد وصفه بوصف بليغ ودقيق يعبر عن مكانته العلمية وجهوده في خدمة اللّغة العربية.

(1) - أبو منصور عبد الملك بن محمد النيسابوري الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، تح: فائز محمد، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1999، 504/1.

(2) - الذهبي محمد بن احمد بن عثمان، تاريخ الإسلام، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط2، 1990م، ج8، ص 746.

وقد نقل لنا "الذهبي" قول "سعد بن علي الزنجاني": «كان أبو الحسين بن فارس من أئمة اللّغة، محتجًا به في جميع الجهات، غير منازع»⁽¹⁾

ويقول "ابن خلكان": «كان ابن فارس إمامًا في علوم شتى، وخصوصًا اللّغة، فإنّه أتقنها وألف كتاب (المجمل) فيها، جمع على اختصاره شيئًا كثيرًا»⁽²⁾

أما المحدثين فقد وصفه الشيخ "عبد السلام هارون"، بقوله: «لم يكن ابن فارس من العلماء الذين يَنْزَوون على أنفسهم ويكتفون بمجالس العلم والتعليم، بل كان متصلًا بالحياة أكمل اتصال، فهو شاعر يقول الشعر ويرق فيه (...)»⁽³⁾، فابن فارس كان أديبًا وشاعرًا مجيدًا و عالمًا في شتى العلوم وخصوصًا اللّغة العربيّة.

2- كتاب الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها:

2-1- مادة الكتاب:

يعدّ كتاب "الصّاحبي" في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها لـ "أحمد ابن فارس" واحدًا من المؤلفات اللّغوية المهمة في التراث اللّغوي العربي، فالكتاب يتضمن العديد من الموضوعات المتنوعة المتعلقة بعلوم اللّغة العربيّة على تعدّد مستوياتها ومجالاتها النّحوية والصّرفيّة والبلاغيّة والأدبيّة والصوتيّة، وهذا ما جعل للكتاب مكانة علمية رفيعة وراقية.

وكتاب "الصّاحبي" يبدأ بمقدمة ضمّنها "ابن فارس"، الهدف من تأليفه هذا الكتاب وقد لخصّ هذا الهدف في عبارة يقول فيها: «هذا الكتاب الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها وإنّما عنونته بهذا الاسم لأني لما ألفتّه أودعته خزانة الصّاحب الجليل كافي الكفاة عمر الله عراض العلم والأدب والخير

⁽¹⁾ - ابن فارس، مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، دب، دار الفكر، 1979م، ج1، ص12.

⁽²⁾ - ابن خلكان، وفيات الأعيان، مرجع سابق، ص 118.

⁽³⁾ - ابن فارس، مقاييس اللّغة، مرجع سابق، ص 12.

والعدل بطول عمره تجملاً بذلك وتحسّناً ... إنّ لعلم العرب أصلاً وفرعاً، أما الفرع فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا "رجلٌ" و"فرسٌ" و"طويلٌ" و"قصيرٌ"، وهذا هو الذي يبدأ به عند التعلّم، وأما الأصل فالقول على موضوع اللّغة وأولويتها ومنشأها (...). والنّاس في ذلك رجالان "رجلٌ" شغل بالفرع فلا يعرف غيره وآخر جمع الأمرين معاً، وهذه الرتبة العليا لأنّ بها يعلم خطاب القرآن والسنة⁽¹⁾، ومنه يمكن القول أنّ هدف "ابن فارس" من وراء هذا العمل هو البحث في أصول علم اللّغة العربية ومعرفة خدمتها و فهمها للنّص القرآني.

ويذكر "ابن فارس" بأنّ موضوعات كتابه هذا مبثوثة هنا وهناك بين أعمال السابقين و في مؤلفاتهم، حيث يقول: «والذي جمعناه في مؤلفنا هذا مفرق في أصناف العلماء المتقدمين رضي الله عنهم وجزاهم عنا أفضل جزاء، وإنّما لنا فيه اختصار مبسوط أو بسط مختصرة، أو شرح مشكل أو جمع متفرق»⁽²⁾، ويشتمل كتاب الصّاحبي على مئتين وستة عشرة باباً وعنواناً، حيث يبدأها بباب "القول على لغة العرب أتوقيفا أم اصطلاح"، ويختمه بباب سمّاه "باب الشعر"، حيث تتناول هذه الأبواب العديدة مجموعة من القضايا اللّغوية القيمة والهامة التي يمكن تصنيفها كالتالي:

أ- مسائل عامة حول اللّغة:

تحدث فيها عن نشأة اللّغة وتطوّرها واكتسابها وأفضليتها عن بقية اللّغات، كما أشار إلى اللّهجات العربيّة، وقد تعرّض لهذه المسائل في أبواب عديدة من كتابه، "كتاب القول على لغة العرب أتوقيف أم اصطلاح"، وباب "القول أن لغة العرب أفضل اللّغات وأوسعها"، وباب "القول في اختلاف لغات العرب".

(1) - ابن فارس، الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، ج2، ص 15-19.

(2) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 11.

ب- مسائل صوتية:

تحدث "ابن فارس" بكثرة خاصة في الأبواب التي أقامها لدراسة الحروف كباب الباء، وباب التاء، وكذلك تحدث "ابن فارس" في باب "اللغات المدمومة" عن كثير من الظواهر الصوتية كالكشكشة والعنونة وغيرها.

ج- مسائل صرفية:

وهي أيضاً مسائل منتشرة في طيات هذا الكتاب فـ "ابن فارس" يعتبر أنّ علم الصرف إذا غاب عن أحدهم فهو يجهل الكثير وهذا نظراً لأهميته عنده.

د- مسائل نحوية:

نجدها في حديثه عن أقسام الكلام وفي باب الحروف كباب "مراتب الكلام في وضوحه وإشكاله"، وباب "ذكر ما اختصت به العرب"، وباب "الفعل اللازم والمتعدي".

هـ- مسائل دلالية:

وقد عقد لها عدّة أبواب كباب "الأسماء كيف تقع على المسميات"، وباب "الاسمين المصطلحين"، وباب "الاشتراك".

و- مسائل بلاغية:

وتشمل مسائل في البيان والبديع والمعاني، فتحدث عن الكناية والإيماء وغير ذلك في مثل: باب الكناية وباب الاستعارة.

ز- مسائل أسلوبية:

ويمكن أن نلمسها في أكثر من موضع كما فعل في الباب الذي عقده بعنوان "الخصائص" والذي يرى فيه أنّ للعرب كلاماً بألفاظ تختصّ به معانٍ لا يجوز نقلها إلى غيرها، ويكون في الخير والشر والحسن، وغيره وفي الليل

والنّهار، وغير ذلك من قولهم: مكانك، قال أهل العلم في كلمة وضعت على الوعيد⁽¹⁾، وبالرّغم من هذا فإنّ مواضيع كتاب الصّاحبي معظمها متداخلة ومختلطة مع بعضها البعض يصعب فصلها في مستويات مختلفة ومتخصّصة، فيمكن أن نجد في الأبواب التي تتحدث عن النّحو بعض المسائل الصوتية أو غيرها ويمكن أن يكون هذا الاهتمام بجمع المادة لا تصنيفها قديماً.

2-2- منهج ابن فارس في ترتيب الكتاب:

اعترف "ابن فارس" في مقدمته بأنّ الذي جمعه في مؤلفه كان مفرّقاً في مؤلفات العلماء المتقدمين، وليس في كتابه سوى "اختصار مبسوط أو بسط مختصر أو شرح مشكل أو جمع متفرّق"⁽²⁾ واعترافه هذا ضرب من التواضع الذي عُرف به هذا اللّغوي الجليل، لأنّ "ابن فارس" أضاف معلومات كثيرة لم تذكر قبله، وكان مجدّداً في مناقشته للموضوعات التي ذكرها في كتابه، ولاسيما موضوعات: نشأة اللّغة، والخط العربي، وأفضلية لغة العرب، واختلاف اللّغات، وأفصح العرب واللّغات المذمومة، واللّغات التي نزل بها القرآن وأنّه ليس فيه شيء بغير العربيّة، وهل للغة العرب قياس؟ وهل يشتق بعض الكلام من بعض؟ ولغة العرب لم تنته إلينا بكليتها، وما اختصت به العرب... وغيرها من القضايا.

وقد درس "ابن فارس" في كتابه اللّغة لذاتها ومن أجل ذاتها دراسة وصفية، وقسمها إلى أبواب محدّدة استقرت فيما بعد ضمن علوم أخرى، إذ أخذ البلاغيون بعضها، والنحويون بعضها الآخر، والصرفيون أخذوا ما يتصل بمادّتهم، وقد اتخذ المؤلف فيه المنهج العلمي للوصول إلى القوانين أو ما سمّاه هو سنن العرب التي تُنظّم اللّغة، ومصطلح "فقه اللّغة" يعني التفقه في معرفة خصائص اللّغة العربيّة وينحصر قديماً في الفهم الجيد للتّصوص القديمة أثناء تحليلها، ولم يكن هذا المصطلح يدل قديماً على منهج واضح في تناول الدرس اللّغوي، كما لم يكن يتخصّص في فرع من فروع الدراسات اللّغوية، أمّا الدراسات الحديثة فقد استعملت هذا المصطلح ترجمة لـ

(1) - ينظر: عبده الراجحي، فقه اللّغة في الكتب العربيّة، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر، بيروت، د ط، د ت، ص 46.

(2) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 35.

Philologie منذ سنة 1926م، ولم يكن يعني ما قصده القدماء؛ بل استعمل للدلالة به على العلم الذي يضع القوانين العامة التي تجري عليها اللغات⁽¹⁾، وحقيقة الأمر أن هذا المصطلح قد انتقل من العلم بأصول الدين وأحكامه إلى بيئة اللغويين، فاستخدموه بقصد الفهم العميق للغة أو العلم بأصول اللغة، وكانت بداية ظهوره عندما أَلَّف "الأصمعي" كتابه "اشتقاق الأسماء"، ثمّ تبعه "ابن دريد" في كتابه "الاشتقاق"، و"أبو القاسم الزجاجي" في كتابه "اشتقاق أسماء الله"⁽²⁾، وتجسد بنفس العنوان في القرن الرابع الهجري، حيث أَلَّف "ابن فارس" كتابه "الصّاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها"، وقد ركّز فيه على ما يهتم به العالم الذي يريد معرفة الأصل من حيث المفردات وأسرار التراكيب، وطريقة العرب في كلامهم، ثم استعمل هذا المصطلح بعد ذلك بتسميات قريبة منه.

2-3- شواهد الكتاب:

تنوعت شواهد "ابن فارس" في الصّاحبي ذلك لأنّه اهتمّ بالناحية اللغوية وكان يعمد للشواهد لتوضيح المعاني أو الاستدلال، وكانت شواهده مختلفة منها:

أ- الشاهد القرآني:

عمد "ابن فارس" إلى ذكر بعض الشواهد القرآنية، وذلك لتأكيد ما يذهب إليه في إثبات المسائل اللغوية، وذكر عددًا من الآيات القرآنية منها على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: 89].
وقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: 31].

⁽¹⁾ - ينظر: فاطمة بن حسن محيّد، القضايا المعرفيّة في كتاب الصّاحبي لابن فارس، عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، د ت، ص 19.

⁽²⁾ - ينظر: فاطمة بن حسن محيّد، القضايا المعرفيّة في كتاب الصّاحبي لابن فارس، مرجع سابق، ص 20.

ب- الشاهد من الحديث النبوي:

ذكر "ابن فارس" من الأحاديث النبوية التي منها قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمَسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا»⁽¹⁾، وقد أورد أيضًا قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ خُبْتُ نَفْسِي»⁽²⁾، ومع ذلك يتبين للمطلع على كتاب الصّاحبي أنّ "ابن فارس" قد قلّل من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ولم يبالغ به.

ج- الشاهد الشعري:

أكثر "ابن فارس" من الشواهد الشعرية في الصّاحبي، ومن ذلك قول عبده بن الطبيب⁽³⁾:

وَلِلْأَجْبَةِ أَيَّامٌ تَذْكُرُهَا وَلِلنَّوَى قَبْلَ يَوْمِ الْبَيْنِ تَأْوِيلُ

وقول امرؤ القيس⁽⁴⁾:

دَعُ عَنْكَ نَهَبًا صِيحًا فِي حُجْرَاتِهِ

ويلاحظ أنّ "ابن فارس" قد احتجّ بالشعر الجاهلي والإسلامي، غير أنّه في بعض الأحيان يذكر اسم الشاعر، وتارة يذكر البيت مجهول النسب.

2-4- مصادر الكتاب:

كثرت مصادر "الصّاحبي" التي أخذ عنها "ابن فارس" وتعدّدت أنواعها، ويمكن تقسيم مصادر الكتاب

إلى:

• الرواية:

كان "ابن فارس" كثير الاهتمام بسند الرواية ورواتها، فقد حدّد للراوي صفات ينبغي أن تتوفر فيه، فقال:

«فليتحرر آخذ اللّغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة»⁽⁵⁾، فابن فارس يذكر سلسلة الرواية

(1) - مسلم أبو الحسين بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ت، ج 1، ص 233.

(2) - البخاري محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق الحياة، ط 1، 1422هـ، ج 8، ص 41.

(3) - المفضل الضبي محمد بن علي بن سالم، المفضليات، تح: أحمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط 6، د ت، ص 136.

(4) - امرؤ القيس، ديوانه، تح: عبد الرحمان المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط 2، 2004، ص 140.

(5) - ابن فارس، الصّاحبي، رجع سابق، ص 34.

من علماء اللّغة الذين روى عنهم، وقد روى "ابن فارس" عن "الخليل ابن أحمد" و"ثعلب" و"الأصمعي" و"الكسائي" و"المبرّد" وغيرهم.

• التّقل من الكتب:

كثرت مصادر "ابن فارس" التي أخذ منها مادة الكتاب، لكنّه في كثير من المواضع لا يذكر المصادر التي أخذ منها، و من بينها:

- الكتاب لسيبويه: نقل "ابن فارس" من هذا الكتاب بعض الأقوال، لكنّه لم يذكر اسم الكاتب وقد وجدت بعض النّصوص في (كتاب سيبويه).⁽¹⁾

- مجاز القرآن لأبي عبيدة:

نقل "ابن فارس" من هذا الكتاب كثيراً من أقوال أبي عبيدة دون أن يصرّح بذلك.⁽²⁾

- معجم العين للخليل بن أحمد:

ونقل منه "ابن فارس" بعض الأقوال، لكنّه لم يحدّد موقفاً واضحاً من كتاب العين فمرّة يقول: "قال الخليل"⁽³⁾، وأخرى يقول: "الكتاب المنسوب إلى الخليل".⁽⁴⁾

- المقتضب للمبرّد: وقد ذكره "ابن فارس" مرّة واحدة أثناء نقله قولاً عن المبرّد، قال: "قال المبرّد في كتاب المقتضب".⁽⁵⁾

⁽¹⁾ - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 50، 88، 124.

⁽²⁾ - المرجع نفسه، ص 122، 207.

⁽³⁾ - المرجع نفسه، ص 37.

⁽⁴⁾ - المرجع نفسه، ص 24.

⁽⁵⁾ - المرجع نفسه، ص 49.

• الحفظ و السماع:

لقد كانت حصيلة دراسة "ابن فارس" وتلمذه على مشاهير علماء عصره ثروة لغوية كبيرة، أفرغها في آثاره الكثيرة ومنها "الصّاحبي"، ولا بدّ أنّه حفظ كثير من الأشعار والمفردات ومعانيها، فقله في بعض المواضع "وقال أهل العلم"⁽¹⁾، أو "كان بعضهم يقول"⁽²⁾، دليل على حفظه وأخذه من هؤلاء العلماء. أمّا السماع فهو مصدر أساسي من مصادر "ابن فارس" في الصّاحبي، وقد ذكر في كثير من المواضع عبارة "سمعت"⁽³⁾.

2-5- الكتب المماثلة له:

هنالك كتب أخرى طرقت موضوعات تشبه تلك التي اشتمل عليها كتاب "ابن فارس" من هذه الكتب "الخصائص" لـ "ابن جني"، إلا أنّ عبارة "ابن فارس" موجهة لتكون في متناول الجميع، بخلاف عبارة "ابن جني" الذي يضرب به المثل في التفاسيح، ومنزلة "ابن فارس" عند البصريين وهما طبقة واحدة، كما تأثر كثيراً ممن جاءوا بعد "ابن فارس" بكتابه، مثل "الثعالبي" في كتابه "فقه اللّغة وسرّ العربيّة"، و"السيوطي" في كتابه "المزهر في علوم اللّغة".

3- تأصيل مصطلحات النّحو في كتاب الصّاحبي:

لم تغفل الحضارة العربيّة الإسلاميّة بكلّ مقوماتها قضية المصطلحات، فبدت عناية العلماء العرب منذ عهدٍ مبكّرٍ جدّاً بالكشف والفحص عن حدود الأشياء ورسومها، فقد عنى أسلافنا منذ القديم بالكشف عن اصطلاحات العلوم والفنون، ومن أبرزها علم النّحو، الذي نشأت مصطلحاته وتطوّرت على فترات زمنية متفاوتة، واستقرّت بمفهومها الاصطلاحي بعد مراحل مرّ بها النّحو كعلم قائم، إذ أنّ من الأدوات اللازمة للشروع في بناء

⁽¹⁾ - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 201.

⁽²⁾ - المرجع نفسه، ص 114.

⁽³⁾ - المرجع نفسه، ص 24.

أو دراسة أي علم من العلوم معرفة القدر الضروري من مصطلحاته، التي تؤدي بالضرورة إلى تماسك بنيان هذا العلم، ونشوء لغة مشتركة بين المتخصصين فيه.

والمصطلحات النحوية مبثوثة في كتب التراث ومؤلفات اللغة والفقهاء والنحو على حدّ سواء، وليس بمقدورنا إحصاؤها ودراستها كلّها، بل سنكتفي ببعض المصطلحات التي أوردها "أحمد ابن فارس" في كتابه "الصّاحبي في فقه اللغة"، والذي استمدّ بعض تلك المصطلحات من علوم سابقة، وأنشأ بعضها إنشأً، وخضعت تلك المصطلحات للتعديل والتهذيب، فنمت وتطوّرت وما استقرّت إلّا في وقت لاحق وأصبحت مألوفة للنحاة على اختلافهم حتّى إنّ الدرس النحوي لا يزال يعتمد عليها إلى اليوم.⁽¹⁾

ومن المصطلحات النحوية الكثيرة التي وردت في كتاب "الصّاحبي" نختار ما يلي:

3-1- مصطلح الأصل:

يعدّ مصطلح الأصل من المصطلحات المتجدرة في التراث العربي عامّة، والنحوي بصفة خاصّة، وقد ارتبط منذ القديم بمصطلح آخر هو: الفرع، فانصهرا وأصبحا يستعملان كمصطلح واحد: (الأصل والفرع).

وقد هيمنت ظاهرة الأصل والفرع على مجمل التفكير اللغوي والنحوي، فنجدها حاضرة ومبثوثة في أغلب كتب التراث، وتعهدها العلماء واللغويون والفقهاء بالناية والدّراسة، ولذلك فالعودة إلى المراحل الأولى لتكوّن وظهور مصطلح "الأصل والفرع" لأوّل مرّة أمرٌ عسيرٌ، خاصّة إذا علمنا أنّه يحمل مفاهيم متعدّدة ومختلفة، فقد كان في البداية مصطلحًا بارزًا من مصطلحات النحو، ثمّ انتقل ليصبح مفهومًا أساسيًا في علم أصول النحو دون أن يتغيّر لفظه، والذي يهمنّا هنا هو "مصطلح الأصل والفرع" بمفهومه النحويّ، والذي أثر في قواعد النحو وأحكامه وسار معه منذ نشأته الأولى؛ فالروايات تنقل أن أبا الأسود الدؤلي كان أوّل من أصّل العربيّة، ووضع لها القياس، وأنّ الناس قد تعلّموا منه العربيّة، ففرّع لهم أصولها.⁽²⁾

(1) - ينظر: القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوّره، مرجع سابق، ص 163 - 165.

(2) - ينظر: اللّغوي أبو الطيب، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نضمة مصر، الفجالة، القاهرة، د ط، د ت، ص 11.

وجاء في روايات أخرى أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أصل النحو ووضع أصوله في صحيفة ألقاها إلى أبي الأسود، فجاء النحويون فنقلوا الأصول والفروع. وقد كان "ابن فارس" من العلماء الذين استعملوا مصطلح "الأصل" عند دراسته ومعالجته لأصول اللغة العربيّة في كتابه: "الصّاحبي" و"مقاييس اللّغة"، فالمتّبع لمعجم مقاييس اللّغة يجد أنّ صاحبه بناه على فكرة الأصول، بمعنى أنّه عندما يأتي على شرح الجذر اللغوي يبدأ بمصطلح الأصل، وهو يقصد به ذلك المعنى الجامع بين المشتقات، أو هو ذلك المعنى الدوّار الذي يكون متحقّقاً تحقّقاً فعلياً في كلّ الاستعمالات المتفرّعة من الجذر اللغوي، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة معجمه قائلاً: «إنّ للغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولاً تتفرّع منها فروع، وقد ألف الناس في جوامع اللّغة ما ألفوا، ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصلٍ من الأصول»⁽¹⁾

كما أشار في "الصّاحبي" إلى أنّ للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولاً تتفرّع منها فروع، قائلاً: «أجمع أهل اللّغة -إلا من شدّ عنهم- أنّ للغة العرب قياساً، وأنّ العرب تشتق بعض الكلام من بعض»⁽²⁾، كما تحدّث عن قضية نشأة اللّغة وذهب إلى أنّ التوقيف هو أصل اللّغة في باب: «القول على لغة العرب أتوقيف أو اصطلاح»⁽³⁾، وكذلك أشار إلى هذا المصطلح في مقدّمة كتابه قائلاً: «إنّ لعلم العرب أصلاً وفرعاً، أمّا الفرع فهو معرفة الأسماء والصفّات كقولنا "رجل" و"فرس" و"طويل" و"قصير"، وهذا الذي يبدأ به عند التعلّم، وأمّا الاصل فالقول على موضوع اللّغة وأوليّتها ومنشأها، ثمّ على رسوم العرب في مخاطبتها»⁽⁴⁾، فهو يقسم علم العرب إلى الفرع الذي تعرف به الأسماء وغيرها من الصفات، أمّا الأصل عنده فهو القول على موضوع اللّغة والخوض فيه، بمعنى أنّ الأصل علامة ثابتة ترجع إليها كل الأشكال الفرعيّة في التعبير من أجل المحافظة على تماسك اللّغة في التركيب.

(1) - ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مرجع سابق، ج1، ص 01.

(2) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 66.

(3) - ينظر: المرجع نفسه، ص 36

(4) - المرجع نفسه، ص 11.

هذا بالنسبة لما ذكره ابن فارس بخصوص الأصل والفرع، أما عند النّحاة فنجد هذه القضية كثيرة الدّوران في كتبهم ومؤلفاتهم، ففي كتاب سيبويه وهو أقدم كتاب نحوي بمعنى الكلمة، والذي أوتي جوامع المعارف النّحوية المستقاة من ينابيعها الصافية أمثال الخليل وابن أبي إسحاق وأبي عمرو بن العلاء، وغيرهم، نجده قد نقل هذه القضية من أساتذته، "فالخليل بن أحمد" استخرج مسائل النّحو وعللها وسار بها أشواطاً عظيمة، إذ تكاملت أصول النّحو بين يديه منهجاً وتطبيقاً، وانتهى إلى فكرة الأصول والفرع.⁽¹⁾

كذلك "ابن السّراج" ذكر القواعد الأصول، وكان يتبعها بشواهد وأدلة من السّماع أو النّقل أو القياس، وسار على نهجه تلميذه "الزجاجي" في كتابه "الإيضاح في علل النحو": «وهذا كتاب أنشأناه في علل النّحو خاصّة، والاحتجاج وذكر أسرارها، وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول، لأنّ الكتب المصنّفة في الأصول كثيرة جدّاً، ولم أر كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النّحو، مستوعباً فيه جميعها، وإنّما يُذكر في الكتب يعقب الأصول، الشيء اليسير منها مع خلوّ أكثرها منها»⁽²⁾

وغيرهم كثيرٌ ممّن تناولوا قضية الأصل والفرع، بمصطلحها، فربطوا كلّ القضايا اللّغويّة والبلاغيّة والفقهية بمبدأ الأصل والفرع. وكتاب "الصّاحبي" لابن فارس من المؤلفات التي بنيت على هذا المبدأ بدايةً بموضوعه الرئيسي، وانتهاءً بمعالجته لقضاياها.

3-2- مصطلح القلب:

استعمل "ابن فارس" مصطلح القلب، بمفهومه النّحويّ، فأفرد له باباً في كتابه سمّاه "باب القلب"، فقال: «ومن سنن العرب القلب، وذلك يكون في الكلمة، ويكون في القصّة: فأما الكلمة فقولهم: جذب وجذب (...)، وأما الذي في غير الكلمات، فقولهم: كأنّ لون أرضه سماؤه، أو كأنّ الصّفا أوراؤها، إنّما أراد: كان

(1) - ينظر: إلياس مني، القياس في النّحو، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1985، ص 31.

(2) - الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط9، 1979، ص 38.

أورّاكها الصّفّا (...)»⁽¹⁾، والمقصود بالقصّة هنا هو الجملة في إشارة إلى أنّ القلب يطرأ على الكلمات العربيّة وعلى التراكيب على حدّ سواء، غير أنّ "ابن فارس" قد فرّق بين القلب الصّريّ والقلب النحويّ، فربط الأول بالكلمة و ربط الثاني بالجملة، فالقلب الذي يمسّ عناصر التركيب يُحدث تغييراً في وظيفتها الإعرابية، وقد استعمل "ابن فارس" مصطلح القلب في الجملة للدلالة على التقديم والتأخير، ولم يبالغ في شرح القلب الصّريّ الذي يطرأ على الكلمة المفردة، فركّز على القلب النحويّ وساق الأمثلة لذلك ليبيّن أنّ التقديم والتأخير يسهم في تغيير وجوه إعراب الكلمات في الجملة ومن ثم دلالتها، ويبيّن أنّ ظاهرة القلب موجودة في القرآن في مواضع كثيرة، وتحدّث أثراً واضحاً في المعاني القرآنية.

وبما أنّ مصطلح القلب هو مصطلح عابّر بين علمي الصّرف والنحو، فقد استعمله عديد العلماء قبل "ابن فارس"، كسيبويه الذي أورده في كتابه وقصد به _ كما ابن فارس _ التقديم والتأخير الحاصل في البنية التركيبية، يقول: «فأما القلب فباطلٌ. لو كان ذلك لكان الحدّ والوجه في قوله: مررتُ بامرأةٍ آخذةٍ عبدَها فصاربتُهُ النَّصَب، لأنّ القلبَ لا يصلح، ولقلت: مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لبيبةٌ؛ لأنّه لا يصلح أن تقدّم لبيبة فتضمّر فيها الأمّ ثمّ تقول عاقلةٍ أمُّه»⁽²⁾

ومن هنا يتّضح لنا مفهوم القلب نحويّاً، وما قصده "سيبويه" وكذا "ابن فارس" من تقديم وتأخير وما يخلفه من تغيرات في المعنى، والوظيفة.

3-3- مصطلحات أقسام الكلام:

قسّم "ابن فارس" في باب "أقسام الكلام" الكلام إلى ثلاثة أقسام: اسم، فعل، حرف:

- الاسم: مصطلح الاسم من المصطلحات التي كتب لها الاستقرار إلى يومنا هذا، وهذا راجع إلى دقّته فكلما كان المصطلح دقيقاً كتب له الاستمرار، وقد أجمع أهل العلم أنّ الكلام ثلاثة اسم وفعل وحرف، فالكلام العربي

⁽¹⁾ - سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 51/2، وينظر: 115/1.

⁽²⁾ - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص208.

لا يخلو عنهم، فقد أورد "ابن فارس" في كتابه في باب "أقسام الكلام" مصطلح الاسم وبين مفهومه، بقوله: «الاسم هو المحدث عنه»⁽¹⁾، مستشهداً في ذلك بقول "سيبويه" «الاسم نحو رجل و فرس»⁽²⁾، وكذا اعتمد أقوال وتعريفات للاسم لنحاة أغلبهم كوفيين منهم: المبرد، الكسائي، الفراء، الأخفش، والناظر إلى هذا يجد أنّ "ابن فارس" لا يقدم تعريفاً واضحاً للاسم كمصطلح إنّما يقدم أمثلة أو يستشهد بمن سبقوه، غير أنّه استخلص في آخر الأمر تعريفاً خاصاً به، فيقول: «الاسم ما كان مستقراً على المسمى وقت ذكره إياه ولازمًا له»⁽³⁾، وبهذا يكون "ابن فارس" قد جرّد الاسم من الزمن، إذ أنّ الدلالة لا تتغير بتغير الزمن.

ومن وافقوا "ابن فارس" في استعماله لمصطلح الاسم "البطليوسي"، إذ يقول: «الاسم كلمة تدلّ على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل، يمكن أن يفهم بنفسه»⁽⁴⁾، وكذل قول "السيرافي": «كل شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل من معنى أو غيره فهو اسم»⁽⁵⁾

وما يلاحظ على هذه التعاريف أنّها توافق ما ذهب إليه "ابن فارس" في تحديده لمصطلح الاسم، وتجدر الإشارة أنّ الخلاف حول مصطلح الاسم لم يكن من حيث التسمية بل من حيث المفهوم.

فلاسم من المصطلحات التي ابتعدت عن معناها اللّغوي لكنّه مصطلح كتب له الاستقرار إلى يومنا هذا، وذلك بفضل دقته، فكلما كان المصطلح دقيقاً كتب له الاستقرار والاستمرار، رغم عدم اتفاق النحويين على حدّ معين له، فالأنباري في أسرار العربية قال: «ومنهم من قال لا حدّ له، ولهذا لم يحدّه سيبويه، وإنّما اكتفى فيه بالمثل»⁽⁶⁾

(1) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 83.

(2) - سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ص 58.

(3) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 84.

(4) - البطليوسي، كتاب الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تح: سعيد عبد الكرم سعودي، دب، د ط، د ت، ص 64.

(5) - السيرافي، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2008، ج1، ص 53.

(6) - الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بمجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، سوريا، د ت، ص 930.

- **الفعل:** إنّ الحديث عن هذا المصطلح لا يختلف عن رفيقه الاسم، فهو من المصطلحات التي أوردها "ابن فارس" في باب "الفعل"، فنجده قد عرض في كتابه مجموعة من الآراء لسابقه وقدّم لها انتقاداً، ليأتي هو ويقول إنّ الفعل هو: «ما دلّ على زمان كخرج ويخرج، دلّنا على ماضي ومستقبل»⁽¹⁾، ومنه فابن فارس ربط الفعل بالزمن إنما لم يحدّد الزمن، وعدم تحديد أنواع الأزمنة قد أوقعه في تناقض وهو أنّ هناك من حروف الزمان ما يدلّ على الزمن إنّما ليس بأفعال.⁽²⁾

وبالنظر إل التراث التّحوي العربي نجد أنّ مصطلح "الفعل" هو مصطلح قديم وهو من أوائل المصطلحات التي أصلت في علم التّحو منذ بداياته، فيرجح أن أوّل من استعمله "علي ابن أبي طالب" رضي الله عنه، عندما قسّم الكلام العربي إلى اسم وفعل وحرف⁽³⁾، وكذلك استعمله "الخليل" ليدلّ به على المصدر، وأورده "الفراء" كذلك في كتابه "معاني القرآن" وابتدع له عدة معانٍ منها: الفعل بمعناه، الفعل بمعنى الخبر، الفعل بمعنى المفعول به، الفعل بمعنى الحال وغيرها⁽⁴⁾، واستعمله "ثعلب" بمعنى اسم الفاعل وذلك نقلاً عن "الفراء" الذي يعدّ أوّل من استعمل هذا المصطلح بهذا المعنى⁽⁵⁾، وتجدد الإشارة أنّ بعض النّحاة نقلوا حدّ الفقهاء في كتبهم التّحويّة، ومن هذه المصطلحات مصطلح "الفعل" الذي ورد في تعريفه لدى الفقهاء والأصوليين قبل النّحاة.

- **الحرف:** استعمل "ابن فارس" الحرف وخصّص له باباً سمّاه باب "الحرف"، وبيّن مفهومه مستشهداً برأي "سيبويه" و"الأخفش"، فقال: «قال سيبويه: وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، فنحو ثم وسوف وواو القسم، ولام الإضافة وكان الأخفش يقول: ما لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا الشنية ولا الجمع ولم يجز

(1) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 85.

(2) - ينظر: حمار نسيم، تطور المصطلحات التّحوية في التراث العربي، مجلة الممارسات اللّغوية، مخبر الممارسات اللّغوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، العدد 5، 2011، ص 47.

(3) - ينظر: يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح التّحوي، مرجع سابق، ص 66.

(4) - ينظر: المرجع نفسه، ص 393-402.

(5) - ينظر: المرجع نفسه، ص 441.

أن ينصرف فهو حرف»⁽¹⁾، ونرى أنّ "ابن فارس" رجّح المفهوم الذي جاء به "سيبويه" وبين أنّ الحرف يعمل معنى، إنّما لم يبين إذا كان هذا المعنى مستقل أم أنّه من الواجب أن يكون مع غيره، أي أن يؤدي دلالة مع غيره لا في نفسه.⁽²⁾

ونخلص أنّ "ابن فارس" استعمل مصطلح الحرف دون مصطلح الأداة بعد أن كان خلاف في استعمالهما بين النحويين، وقد مرّ بعدد من المراحل في الاستعمال حتّى استقرا على يد المتأخرين من النّحاة فأصبحت الحرف تطلق على الأبواب التي لا تشمل غيرها مثل أبواب حروف الجر، وحرف النسق، والحروف المشبهة بالفعل، والحروف الناصبة للفعل المضارع، وأصبحت الأداة شاملة وترد في الأبواب التي عواملها من الأفعال والأسماء والضروب والحروف.⁽³⁾

وبالرغم من تعدّد تحديّدات النّحاة البصريين والكوفيين للحرف ولكنّها متفقّة وتصبّت في مفهوم واحد وغاية واحدة هي التي حدّدها "ابن فارس".

3-4- مصطلح الإضمّار:

اعتمد "ابن فارس" مصطلح "الإضمّار" في كتابه، وأفرد له بابًا خاصًّا، فقال: «من سنن العرب الإضمّار، ويكون على ثلاثة أضرب: إضمّار الأسماء، وإضمّار الأفعال، وإضمّار الحروف»⁽⁴⁾، وبما أنّ معنى الإضمّار في اللّغة يدور أساسًا حول الغيبة والإخفاء والسّتر والاستكتمان، فابن فارس اعتمد مصطلح الإضمّار للدلالة على الإخفاء الذي يلحق بعناصر التركيب.

وقد قسّم الإضمّار إلى ثلاثة أقسام:

(1) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 87.

(2) - ينظر: حمار نسيمية، تطور المصطلحات النّحوية في التراث العربي، مرجع سابق، ص 48.

(3) - ينظر: يوخنا مرزا الخامس، حروف المعاني في معجم لسان العرب، أطروحة ماجستير، مجلس كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، 1999، ص 24.

(4) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 232.

- إضمار الاسم.
- إضمار الأفعال.
- إضمار الحروف.

وزاد على هذه الأقسام (بابًا من الإضمار الآخر)⁽¹⁾.

وقد استشهد على كلّ منها بشواهد من كلام العرب وآيات من القرآن الكريم، ففي باب إضمار الأسماء، قولهم: "أَلَا يَسْأَلِي" يريدون "ألا يا هذه اسلمي"⁽²⁾، وقصد هنا الإضمار بمعنى الإخفاء.

وفي كتاب الله عزّ وجلّ: (أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ) بمعنى: «ألا يا هؤلاء اسجدوا» فلمّا لم يذكر "هؤلاء"؛ بل أضمّهم اتصلت "يا" بقوله: "اسجدوا"، فصار كأنّه فعل مستقلّ⁽³⁾، فاستعمل هنا الإضمار (أضمّهم) ولم يقل (حذفهم)، وهذا دليلٌ على إقامته فرقًا دقيقًا بين مصطلحي الحذف والإضمار.

وقال في باب إضمار الحروف: «ويضمرون الحروف فيقول قائلهم:

ألا أي هذا الزاجري أشهد الوغي

بمعنى: أنْ أشهد، ويقولون: "والله لكان كذا"، بمعنى: لَقَدْ⁽⁴⁾

وفي باب إضمار الأفعال: «من ذلك: قيل، ويُقال قال الله جلّ ثناؤه: (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ

أَكْفَرْتُمْ) معناه: فيقال لهم، لأنّ "أما" لا بدّ لها في الخبر من فاءٍ، فلمّا أضمّر القول أضمّر الفاء⁽⁵⁾

ونلاحظ أن "ابن فارس" قد استطرد وبالغ في الاستشهاد بالإضمار من كلام العرب والقرآن الكريم، وبيّن أنّ إضمار الكلمات لا يُذهب من معانيها شيئًا؛ بل إنّ ضربًا من الإيجاز لا غير، وهذه النقطة هي نقطة ارتباط بين الحذف والإضمار عند "ابن فارس"، إذ أنّه جعل الغاية منهما هي الإيجاز والاختصار.

(1) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 232.

(2) - المرجع نفسه، ص 232.

(3) - نفسه، ص 232.

(4) - ينظر: نفسه، ص 233.

(5) - ينظر: نفسه، ص 234.

وقد استعمل القدماء من النَّحاة مصطلح "الإضمار"، لكن بعضهم خلطَ بين الحذف والإضمار، ولذلك قال أبو حيان: «وهو موجود في اصطلاح التّحويين، أعني أن يسمّى الحذف إضماراً»⁽¹⁾، وقال الخفّاجي: «وقد يستعمل كلُّ منهما بمعنى الآخر كما يعلم بالاستقراء»⁽²⁾ ومن الذين خلطوا بين هذين المصطلحين، نجد "الفراء" الذي استعمل "الإضمار" بمعنى الحذف أو الشيء المقدّر.

ومن استعماله بمعنى الحذف قوله: «وكلّ موضع اجتمع فيه تاءات جاز فيه إضمار إحداهما مثل قوله: (لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ)، وقال عند إعراب قوله تعالى: (قالوا سلاماً قال سلاماً)، قال: وإذا أضمرت معه عليكم رفعت»⁽³⁾

ومن وروده عنده بمعنى الشيء المقدّر قوله عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الأنعام: 143]، قال: «فإن شئت جعلت الثمانية مردودة على المحمولة، وإن شئت أضمرت لها فعلاً»⁽⁴⁾، وقد سبق "سيبويه" "الفراء" بالتعبير بـ "الإضمار" بمعنى الحذف وإن كان الأكثر عند "سيبويه" التعبير بالحذف، ويبدو أن أكثر من عبّر بمصطلح الإضمار، بمعنى الحذف هم الكوفيّون، ومنهم "ثعلب" و"أبو محمّد الأنباري"⁽⁵⁾، فهم لا يفرّقون بين المصطلحين في المعنى، و هما وإن اختلفا في اللفظ فهما في المعنى واحد.

لكنّ بعضهم تنبّه لضرورة التفريق بينهما، ومن ذلك "الفراسي" حيث يقول: «وقد يحذف حرف الجرّ، فيصل الفعل إلى الاسم المحذوف به، وذلك نحو: الله لأفعلنّ، وربّما أضمر حرف الجرّ، فقيل: الله لأفعلنّ»⁽⁶⁾

(1) - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تح: ماهر حبوش، دار الرسالة العالمية، د ب، د ط، د ت، ج 1، ص 643.

(2) - الخفّاجي أحمد بن محمد، شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدّخيل، تح: محمد عبد المنعم خفّاجي، مكتبة الحرم الحسيني، مصر، د ط، 1952، ص 188.

(3) - الفراء، معاني القرآن، مرجع سابق، 40/1.

(4) - المرجع نفسه، 359/1.

(5) - ينظر: عبد الله حمد الخثران، مصطلحات التّحو الكوفيّ - دراستها و تحديد مدلولاتها - هجر للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، ط 1، 1990، ص 141.

(6) - ينظر: يوحنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح التّحوي، مرجع سابق، ص 331.

ونجد "ابن مضاء القرطبي" ينتقد هذا الخلط بين المصطلحين واستعمالهما بمعنى واحد، ويفرّق بينهما قائلاً: «الفاعل يضمّر ولا يحذف»⁽¹⁾، وذلك حيثما أمكن تقديره بضمير مستتر، فهم يقصدون بالمضمّر ما لا بدّ منه، وبالمحذوف ما يمكن الاستغناء عنه.

وخلاصة القول أنّ استعمال مصطلح الإضمار هو الغالب عند الكوفيين، في حين يتردّد المصطلحان بنسب متقاربة عند البصريين، ويظهر لنا أنّ الدلالة اللغوية لمصطلح "الإضمار" تجعله أقرب إلى التعبير عن "الحذف" مع نيّة المحذوف في الذهن وظهور أثره في اللفظ.

3-5- مصطلح التكرار:

يعدّ مصطلح التكرار أحد المصطلحات الحاضرة في علوم شتى كالبلّاحة والصرف، وكذا علم النحو، فالتكرار ظاهرة لغويّة وبيانية عرفتها العربية في أقدم نصوصها من الشعر الجاهلي، ثم استعمالها القرآن الكريم، ووردت في الحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعره ونثره.

وقد عرض "ابن فارس" لهذا المصطلح في باب من أبواب كتابه سمّاه باب "التكرار"، وقال في ذلك:

«وسنن العرب التكرير والإعادة إرادة الإبلاغ بحسب العناية بالأمر كما قال الحارث بن عباد:

قَرِيًّا مَرَبِطُ النِّعَامَةِ مَنِّي لَفِحَتْ حَرْبٌ وَاثِلٌ عَن حِيَالِ

فكرّر قوله: قَرِيًّا مَرَبِطُ النِّعَامَةِ مَنِّي، في رؤوس أبيات كثيرة عناية بالأمر وأراد الإبلاغ في التنبيه

والتحذير»⁽²⁾

ونلاحظ أنّ "ابن فارس" استعمل ثلاث مصطلحات للدلالة على معنى التكرار هي: التكرار والتكرير والإعادة، وفرّق بين التكرار البلاغي والتكرار النحوي، وبين أنّ التكرار ليس مجرد إعادة للألفاظ والعبارات؛ بل يكون لغاية الإبلاغ والإفهام باعتباره أسلوباً بيانياً بلاغياً، ثمّ انتقل إلى بيان التكرار في النحو، فاستعمله للدلالة على التوكيد اللفظي الدال على غايات نحوية كالتنبيه والتحذير، ويرى أنّ التكرار يتحقّق عبر عدّة طرق أوّلها تكرار

(1) - القرطبي ابن مضاء، الردّ على النّحاة، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، د ب، د ط، 2017، ص 130.

(2) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 213.

الجملة أو العبارة، وتكرار الكلمة وكذا تكرار الحرف، وهذا التكرير كثير الوجود في النص القرآني، ويمثل جانباً مهماً من جوانب البلاغة القرآنية.

أما عند غيره من النّحاة فنجد اختلافاً واضحاً في اعتماد مصطلح محدد للدلالة على مفهوم التكرار الذي لا يتعد معناه الاصطلاحي عن معناه اللغوي الذي ورد في المعاجم، فهذا "سيبويه" قد عبّر بمصطلح التكرير عند حديثه عن التوكيد اللفظي، قال: «هذا بابٌ يُكرّرُ فيه الاسم في حال الإضافة، ويكون الأوّل بمنزلة الثاني»⁽¹⁾ ومعنى ذلك أنّ مذهب "سيبويه" في نحو: يا زيدُ زيدَ عمْرُو، أنّ الأوّل مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني توكيد للأوّل وتكريرٌ، فليس التكرير عند سيبويه مصطلحاً بمعنى التوكيد، وإنما ورد عنده التعبير بالتكرير لشرح التوكيد اللفظي.⁽²⁾

أما عند الكوفيين ومنهم "الفراء" فورد مصطلح التكرير أو التكرار وهما مصطلح واحد، للدلالة على شيعتين:

الأوّل: يعبر به عن البدل، قال "الفراء" عند إعراب قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِمْ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾ [البقرة: الآية 90]، قال: "أن يكفروا" في موضع خفض ورفع، فأما الخفض فإن ترده على الهاء التي في "به" على التكرير على كلامين كأنّك قلت: اشتروا أنفسهم بالكفر⁽³⁾، ويريد الفراء أنّ المصدر المؤول من أنّ والفعل في محلّ جر من الهاء في "به" والبدل على نيّة تكرار العامل.

والثاني: يعبر به عن التوكيد اللفظي، كما قوله تعالى: ﴿أَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ

مُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: الآية 35]، "فأنكم" مكررة ومعناها واحد.⁽⁴⁾

(1) - سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 205/2.

(2) - ينظر: عبد الله بن حمد الخثران، مصطلحات التحو الكوفي، مرجع سابق، ص 32.

(3) - الفراء، معاني القرآن، مرجع سابق، 112/1.

(4) - ينظر: عبد الله بن حمد الخثران، مصطلحات التحو الكوفي، مرجع سابق، ص 33.

وقد اتبع "ثعلب" الفراء في تسمية التوكيد اللفظي تكريرًا، فجاء في المجالس «أيتك يوم قلت كذا، ويوم ليلة فعلت كذا، وليلة ساعة قمت، قال: هذا تكرير لا وقت»⁽¹⁾، واستعمل أيضًا مصطلح التوكيد، بمعناه الاصطلاحي وعلى طريقة من سبقوه من البصريين والكوفيين، أما مصطلح "التكرير" فكان عنده أقرب إلى معناه اللغوي، لأننا نلمس في النص تكرارًا، وليس كل تكرير توكيدًا، وهذا تفريق دقيق يدلّ على دقة "ثعلب" في إطلاق المصطلح.⁽²⁾

أما "الكسائي" فقد استعمل مصطلح "التكرير" على وفاق استعمال البصريين لمصطلح "التكرار" وجاء عنده بمعنى (التوكيد اللفظي)، ونلاحظ أنّ النحاة تباينوا في استعمال مصطلحي (التكرار والتكرير) فمنهم من اعتمد الأول ومنهم من اعتمد الثاني، ورغم هذا التباين إلا أنّهم استعملوا كلاً منهما للدلالة على نفس المفهوم، أما من ناحية المعنى فقد ذهب المعجمات العربيّة قديمًا وحديثًا إلى أنّ "التكرار" و"التكرير" بمعنى واحد، وهو الرجوع والعطف⁽³⁾، وكذلك في الاصطلاح فهما لا يختلفان، قال "التهانوي": «التكرير: بالراء ذكر الشيء مرّة فصاعدًا بعد أخرى، وكذا التكرير»⁽⁴⁾، أما "أبو البقاء الكفوي" فإنه عرّف بالتكرار، ولم يذكر التكرير بحكم أنّهما بمعنى واحد.

وقد استعمل "ابن السراج" مصطلح "التكرير" ليدلّ به على التوكيد وقسمه إلى نوعين:

- التكرير الذي يعاد فيه الاسم بلفظه، وهو التوكيد اللفظي.
- إعادة المعنى بلفظٍ آخر، وهو التوكيد المعنوي.⁽⁵⁾

(1) - ثعلب أبو العباس احمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط2، 1960م، 532/2.

(2) - ينظر: يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح التحوي، مرجع سابق، ص 441.

(3) - ينظر: المرجع نفسه، ص 365.

(4) - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، مرجع سابق، 11/4.

(5) - ينظر: يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح التحوي، مرجع سابق، ص 643.

نخلص أنّ التكرار قد استعمل بمفهوم التكرير الذي يدلّ على التوكيد إن لفظياً أو معنوياً، لكنه قليلاً ما كان يُوظف تحت مفهوم البديل الذي أكثر "الفراء" من استعماله.

3-6- مصطلح الحذف:

تناول "ابن فارس" هذا المصطلح في باب أسماء: "باب الحذف والاختصار"، بقوله: «ومن سنن العرب الحذف والاختصار، يقولون: "والله أفعل ذاك"، يريدُ لا أفعل، وأتانا عند مغيب الشمس، أو حين أراد، أو حين كادت تغرب»⁽¹⁾، وقد استعمل مصطلح "الاختصار" كمصطلح ملازم للحذف الذي لم يتعد بمفهومه الاصطلاحي عن المعنى اللغوي الذي يتمثل في القطع والبت والاسقاط، فقد جاء في الصّاح: «حذف الشيء: إسقاطه، يقال: حذفْتُ من شعري ومن ذنب الدّابة أي أخذتُ ... وحذفتُ رأسه بالسيف، إذا ضربته فقطعت منه قطعة»⁽²⁾، وفي لسان العرب: «حذَفَ الشيءَ يحذفُهُ حَذْفًا قَطْعًا من طَرَفِهِ والحجّامُ يحذف الشعر من ذلك ... والحذفُ الرَّمْيُ عن جانبٍ والضربُ»⁽³⁾، أمّا بالنسبة لمفهومه التحوي فقد بين "ابن فارس" أنّ الحذف ظاهرة شائعة في لغة العرب وتهدف في كلّ مواقعها إلى التخفيف، فكثرة الاستعمال تستلزم الحذف رغبةً في التخفيف، وقد يقع في الجملة والمفرد والحرف والحركة، واستعمله كمصطلح نحويّ للدلالة على الشيء المحذوف لغاية الإيجاز والاختصار، وقد أوردَ في ذلك شواهد من مثل قوله: «ومنه كتاب الله جلّ ثناؤه: "واسئل القرية" أراد "أهلها" و"الحجّ أشهرُ معلومات" و"بنو فلان يطؤون الطريق" أي "أهلُهُ"، و"نحنُ نطأُ السماء" أي مطرَها، و"على خوفٍ من فرعون وملائمهم" أي من آل فرعون»⁽⁴⁾

و"ابن فارس" لم يتعد عن المعنى اللغوي للحذف عند بلورة مفهومه التحوي، فقصد به قطع الكلمة أو الجملة أو الحرف مع الحفاظ على قصدية التركيب، فالحذف عند لا يُخلُّ بمعنى الجملة؛ بل هو نوعٌ من الإيجاز

(1) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 211.

(2) - الجوهري، الصّاح تاج اللّغة وصحاح العربية، مرجع سابق، 1/ 120.

(3) - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، 9/ 40.

(4) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 212.

والتخفيف ليس إلا، ونلاحظ أنّ "ابن فارس" في كتابه قد فرّق بين ثلاثة مصطلحات متقاربة هي: الحذف، الإضمار، والكناية، فربط الحذف بالقطع والإضمار بالإخفاء والكناية بالضمير، وخصّص لكل مصطلح بابًا خاصًا به. غير أنّه قارب ما بين الحذف والإضمار في الغاية: وهي الاختصار.

أمّا النّحاة قبل ابن فارس فقد عبّروا عن مفهوم الحذف، بمصطلحات عديدة، فالخليل بن أحمد استعمل ثلاثة مصطلحات بمعنى الحذف هي: "الحذف عينه، والمضمر، والإلغاء"⁽¹⁾، وتبعه في ذلك تلميذه سيبويه وزاد عليه مصطلحات أخرى مرادفة للحذف كالطّرح والتّرك والإسقاط.⁽²⁾

فقال في "الطّرح": «وقال: (فصار يا تيمّ تيمّ عديّ اسمًا واحدًا)، وكان الثاني بمنزلة الهاء في طلحة، تحذف مرّة ويُجاء بها أخرى...، ولا يحذف هاء طلحة في الخبر، فيجوز هذا الاسم مكرّرًا، يعني طرح التنوين من تيمّ تيمّ عديّ في الخبر»⁽³⁾

وقال في "الترك": «وقال الشاعر:

قد أصبحتُ أمّ الخيار تدّعي عليّ ذنبًا كلّهُ لم أصنع

فهذا ضعيف، وهو بمنزلة الشعر، لأنّ النصب لا يكسر البيت، ولا يخلُّ به ترك إظهار

الهاء»⁽⁴⁾

وقال في "الإسقاط": «واعلم أنّ كم في الخبر بمنزلة اسم يتصرّف في الكلام غير منوّن، يجزّ ما

بعده إذ أسقط التنوين»⁽⁵⁾

و نجد الكسائي أيضا وافق ابن فارس في استعماله مصطلح الحذف للدلالة به على ما حذف من الجملة.

⁽¹⁾ - ينظر: يوحنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح التحوي، مرجع سابق، ص 179.

⁽²⁾ - ينظر: المرجع نفسه، ص 180

⁽³⁾ - سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 2/ 207.

⁽⁴⁾ - المرجع نفسه، 1/ 85.

⁽⁵⁾ - نفسه، 1/ 161.

وتجدر الإشارة أنّ ظاهرة الحذف من الظواهر اللغوية والبيانية التي تميزت بها اللّغة العربية، واتخذت مظاهر عديدة وأغراض متنوّعة، ولذا نجد مصطلح "الحذف" قد تردّد في المؤلفات البلاغية والنحوية واللغوية، إلا أنّ مفهومه اختلف في كلّ علم من هذه العلوم.

3-7- مصطلح الزيادة:

الزيادة من المصطلحات المشتركة بين علوم عديدة كالنحو والصرف والبلاغة، وتداخلت مع مصطلحات أخرى كثيرة قاربتها في المعنى، مثل الصلّة، الحشو، الإقحام، الطّرح، واللّغو... إلخ. ومصطلح الزيادة واردٌ عند "ابن فارس" في باب من كتابه سمّاه "باب الزيادة"، وقال فيه: «قال بعض أهل العلم إنّ العرب تزيد في كلامها أسماء وأفعالا، أمّا الأسماء فالاسم والوجه والمثّل. قالوا: فالاسم في قولنا "بسم الله" إنّما أردنا "بالله" لكنّه لما أشبه القسم زيد فيه الاسم.

وأما الوجه فقول القائل: "وجهي إليك" وفي كتاب الله جلّ ثناؤه: "ويبقى وجه ربك" (..)، وأمّا المثل فيقول قائلهم "مثلي لا يخضع لمثلك" أي أنا لا أخضع لك (...)، وأمّا الأفعال فقولهم "كاد" في قول الشاعر:

حَتَّى تَنَاولَ كَلْبًا فِي دِيَارِهِمْ وَكَأَدَ يَسْمُو إِلَى الْجُرْفَيْنِ فَارْتَفَعَا

أراد "وسمًا" ألا ترى أنّه قال: "فارتفعًا" (...). وقد تزايد حروفٌ من حروف المعاني كزيادة "لا" و"من" وغير ذلك⁽¹⁾

وبما أنّ حدّ الزيادة في كتب النحو محصورٌ بأن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى⁽²⁾، فهذا ما قصده "ابن فارس" لما استعمل مصطلح الزيادة، قد دلّ به على ما زيد في كلام العرب من أسماء وأفعال وحروفٍ وبين أنّ الزيادة موجودة وشائعة في كلام العرب شعره ونثره.

(1) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 212 - 213.

(2) - ينظر: الكفوي، الكليات، مرجع سابق، ص 488.

والزيادة التي أولاهها "ابن فارس" العناية هي الزيادة التي تطرأ على التركيب أو الجملة، كزيادة الاسم في (بسم الله) فالمراد هنا (بالله) لولا أنه أشبه القَسَمَ، فزيدت لفظة (اسم)، للانتقال من أسلوب القسم، إلى الدلالة على البسملة، كذلك الأمر بالنسبة للفظة "وَجْه" و"مثل"، أما الفعل كزيادة (كاد)، التي تفيد في أصلها التقريب، غير أنّها وردت في المثال السابق، زائدة لا معنى لها في التركيب.

أما الزيادة في الحروف فلم يُقصد بها "ابن فارس" تلك الحروف التي يبحث فيها علماء الصّرف في باب "المجرّد والمزيد" وهي الحروف المهجائية التي جمعت تيسيراً للمتعلّم في كلمة "سألتمونيها"، وإنما قصد حروف المعاني في الاصطلاح النحوي، وهي الكلمات التي تذكر في مقابل الأسماء والأفعال عند تقسيم الكلمة إلى:

اسم وفعل وحرف، وهذه الحروف يشترك في بحثها علماء النحو والبلاغة، وهي ستة أحرف هي: الباء، من، ما، إن، أن، ولا، فلما كانت هذه الحروف قليلة واختلطت بما بعدها وامتزجت، سمّوها بالزائد.⁽¹⁾

وقد ساق "ابن فارس" أمثلة من ورود الحروف زائدة، ففي قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾

[القيامة: الآية 01]، وقال "ابن فارس" أن المعنى هنا: أقسم، وقد يجوز في "لا أقسم" أن يكون نفى بما كلاماً تقدّم، كأنه قال: ليس الأمر كذا؟ ثم قال: أقسم⁽²⁾، وكذلك في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ

الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: الآية 07]، فوافق ابن فارس ما ذهب إليه "أبو عبيدة" أنّ "لا" من

حروف الزوائد وجاءت لتتميم الكلام والمعنى وإلغاؤها.⁽³⁾

الملاحظ أنّ "ابن فارس" استعمل مصطلح (الزيادة) متبّعاً كعادته - مذهب الكوفيّين، وبرغم أنّ (الزيادة أو الزائد) مصطلح كوفيّ الاستعمال والتوظيف والتداول، إلاّ أنّه بصريّ النشأة، فقد ظهر أول الأمر عند

⁽¹⁾ - ينظر: عبد الله بن حمد المثران، مصطلحات النحو الكوفي، مرجع سابق، ص 41.

⁽²⁾ - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 170.

⁽³⁾ - المرجع نفسه، ص 171.

البصريين لكنهم تخلّوا عنه فيما بعد واستبدلوه بمصطلح آخر هو "الصّلة" تورّعاً وتادّباً، خصوصاً أنّه أطلق على نصوصٍ منزلة من القرآن الكريم.

فالخليل استعمل مصطلح الزيادة أو الزائد، فقال: «لا: حرفٌ يُنْفَى بِهِ وَيُجْحَدُ، وقد تجيء زائدة (...)

(لا) صلة زائدة»⁽¹⁾

ويبدو أنّ "الخليل" كرّر المصطلحين "الصّلة والزائدة" لبيان أنّهما مترادفان، ونجده أيضاً يذكر مصطلح الصّلة بشكل منفرد في موضع آخر، فيقول: «والقسم: اليمين، ويجمع على أقسام، والفعل أقسم، وقوله تعالى: (لا أقسم) بمعنى أقسم و(لا) صلة»⁽²⁾، فالخليل هنا قد استغنى عن التعبير بمصطلح الزائد عند معالجته أو استشهاد بالقرآن الكريم.

وذهب "سيبويه" إلى مثل ذلك حينما دلّ على مصطلح الزيادة في كتابه بمصطلحات عديدة هي: الزيادة⁽³⁾، التوكيد⁽⁴⁾، اللغو⁽⁵⁾، الإقحام⁽⁶⁾، وقد انتقل هذا المصطلح إلى النحاة الكوفيين، فاستعملوه بإسهاب، كالكسائي الذي قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: الآية 109]،

إنّ (لا) زائدة.⁽⁷⁾

(1) - الفراهيدي، العين، مرجع سابق، 349/8.

(2) - المرجع نفسه، 86/5.

(3) - ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 235/4.

(4) - ينظر: المرجع نفسه، 232/4.

(5) - ينظر: نفسه، 118/3.

(6) - ينظر: نفسه، 179/2.

(7) - ينظر: يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النحوي، مرجع سابق، ص 343.

وقد أطلق "الفرّاء" عدّة مصطلحات على الزيادة، ولا نجدّه يستعمل مصطلح الزيادة بكثرة مقارنة بالمصطلحات الأخرى كالصلة، والحشو، واللّغو، وقد جمع بين مصطلحي (الزائد) و(الصلة) في تعبير واحد، بمعنى أنّهما مترادفان، وتبعه في ذلك "ثعلب" و"أبو محمد القاسم الأنباري" وابنه "أبو بكر الأنباري" وغيرهم.⁽¹⁾

وخلصة القول أنّ مصطلح "الزيادة" بمفهومه النحويّ، تأرجح بين مفاهيم ومعاني متعدّدة، واختلفت استعمالاته بين جمهور النّحاة، ولم يستقرّ بمفهومه الثابت، بل ظلّ مدار اختلافٍ بين الكوفيين والبصريين، والحق أنّ "ابن فارس" تناول هذا المصطلح من منظورٍ نحويّ غير أنّه لم يغفل أثره البلاغيّ في الكلام وكذا في القرآن الكريم.

3-8- مصطلح النّعت:

يعدّ مصطلح "النّعت" من المصطلحات الخلافية التي اختلف في استعمالها كلّ من البصريين والكوفيين، فتعدّدت المصطلحات الدّالة على معنى "النّعت" وكذا في مفهومه الاصطلاحي.

وقد استعمله "ابن فارس" في كتابه "الصّاحبي" في باب "النّعت"، فقال: «النّعت: هو الوصف كقولنا: هو "عاقِل" و"جاهل"»⁽²⁾، ومعنى ذلك أنّه أورد مصطلح النّعت بمعنى: وصف الشيء وإعطاءه هيئة محدّدة، واستشهد برأي الخليل بن أحمد في قوله: «أنّ النّعت لا يكون إلّا في محمود، وأن الوصف قد يكون فيه وفي غيره»⁽³⁾، ومعنى ذلك أنّ "ابن فارس" يوافق ما ذهب إليه "الخليل" في وجوب إقامة الفرق بين النّعت والصفة من حيث المعنى، فالنّعت خاصّ بالأوصاف المحمودة والمستحسنة، ولا يكون في الأوصاف القبيحة والمستهجنة، أمّا الصفة فتكون في الاثنين معًا.

(1) - ينظر: عبد الله بن حمد الخثران، مصطلحات النّحو الكوفي، مرجع سابق، ص 40.

(2) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 88.

(3) - المرجع نفسه، ص 88-89.

كما نجد "ابن فارس" قد استعمل مصطلح "النعته" في باب الفصل بين الفعل والنعته، وعنى به "اسم الفاعل"، إذ قال: «النعته يؤخذ عن الفعل نحو قام فهو قائم، وهذا الذي يسميه بعض النحويين الدائم، وبعضهم يسميه اسم الفاعل»⁽¹⁾، وهذا نص صريح في استعمال النعته بمعنى "اسم الفاعل".

و"النعته" مصطلح كوفي، في حين الصفة مصطلح بصري، رغم أنّ الكوفيين لم يتدعوا مصطلح "النعته"، بل سبقهم في ذلك "سيبويه"، فقد أطلقه على عطف البيان، وأطلقه على الصفة والوصف في مواضع عديدة من كتابه.⁽²⁾

أمّا بقية الكوفيين وعلى رأسهم "الفراء" فاستعملوا الصفة للدلالة على حروف الجرّ، أمّا النعته فهو تابع لمنعوتها في الإعراب والتذكير والتعريف _ حسب رأي الفراء _ وقد كان غالباً ما يوضح الفرق بين النعته والحال نظراً لالتباسهما.⁽³⁾

ولاشكّ أنّ النعته بصريّ المولد، حيث تكرّر في كتاب "سيبويه"، وإن كان التعبير به أقلّ من الصفة، ولكن يبقى الفضل الأوّل للبصريين، أمّا الكوفيون فقد نسبته النحاة إليهم، وذلك لاقتصرهم عليه في التعبير دون الصفة، فعُدّ من مصطلحات الكوفة، واستعمله "ابن فارس" وعبر عنه بتعبير الكوفيين.

3-9- مصطلح الكلام:

يعدّ مصطلح الكلام من أوّل المصطلحات التي نشأت تزامناً مع نشأة علم النحو، وقد أطلق للدلالة على ما تركّب من ثلاثة كلمات فأكثر سواء أفاد أو لم يفد، فقد أورده "ابن فارس" في "باب القول في حقيقة الكلام" قائلاً: «زعم قوم أنّ "الكلام ما سُمع وفهم"، وذلك قولنا: قام زيدٌ وذهب عمرو، وقال قوم: "الكلام حروف

(1) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 272.

(2) - ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 248-237-223-221/1.

(3) - ينظر: الفراء، معاني القرآن، مرجع سابق، 07/1.

مؤلفة دالة على معنى⁽¹⁾، ومعنى هذا أنّ الكلام هو كل مسموع مفهوم دالّ على معنى محدد وهذا تفسير "ابن فارس" للتعريفين الذين أوردهما.

ثم استطرّد قائلاً: «وقال لي بعض فقهاء بغداد: إنّ الكلام على ضربين مهمل ومستعمل. قال: فالمهمل: "هو الذي لم يوضع للفائدة" والمستعمل: "ما وضع ليفيد"، فأعلمته أنّ هذا كلام غير صحيح، وذلك أنّ المهمل على ضربين: ضربٌ لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب بتّة، وذلك كجيم تؤلف مع كاف أو كاف تقدّم على جيم (...). فهذا وما أشبه لا يأتلف.

والضرب الآخر ما يجوز تألف حروفه لكن العرب لم تقل عليه، وذلك كإرادة مُريد أن يقول عَضَخَ فهذا يجوز تألفه وليس بالنافر، (...). وله ضربٌ ثالث وهو أن يريد مُريد أن يتكلّم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الدّلِق* أو الإطباق** حرف⁽²⁾»

ونرى "ابن فارس" قد قسّم الكلام إلى نوعين: كلامٌ مفيد أي مستعمل، وكلامٌ غير مفيد أي مهمل، وقسم المهمل بدوره إلى ثلاثة أقسام: الأوّل: هو الكلام الذي لا تتألف حروفه وأصواته مع بعضها البعض، والثاني: هو كلامٌ أهمله العرب واستهجنوه كمثل كلمة (عضخ)، والثالث: هو الكلام المتكوّن من حروف عسيرة التّطق.

فهذه الأقسام هي كلام مُهمل عند "ابن فارس" وإنّ كان مسموعاً عند العرب، وقد استعمل الكلام _كغيره من التّحاة_ للدّلالة على ما أُلّف من اسم وفعل وحرف، وذلك في قوله: «أجمع أهل العلم أنّ الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف⁽³⁾»

(1) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق ص 81.

* الدّلِق: البليغ الفصيح، والحروف الدّلِق ستة منها: ثلاثة شفهيّة وهي "الباء، والطاء، والميم"، وفيها ثلاثة مخرّجها طرف أسلة اللسان وهي: "اللام، والراء، والنون"، وقد سميت بالدّلِق لأنّ الدّلاقة هي السرعة.

**الإطباق: أن ترفع في النطق طرفي اللسان إلى حنك الأعلى مطبقاً له فيفتح نطق الحرف، وحروفه هي: الصاد، الضاد، الطاء، الضاد.

(2) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 82.

(3) - المرجع نفسه، ص 82.

وكغيره من المصطلحات النحوية، تداخل مصطلح "الكلام" مع مصطلحات أخرى كمصطلح "الكلم"، فمن النّحاة من ساوى بينهما، ومنهم من فرّق. وإذا عدنا إلى التراث النّحوي نجد أنّ أول من استعمله هو "سيبويه" في كتابه مستعملاً مصطلح الكَلِم، فيقول هو اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ بمعنى أنّه عبارة عن اجتماع الاسم والحرف والفعل، أو ما يسمّى تركيباً لذلك استعمل الواو الرابطة بين الأقسام الثلاث، وهذا ما ينافي القول بأنّ "سيبويه" قصد بالكَلِم الكلمة الواحدة⁽¹⁾، وإذا ما سرنا زمنياً وجدنا "ابن السّراج 316هـ) يحتفظ بنفس التقسيم لكن بمصطلح مختلف، فقد اعتمد الكلام بدل الكَلِم، فيقول إنّ الكلام اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ⁽²⁾، وهو الشيء نفسه الذي نجده عند "ابن فارس" والذي بدوره احتفظ بالتقسيم ولم يحتفظ باللفظ (الكَلِم)، أمّا "ابن جيّ" فلم يحتفظ لا بلفظ الكَلِم ولا بالتقسيم، وذهب إلى شيء آخر حيث فرّق فيه بين الكلام والقول.⁽³⁾

ونخلص إلى أنّ (الكَلِم) و(الكلام) مصطلحان استُعملا للدلالة على شيء واحد، وقد ساوى "ابن فارس" بين هذين المصطلحين مستعملاً مصطلح الكلام ليدلّ به على ما تركب من ثلاثة كلمات فأكثر سواء كان لها معنى مفيد أم لم يكن لها معنى مفيد، وقد أثبت هذا المصطلح (الكلام) استمرارته على حساب الآخر، فاعتمده المحدثون كمصطلح قارٍ مرادفٍ لمصطلح الجملة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ "الكلام" كمصطلح نحويّ تداخل أيضاً مع مصطلح "اللفظ" الذي ظهر في القرون المتأخرة، ولم يتحدّد معناه ودلالته إلاّ في القرن السابع الهجري، فكان قبل ذلك يطلق على الكلام المستعمل والمهمّل، على حدّ سواء، أي على كلّ كلام مفيد أو غير مفيد.

⁽¹⁾ - ينظر: حمار نسيمة، تطور المصطلحات النّحوية في التراث العربي، مرجع سابق، ص 41.

⁽²⁾ - ينظر: المرجع نفسه، ص 41.

⁽³⁾ - ينظر: نفسه، ص 41.

3-10- مصطلح الاعتراض:

الاعتراض من المصطلحات النحوية التي وردت في كتاب "ابن فارس" فعَنَوْنَ به باباً قال فيه: «ومن سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتمامه كلاماً، ولا يكونُ هذا المعترض إلا مفيداً، ومثال ذلك أن يقول القائل **اعْمَلْ_والله ناصري_** ما شئت، إنَّما أراد: **اعْمَلْ ما شئت**، واعترض بين الكلام ما اعتراض⁽¹⁾»
وقد عنى "ابن فارس" هنا ببيان المفهوم النحوي لمصطلح الاعتراض، فعرفه بأنه ما يعترض مجرى التركيب (الجملة)، فيقع بين شيئين متلازمين، كالمبتدأ والخبر، والصفة والموصوف، ويكون هذا الاعتراض لإفادة كتوكيد الكلام أو توضيحه أو تحسينه. وقد استشهد عليه بشواهد من القرآن والشعر العربي، فقال: «قال الشماخ:

لَوْلَا ابْنُ عَفَّانَ وَالسُّلْطَانُ مُرْتَقِبٌ أُوْرِدْتُ فَجًّا مِنَ اللَّعْبَاءِ جُلْمُودِي

فقوله: و"السلطان مرتقب" معترضٌ بين قوله "لولا ابن عفان"، وقوله: "أوردت".

ومن ذلك في كتاب الله جلّ ثناؤه: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَنْفَوْمَنِ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذِكْرِي بِعَايَةِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴿٦١﴾﴾.

إنَّما أراد: إن كان كبر عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله فأجمعوا أمركم، واعترض بينهما قوله: **فعلى الله توكلت**⁽²⁾، والملاحظ من كلامه أن الاعتراض أو الجملة الاعتراضية تكون ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعتراضته، فلا صلة لها ولا محل لها من الإعراب، وإنما هي تعبير عن طارئ من دعاء، أو قسم، أو نفي، أو أمر، أو نهي، أو تنبيه، إلى ما يريد المتكلم أن يلفت إليه انتباه السامع.⁽³⁾

(1) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 245.

(2) - المرجع نفسه، ص 245، 246.

(3) - ينظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم لكتب، القاهرة، ط2، 1420هـ، ص 183.

وقد اعتمد "ابن فارس" في تفسيره لمصطلح الاعتراض على ما قاله النحويون عن الجملة الاعتراضية، فنجد أنّ "ابن جني" قد استعمل الاعتراض منوهاً بقيمته في الكلام، قال: «اعلم أنّ هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء في القرآن، وفصيح الشعر ومنثور الكلام، وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم، ولا يستنكر عندهم، أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك ممّا لا يجوزُ الفصل فيه بغيره»⁽¹⁾، ثم يتابع ويقول: «والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثيرٌ وحسن، ودالٌّ على فصاحة المتكلم وقوة نفسه وامتداد نفسه»⁽²⁾

ومعنى ذلك أنّ "ابن جني" يستحسن الاعتراض في كلام العرب لكثرة ويبيّن أنّ غرضه هو التأكيد على المعنى المراد، ودليلٌ على فصاحة مستعمليه.

أمّا "السيوطي" فيتحدث عن الاعتراض بقوله: «تكون الجملة الاعتراضية ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعترضت بين جزئيه وليست معمولة لشيء منه»⁽³⁾، فالسيوطي يعتبر أنّ الاعتراض هو كلام أُقْحِمَ بين مُتلازمين أو متطالبيين على شرط اتصاله بهما بالمعنى وانفصاله عنهما بالتركيب.

ومنه فالاعتراض من المصطلحات النحوية التي وُضعت واستقرّت على مفهوم ثابت، فلا نجد اختلافًا واضحًا بين النحاة في تفسيره، أمّا عند البلاغيين فقد عبّر عنه بمصطلحات عديدة منها: الالتفات، الحشو، التتميم، الاحتراس، التكميل، الإقحام.

(1) - ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، 335/1.

(2) - المرجع نفسه، 341/1.

(3) - جلال الدين السيوطي، همع الموامع في شرح جمع الجوامع، مرجع سابق، 327/2.

3-11- مصطلح الكناية:

وهو أحد المصطلحات التي اشتهر بها نخاة الكوفة للدلالة به على الضمير، والكناية لغة «أن تتكلم بشيءٍ وتريدُ غيره»⁽¹⁾، ولما كان في الضمير من معنى الخفاء والاستتار أطلق عليه الكوفيون اسم "المكني أو الكناية"، لأنّه يرمز به عن الظاهر اختصارًا، وهذه التسمية صحيحة مقبولة، لأنّ الضمير كناية عن الاسم الظاهر، وإن كان المكني أعمّ من الضمير فهو يشمل اسم الإشارة، والاسم الموصول، لأنّهنّ جميعًا كنايات عن الأسماء الظاهرة.⁽²⁾

ومن أبرز من استعمل هذا المصطلح "أحمد ابن فارس" فقد عرض للكناية في كتابه "الصّاحبي"، وعقد لها بابًا خاصًا تكلم فيه أولاً عن صورتين من صورها، إحداهما "كناية التغطية"، وذلك بأن يكتم عن الشيء فيذكر بغير اسمه تحسینًا للفظ أو إكرامًا للمذكور، والثانية "كناية التبجيل" نحو قولهم "أبو فلان" صيانة لاسمه من الابتدال، وأنّ الكنى مما كان للعرب خصوصًا ثمّ تشبه غيرهم بهم في ذلك.⁽³⁾

ثمّ تكلم ثانيًا عن الكناية بمفهومها عند النّحاة، فقال: «الاسم يكون ظاهرًا مثل: زيد وعمرو، ويكون مكنيًا وبعض النحويين يسمّيه مضمّرًا، وذلك مثل: هو، هي، وهما، وهن.

وزعم بعض أهل العربيّة أنّ أوّل أحوال الاسم الكناية ثمّ يكون ظاهرًا، قال: وذلك أن أوّل حال المتكلم أن يخبر عن نفسه ومخاطبه، فيقول: أنا وأنت، وهذان، لا ظاهر لهما، وسائر الأسماء تظهر مرّة ويكتم عنها مرّة»⁽⁴⁾

ويقسّم "ابن فارس" الكناية إلى ثلاثة أقسام هي:

(1) - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، 233/15.

(2) - ينظر: عبد الله حمد الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، مرجع سابق، ص 60.

(3) - ينظر: ابن فارس، الصّاحبي، ص 255.

(4) - المرجع نفسه، ص 255.

- كناية متّصلة.

- كناية مُنفصلة.

- كناية مستجنّة.

ويقول: «والكناية متصلة ومنفصلة ومستجنّة، فالمتّصلة التاء في: حملتُ وقمّتُ، والمنفصلة قولنا:

إيأه أردتُ، والمستجنّة قولنا: قامَ زيدٌ، فإذا كنيينا عنه قلنا: قامَ، فتستّر الاسم في الفعل»⁽¹⁾

ثمّ يستطرد فيقول: «وربّما كني عن الشيء لم يجر له ذكر، في مثل قوله جل ثناؤه: "يؤفكُ عنه" أي

يؤفك عن الدين أو عن النبي صلّى الله عليه وسلّم، قال أهل العلم: وإنّما جاز هذا لأنّه قد جرى الذكر في

القرآن، قال حاتم:

أماويّ ما يُعني الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصّدُرُ

فكنّى عن النفس فقال: حشرجت، ويقولون:

إذا اغبرّ أفقٌ وهبّت شمالاً أضمّر الرّيح ولم يجر لها ذكر»⁽²⁾

فابن فارس يشير بهذا إلى قول النّحاة بأنّ ضمير الغائب إذا كان عائده غير لفظ، فإنّ عائده هو "الغائب

المعلوم"، فالضمير في "هبّت شمالاً" يعود على الغائب المعلوم وهو الرّيح، لأنّه معلوم أنّ التي هبّت شمالاً هي الرّيح،

ولهذا فالضمير المستجنّ أو المستتر في "هبّت" هو كناية عن ذلك الغائب المعلوم، ومثلك ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا

أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿١﴾ [القدر: 01]، فالهاء في "أنزلناه" كناية عن الغائب المعلوم وهو القرآن الكريم.

وخلاصة القول أنّ "ابن فارس" استعمل مصطلح "الكناية" بمعنى الضمير متبعاً في ذلك مذهب الكوفيين

الذين اعتمدوا "مصطلح الكناية" دون الضمير، ومنهم: "الفراء" لكن هذا لا ينفي أنّ أوّل من استعمله "الخليل

⁽¹⁾ - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 256.

⁽²⁾ - المرجع نفسه، ص 256.

بن أحمد"، إذ قال: «وأما (هو) فكناية التذكير، و(هي) كناية التأنيث»⁽¹⁾، وتبعه في ذلك "المبرّد (ت 285هـ) والفراء" (ت 207هـ)، و"أبو عبيدة" (ت 210هـ) وغيرهم.

أما المحدثون فإنهم لم يستعملوا غير مصطلح "الضمير" فقد استقرّ عندهم على هذا المصطلح فلا نرى اليوم أي استعمال لمصطلح "الكناية" في باب الضمائر⁽²⁾، ولعلّ السبب في ذلك انتقال مصطلح "الكناية" إلى علم البلاغة ممّا أبعدته عن النحو، ولتجنّب التداخل بين المصطلحات استُعمل مصطلح "الضمير" في النحو ومصطلح "الكناية" في البلاغة.

3-12- مصطلح التقديم والتأخير:

استعمل "ابن فارس" مصطلح التقديم والتأخير وخصّص له باباً في كتابه، فقال: «من سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخر، وتأخيره وهو في المعنى مقدّم، كقول (ذي الرّمة):

ما بال عينك منها الماء ينسكب

أراد: ما بالكَ عَيْنُكَ يَنْسَكِبُ مِنْهَا الْمَاءُ»⁽³⁾

ومعنى ذلك أنّ التقديم عند "ابن فارس" يكون على نية التأخير، ويبقى على حكمه الذي كان عليه قبل أن يقدّم، وكذلك الأمر بالنسبة للتأخير، وقد دلّ بالتقديم والتأخير على التغير الذي يطرأ على التركيب أو الجملة في رتبة عناصرها، ويستشهد على ذلك، فيقول: «ومن ذلك قوله جلّ ثناؤه ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ يعني القيامة ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾، وذلك يوم القيامة، ثم قال: ﴿عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ﴾ والنّصب والعملُ يكونان في الدّنيا، فكأنّه إذاً على التقديم والتأخير، معناه: وجوهٌ عاملة ناصبة في الدّنيا، يومئذٍ أي يوم القيامة.

(1) - الفراهيدي، معجم العين، مرجع سابق، 4/105.

(2) - ينظر: يوحنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، مرجع سابق، ص 610.

(3) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 244.

خاشعة»⁽¹⁾، بمعنى أنّ التقديم والتأخير يطرأ على الجملة العربية إما فعلية أو اسمية فيغيّر من الترتيب الأصلي لعناصرها لأسباب ودواعي بلاغية ونحوية، ولذلك كثرت وتعدّدت مواضع التقديم والتأخير في القرآن الكريم لأثره في تحصيل جمال التعبير والصيغة.

وبالنظر إلى التراث العربي نجد النّحاة القدامى قد تناولوا مسألة التقديم والتأخير بهذا المصطلح، وعلى رأسهم "الخليل بن أحمد" الذي يروي في حديثه عن التقديم والتأخير أنّ بعضه حسن وبعضه قبيح، ففي باب الابتداء يستقبح الخليل (قائم زيد)، ويشرح "السيرافي" وصف "الخليل" هذا بأنّه أراد أن يجعل (قائم) المبتدأ، و(زيد) خبره أو فاعله، وليس بقبيح إذا جعل (قائم) خبراً مقدّماً والنية فيه التأخير، كما يقال: (ضرب زيداً عمرو) والنية تأخير (زيد) الذي هو المفعول، وتقديم (عمرو) الذي هو الفاعل.⁽²⁾

أما "سيبويه" فإنّه يلفت النظر إلى السرّ البلاغي أثناء معالجة التقديم والتأخير في الكلام، فيشير إلى أهمية التقديم والتأخير ودوره في المعنى، يقول: «فإن قدّمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوّل، وذلك قولنا: ضرب زيداً عبد الله، لأنّنا إنّما أردنا به مقدّماً، ولم نرد أن نشغل الفعل بأوّل منه، وإن كانوا يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهو بيانه أعنى»⁽³⁾، فمن شأن المفعول أن يتأخّر عن الفاعل، ولكن إذا تقدّم في ذلك لعلّة قصد إليها المتكلّم، وهي العناية والاهتمام بشأنه وهذه العلة أيضاً تنطبق أيضاً على تقديم المفعول على الفاعل.

أشار أيضاً إلى التقديم والتأخير "المبرد" في كتابه "المقتضب" فنجده قد أجاز التقديم والتأخير في الأفعال المنصرفة، نحو (علامة كان زيداً يضرب)، فيقول: «تقديم خبر المتصرف من هذه الأفعال عليها جاز وكذلك

⁽¹⁾ - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 244.

⁽²⁾ - ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1، 2008، ج 1، ص 278.

⁽³⁾ - سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 34/1.

تقديم معمول أخبارها عليها إلا في المنفي ب "ما"، لأنّ (ما) لها صدر الكلام⁽¹⁾، ويرى أنّه كلّما جاز أن يتقدّم من الأخبار، جاز تقدّم مفعوله، وقد ذكر مصطلح التقديم والتأخير في مواضع أخرى كثيرة في كتابه، وكذلك الأمر مع "ابن جيّ" الذي استعمل مصطلح التقديم والتأخير بما يتوافق مع قواعد النحو، وذهب إلى أنّ التقديم على ضربين: أحدهما ما يقبله القياس والآخر ما يسهله الاضطرار⁽²⁾، وخلاصة القول أنّ التقديم والتأخير مصطلح قديم ومشارك بين علمي النحو والبلاغة، فالنحاة درسوه من ناحية التركيب، والبلاغيون درسوه من ناحية المعنى، والذي يهمنا هنا هو أنّ "ابن فارس" استعمله كمصطلح نحويّ، ولم يغفل الإشارة إلى أغراضه البلاغية وأثره في المعنى، لتلازم النحو والبلاغة والمعنى، فالمتأمل في النصوص العربية شعراً أو نثراً يجد بلاغية قصدية في توظيف التقديم والتأخير، وقد صادفنا ذلك كثيراً في عديد النماذج القرآنية والشعرية.

3-13- مصطلح الإتياع:

أورد "ابن فارس" في كتابه مصطلح "الإتياع"، فعرفه قائلاً: «للعرب الإتياع وهو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويًا إشباعًا وتأكيدًا»⁽³⁾، وضرب له أمثلة توضّحه، فقال: «سأغب لأغب، وهو حَبُّ صَبِّ، وخرابٌ يباب»⁽⁴⁾، ومثله كثيرٌ في كلام العرب، وإمّا سُمِّيَ إتياعًا لأنّ الكلمة الثانية إمّا هي تابعةٌ للأولى على وجه التأكيد لها، وليس يُتكلّم بالثانية منفردة، فهذا قيل: إتياعٌ.⁽⁵⁾ ومنه فالمقصود بالاتباع هو خروج الكلمة عما يقتضيه موقعها الإعرابي إلى إعراب مماثل لكلمة قبلها، فالتلازم بين الكلمتين يقتضي إعراب الثانية بإعراب الأولى، ونلاحظ أنّ "ابن فارس" في تعريفه للإتياع يشير إلى نقطتين:

(1) - المبرّد، المقتضب، مرجع سابق، 4/102.

(2) - ينظر: ابن جيّ، الخصائص، مرجع سابق، 2/390.

(3) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 263.

(4) - المرجع نفسه، ص 263.

(5) - ينظر: غازي مختار طليمات، الإتياع، آفاق الثقافة والتراث، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ع18، 1997، ص 36.

الأولى: أن التابع يشترط فيه أن يكون على وزن المتبوع، أو محتومًا بحرفٍ مماثل لما ختم به المتبوع في الوزن والرويّ.

والثانية: أن فائدة الإتياع الإشباع والتأكيد؛ أي إشباع المعنى وتوكيده، لأنّ مجيء التابع لا بدّ أن يكون لمعنى، لقوله: «روي أنّ بعض العرب سئل عن هذا (الإتياع)، فقال: هو شيء ننتد به كلامنا»⁽¹⁾؛ أي نوّكده به. وتجنّد الإشارة إلى أنّ مصطلح "الإتياع" ومفهومه اتخذ في العربيّة اتجاهات أربعة موزعة على مستويات اللّغة الأربعة: الصّوتيّ، الصّريّ، النحويّ، الدلاليّ، فكانت له أنواع ومفاهيم مختلفة باختلاف هذه الأنواع، كالإتياع الصوتي، والإتياع الصّريّ أو الصيغي، والإتياع النحوي، وكذا الإتياع اللّغويّ، وقد كان مفهوم الإتياع عند "ابن فارس" مزيجًا من هذه الأنواع، رغم أنّه ركّز في تعريفه على الاتباع النّحويّ واللّغويّ أكثر من غيرها.

وقد كان لعلماء العربيّة قبل "ابن فارس" وبعده دراية بمصطلح "الإتياع" وجهود في دراسته، من منطلق عنايتهم بالعربيّة وحرصهم على بحث قضاياها وظواهرها، وقد تباينت نظراتهم وآراؤهم فيه، ورويت ألفاظ الإتياع ونقلت عن أئمة العربيّة وعلمائها منهم: اليزيدي، اللحياني، والأحمر، يونس بن حبيب، الأصمعي، والخليل، وابن الأعرابي، الكسائي، الفراء، أبو عبيدة... وغيرهم.⁽²⁾

ويذكر أنّ أوائل المؤلفين عرضوا للإتياع، فمنهم من اقتصر على إيراد ألفاظه أو أشار إليه دون تفصيل أو تحديد، ومنهم من خصّه بمباحث وأبواب، وقليل منهم من أفرد له كُتُبًا.

ونجد في كتاب "العين" للخليل بن أحمد، ألفاظ الإتياع كثيرة، فيعلّق الخليل على بعضها مشيرًا إلى شيء من ملامح الباب، وينقل بعضها دون تعليق، يقول: «والتّوعُ: الجوعُ، و يقال العطشُ أشبهُ لقول العرب: عليه الجوعُ و التّوعُ، وجائعٌ، نائعٌ، ولو كان الجوع نوعًا لم يحسن تكريره، وقال آخر: إذا اختلف اللّفظان كرّروا

⁽¹⁾ - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 263.

⁽²⁾ - ينظر: علي حسين البواب، الإتياع في اللّغة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردني، ع 31، 1986، ص 123.

والمعنى واحد⁽¹⁾، وقال: «وتقول: حيّاك الله ويّاك، أي: أفرحك وأضحكك، ويُقال: بيّاك تقوية لحيّاك⁽²⁾، فالخليل فرّق بين الإتياع والتكرير، وبين أن الإتياع غرضه تقوية المعنى وتأكيده.

كذلك الأمر عند "سيبويه" الذي أشار إلى بعض مسائل الإتياع، قائلاً: «وهذا حرف لا يُتكلّم به مفردًا إلا أن يكون على (ويلك) وهو قائلاً: ويلك وعولك، ولا يجوز: عولك⁽³⁾»، وقال: «ولا تقول عولة لك إلا أن يكون قبلها: ويلة لك، ولا تقول: عولٌ لك حتى تقول: ويلٌ لك؛ لأنّ ذا يتبعُ ذا⁽⁴⁾»، ونلمح من كلام "سيبويه" الإشارة إلى الإتياع، وأنّه لا يفرد، بل يكون ملحّقًا بما قبله متّصلاً به.

ويقدّم "أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي" (ت223هـ) في معجمه (الغريب المصنّف) مباحث جيّدة في موضوع الإتياع، فعقد بابًا للإتياع نقلَ فيه أمثلة إتياعية عن أبي زيد، والكسائي، والفرّاء وغيرهم، وكان لأبي إسحاق الزجاج (ت311هـ) رأي في الإتياع نقله عنه "ابن سيده"، يتلخّص في أنّ اللفظة لا تعدّ إتياعًا إلا إذا كانت ممّا لا يُفرد في الكلام و لا يفصل، وهذا لا يختلف عمّا ذهب إليه أغلب علماء العربيّة.

وخلاصة القول أنّ الإتياع مصطلحٌ قديمٌ مشترك بين عدّة مجالات: كالتّحو والصّرف والدّلالة وعلم الأصوات، وقد أجمع العلماء واللّغويون والنّحاة على أنّه أسلوب طريف من أساليب الكلام العربيّ، فيه من الرّشاقة والتّناغم وتقوية المعنى، وهو إلى الارتجال أقرب منه إلى القصد، وهو برهان واضح على ما في اللّغة العربيّة من ثراء وتنوّع.

(1) - الفراهيدي، العين، مرجع سابق، 257/2.

(2) - المرجع نفسه، 318/3.

(3) - سيبويه، الكتاب، مرجع سابق 160/1.

(4) - المرجع نفسه، 167/1.

3-14- مصطلح التعويض:

لقد جرى مصطلح "التعويض" على لسان "ابن فارس" في كتاب "الصّاحبي" فعرفه قائلاً: «التعويض وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة، كقوله جلّ ثناؤه: ﴿قَالَ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْكٰذِبِينَ﴾، المعنى: أم أنت من الكاذبين»⁽¹⁾، فالتعويض عنده أسلوب من أساليب العربية في الكلام، وطريقة من طرائق الصياغة في العربية، يحدث فيها إسقاط بعض عناصر أبنية الكلمات المفردة، أو عناصر التركيب اللفظي أو الجملي، وتعويض هذا الإسقاط بعنصر آخر يُجْتَلَبُ من خارج التركيب.⁽²⁾

والتعويض ظاهرة صرفية ونحوية، لذلك نجد هذا المصطلح في كل من علمي الصرف والنحو، ومن التعويض في المجال الصرفي تعويض الهاء من الياء في نحو: (زناديق وزنادقة)⁽³⁾، أما التعويض النحوي فهو ما قصده "ابن فارس" من استبدال كلمة بكلمة أخرى على أن يكون توافقاً بين الكلمتين من حيث السمات الدلالية والتركيبية، «ومن ذلك إقامة المصدر مقام الأمر، كقوله جلّ ثناؤه "فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون" والسبحة: الصلاة (...) وإقامة المفعول مقام المصدر، كقوله جلّ ثناؤه: "بأيكم المفتون" أي الفتنة (...) وإقامة المصدر مقام الفعل، يقولون: "لقيت زيداً وقيلهُ كذا" أي يقول كذا»⁽⁴⁾

ومنه فالتعويض مصطلح أطلق على مواضع التغيير الذي يطرأ على التركيب أو الجملة، وهذه الظاهرة لها طرفان: العوض والمعوض والعلاقة بين هذين الطرفين هي علاقة تعاقب، فلا يجتمعان معاً في الكلام، لأن سبب الإتيان بالعوض هو عدم المعوض، فَيُؤْتَى بالعوض لإكمال نقص ناشئ عن إسقاط المعوض⁽⁵⁾، يقول الزمخشري:

(1) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 235.

(2) - ينظر: عبد الله بابعير، ظاهرة التعويض في النحو العربي، أبحاث البرموك، سلسلة الآداب واللغويات، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، أبو ظبي، 2003، ص 01.

(3) - ينظر: عبد الله بابعير، مرجع سابق، ص 04.

(4) - ابن فارس، الصّاحبي، مرجع سابق، ص 236.

(5) - ينظر: عبد الرحمن محمد إسماعيل، التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية، المكتبة التوفيقية، مكة المكرمة، ط1، 1982، ص 03.

«معنى العوض أن يقع في الكلمة انتقاص، فيتدارك بزيادة شيء ليس في أخواتها»⁽¹⁾، وبالنظر إلى هذا المفهوم نجد أنّ مصطلح التعويض قد التبس وتداخل مع مصطلحات أخرى شابهته في المفهوم والوظيفة هي: الإبدال، النّياحة، الاستغناء، والحذف، والتي نلاحظ بينها توافقاً في المعنى اللّغوي، المتمثل في الإسقاط وقيام شيء مقام شيء آخر. لذا خلطَ بعض النّحاة بينها واستعملوها بمفهوم واحد، أمّا "ابن فارس" فإنه فرّق بينها واستعمل كلّ مصطلح في موضعه مبيّناً الفروق الكامنة بينها، فالتعويض عنده غير الإبدال والحذف.

ومصطلح التعويض مبثوثٌ في كتب اللّغة والنحو التراثية، فقد استعمله "أبو حيان" بقوله: «قد يكون التعويض مكان المعوّض، كما قالوا يا أبت، فالتاء عوض من ياء المتكلم»⁽²⁾، وقال "أبو البقاء": «عرفنا من طريقة العرب أنّهم إذا حذفوا من الأوّل عوّضوا أخيراً، مثل عدة وزنة، وإذا حذفوا من الآخر عوّضوا في الأوّل، مثل: ابن، وقد عوّضوا في الاسم همزة الوصل في أوّله مكان المحذوف من آخره»⁽³⁾

ونجد أيضاً "ابن جني" قد ألّف كتاب (التعاقب) في أقسام البديل والمبدل منه، والعوض والمعوّض منه، وقال في أوّله: «اعلم أنّ كلّ واحد من ضربي التعاقب وهما البديل والعوض قد يقع في الاستعمال موضع صاحبه، وربّما امتاز أحدهما بالموضع دون وسيلة، إلّا أنّ البديل أعمّ استعمالاً من العوض»⁽⁴⁾، و"ابن جني" هنا يبيّن تقارب مصطلحي البديل والعوض (الإبدال والتعويض)، غير أنّه يقرُّ أنّ البديل أعمّ في الاستعمال من العوض، لسعة الأوّل وضيق الثاني، فيرى أنّ كلّ عوضٍ هو بالضرورة بدل، وليس كلّ بدلٍ عوضاً.

ونخلص إلى أنّ مصطلح التعويض واردٌ وموجودٌ ضمن الدراسات اللّغوية العربيّة، غير أنّ وجوده في المباحث التصريفية أكثر منه في المباحث النّحوية التركيبية، لذلك جاءت مواضعه في الدّرس النّحويّ محدوداً، مُختلفٌ في تفسيرها وتخريجها.

(1) - الزمخشري، الأحاجي النّحوية، تح: مصطفى الحدري، مكتبة الغزالي، د ب، د ت، ص 46.

(2) - الأندلسي أبو حيان، التذيل والتكميل في شرح التسهيل، تح: حسن هندواي، كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، د ب، ط 1، 1998، ص 1059.

(3) - السيوطي، الأشباه والنظائر في النّحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1991، ص 127.

(4) - المرجع نفسه، ص 128.

ونخلص بعد الانتهاء من تأصيل مصطلحات النحو في كتاب "الصّاحبي" أنّ أهمّ ما يميّز مصطلحات "ابن فارس" ارتكازها على المعنى الدلالي وقدرته على تقريب ذلك المعنى من المعنى الاصطلاحي العلمي الذي تعارفَ عليه أصحاب العلم، والناظر إلى مصطلحاته لا يملك إلاّ أنّ يسلمّ له بما لانطلاقها من عمق لغويّ تفصح به جذورها وبُنائها⁽¹⁾، و"ابن فارس" وإن كان كوفيّ المذهب في النحو إلاّ أنّه رزق نعمة عدم التعصّب لمذهبٍ أو إمام، فكان متوسّطاً بين المذهبين، فيعرض آراء البصريين والكوفيين، ويأخذ بالرأي الذي يراه أقوى حجّةً.

وقد تميّزت مصطلحاته بالعمق اللغوي، فلا يشعر القارئ لكتابه بجفاف المادّة ولا قسوة المصطلحات⁽²⁾، بل يجد تفرّداً في بعض المصطلحات التي لم يقلّ بها كوفيّ قبله، وإذا كان سبقه إلى تلك المصطلحات غيره فإنّ ذلك لم يشع في الاستعمال، على أنّه إذا رأى المصطلح بحاجة إلى تفسير لم يتركه دون بيان، بل يفسّره تفسيراً شاملاً للقضية التي هي مدار الخلاف.

(1) - ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح الدلالي في كتاب الصّاحبي، مرجع سابق، ص 66.

(2) - ينظر: المرجع نفسه، ص 67.

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي ختمت به الرسالات

وبعد:

إتماماً لهذا البحث وترسيخاً لما ورد فيه لا بدّ من وقفة قصيرة تلخّص أفكاره وتبرز ثماره، وتفتح آفاق البحث لاستيعاب دراسات أخرى؛ حيث حاولنا في هذا البحث استقصاء وتتبع المصطلحات النحوية في كتاب "الصّاحي في فقه اللّغة" لابن فارس واستكناه مدلولاتها، وخلصنا إلى النتائج الآتية:

- تعدّ المصطلحات المفاتيح الرئيسة للولوج إلى بوابة العلوم والمعارف، إذ تمثّل دوراً فعّالاً في عملية التّواصل في شتى العلوم والفنون، إذ أنّ تطوّر هذه العلوم مرتبطٌ بتطوّر مصطلحاتها.

- إنّ المصطلحيّة علمٌ قائمٌ بذاته، ورغم أنّه حديث النشأة وجذوره تعود إلى العالم العربيّ، إلّا أنّ إرهاباته ظهرت عند العلماء العرب منذ القديم، وقد تميّز الدّرس المصطلحي في التراث العربي بطابعه العملي التطبيقي ولم يُنظر له كعلم مستقل.

- إنّ تشعب العلوم والفنون والحاجة المتزايدة للمصطلحات العلميّة، استلزم استعمال العديد من الأدوات والآليات والتقنيات لاستحداث مصطلحات جديدة لسدّ الفراغ الذي شهدته اللّغة العربيّة في عدد المصطلحات مقارنةً مع عدد المفاهيم العلميّة المستجدّة.

- لقد شهد المصطلح النحويّ عند نحاة العربيّة عدّة مراحل من نشأته حتّى استقراره، ويعود الفضل في هذا إلى مجموعة من علماء النحو الذين كرّسوا حياتهم من أجل هذا العلم أمثال: أبو الأسود الدؤليّ، الخليل بن أحمد، سيبويه،... إلخ.

- إنّ الدّافع الأوّل لنشأة علم النحو ومصطلحاته ومفاهيمه، كان خدمةً للقرآن الكريم وحفظاً له من اللّحن والخطأ.

- انشقَّ عن النَّحو العربي مذهبان أساسيان هما: المذهب البصري والمذهب الكوفي، وقد كان الخلاف الحاصل بين هذين المذهبين في عديد المسائل والمصطلحات النَّحويَّة سبباً في إثراء المصطلح النَّحوي واتساعه.
- إنَّ التداخل بين العلوم الدِّينيَّة واللُّغوية في التراث العربي قد فرض بالضرورة تداخلاً مصطلحيّاً بين هاتيه العلوم، فنجد مصطلحات من أصول الفقه والقراءات والتفسير قد انتقلت إلى علم النَّحو، ومصطلحات من علم النَّحو انتقلت هي الأخرى إلى علوم أخرى كالبلاغة، فأسبقية بعض هذه العلوم على البعض الآخر قد أدّى إلى اشتراكها في العديد من الاصطلاحات.
- كان "أحمد ابن فارس" ذا بصر نحوي ولغوي نافذ في الدرس العربي، ولم يكن يردّد ما كان ينقله أو يرويّه عن شيوخه من علماء العربيَّة فحسب؛ بل كان يخضع الرّوايات جميعها للدّرس والتّقّد، فيؤيّد ويقرّر ما ينسجم مع نظراته اللُّغويَّة، وينكر ويرفض ما خرج عنها.
- كتاب "الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها" واحد من المؤلّفات اللُّغوية العربيَّة الجديرة بالاهتمام والدّراسة، فقد اشتمل في طياته على جلّ علوم العربيَّة كالنحو والصّرف وعلم الأصوات وفقه اللّغة... وغيرها.
- احتوى "الصّاحبي" على كمّ وافٍ من المصطلحات النَّحويَّة التي لم يسعفنا الوقت والجهد لمدارستها كلّها، وقد استعمل "ابن فارس" مبدأ التّرجيح أثناء معالجته للقضايا النَّحويَّة ومصطلحاتها، فكان يورد آراء السابقين من النّحاة ويخلص في آخر الأمر إلى رأيٍ من هذه الآراء فيتبنّاه ويعتمده.
- وظّف "ابن فارس" مصطلحات النّحاة البصريين والكوفيين على السّواء، مع الميل للمصطلح الكوفي في أغلب الأحيان.
- إنَّ قضية الأصل والفرع من القضايا الهامّة في اللّغة العربيَّة، لذا نجد "ابن فارس" قد مهّد لكتابه بقضية الأصل والفرع؛ بل إنّه بنى تركيبه كتابه عليها.

- لقد تميّز كتاب "ابن فارس" بالتنوع في شواهده، فنجد الشاهد القرآني والشعري، وكذا الشاهد من الحديث النبوي، حاضرًا في كلّ قضيةٍ طرقها "ابن فارس".

- رغم ميول "ابن فارس" إلى المذهب النحوي الكوفي، إلا أننا نجدُ يورد آراء البصريين كالخليل وسيبويه ويستشهدُ في كثير من المواضع بأقوالهم، وهذا دليل على عدم تعصّبه لمذهبه لا من حيث الآراء النحويّة ولا من حيث المصطلحات.

- شهدت المصطلحات النحويّة عبر مسارها تطوّرات وتحوّلات جوهرية، فانتقلت بعضها مفهوميًا من التعبير على مفهوم محدّد إلى التعبير عن آخر مغاير كمصطلح "الكلام"، واستبدلت بعضها بمصطلحات أخرى عند إسقاطها على القرآن الكريم كمصطلح "الزائد" الذي استبدل بمصطلح "الصّلة".

وصلّى الله وسلّم على سيدنا وحبينا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

1- المصادر

1. ابن فارس أحمد بن زكريا الرازي، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

2- المعاجم والقواميس

1. ابن منظور جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ_2005م، ج2.
2. التهانوي محمد بن علي، كشف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبد البديع، المؤسسة المصرية، 1963.
3. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، ج1، 1982.
4. الجوهري إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990.
5. الزبيدي محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الهداية، د ب، د ط، د ت، ج4.
6. الكفوي أبو البقاء، الكليات، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الجزء 1.
7. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تد: يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د ط، 1425هـ_2005م.
8. مصطفى إبراهيم، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، د ب، د ت.
9. ياقوت الحموي، معجم الأدباء، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، 1990.

3- المراجع

1. ابن العماد شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكبري الحنبلي الدمشقي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، د ط، د ت، ج 1.
2. ابن النديم أبو الفرج محمد بن اسحاق، الفهرست، تح: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط 2، 1417هـ_1997م.
3. ابن خلكان، وفيات الأعيان، تح: إحسان عباس، دار صادر بيروت، د ط، د ت، ج 1.
4. ابن فارس أبو الحسين أحمد، المجمل، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1406هـ_1986م، ج 1.
5. ابن فارس أحمد بن زكريا الرازي، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط 1، 1993.
6. ابن فارس، المجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، ج 2.
7. ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، دب، دار الفكر، 1979م، ج 1.
8. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988، ج 1.
9. أبو حاتم بن حمدان الرازي، الزينة في الكلمات الإسلامية، تح: حسين بن فيض الله الهمداني، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط 1، 1994.
10. أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تح: ماهر حبوش، دار الرسالة العالمية، دب، د ط، د ت، ج 1.
11. أبو حيان محمد بن يوسف، البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، 1996، ج 1.

12. أبو منصور عبد الملك بن محمد النيسابوري الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، تح: فائز محمد، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 4، 1999.
13. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1988.
14. أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، منشورات الجمع العلمي، 2006.
15. الأشموني نور الدين أبو الحسن، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، ط14، بيروت، 1964.
16. إلياس مني، القياس في النحو، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1985.
17. امرؤ القيس، ديوانه، تح: عبد الرحمان المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2004.
18. الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بهجت البيطار، مطبوعات الجمع العلمي العربي، سوريا، د ت.
19. الأندلسي أبو حيان، التذيل والتكميل في شرح التسهيل، تح: حسن هندراوي، كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، د ب، ط1، 1998.
20. البخاري محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق الحياة، ط1، 1422هـ، ج8.
21. البطليوسي، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الحمل، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، د ب، د ت، ط.
22. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم لكتب، القاهرة، ط2، 1420هـ.
23. ثعلب أبو العباس احمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط2، 1960م.
24. الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، د ت، ج1.

25. الجرجاني الشريف علي بن محمد بن علي، التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د ط.
26. جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1991.
27. جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد جاد المولى بك وآخرون، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 2008، ج1.
28. جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، 2001.
29. جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط1، 1979، ج1.
30. جمال الدين القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1976، ج1.
31. الجُمجِي محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ط1، د ت.
32. حداورة عمر، المصطلح النحوي وأثره على النحاة المحدثين تمام حسان ومهدي المنخزومي نموذجين، دار النشر الجامعية الجزائرية، ط1، 2006.
33. حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار النهضة العربية، ط1، 2003.
34. خالد الأشهب، المصطلح العربي والتمثيل، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2011.
35. الخفاجي أحمد بن محمد، شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الحرم الحسيني، مصر، د ط، 1952.
36. خليفة الموساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2013.

37. الخوارزمي: مفاتيح العلوم، تحقيق: فان فلوتن، د ب، د ط، 1985.
38. الذهبي محمد بن احمد بن عثمان، تاريخ الإسلام، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط2، 1990م، ج8.
39. الزجاجي، الإيضاح في علل النَّحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط9، 1979.
40. الزخشي، الأحاجي النَّحويَّة، تح: مصطفى الحدري، مكتبة الغزالي، د ب، د ت.
41. زهيرة قروي، المفاهيم المصطلحية وأثرها في ازدهار اللغة العربية، ص 12. www.Cil-a-org.
42. سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، سوريا، د ط، 1994.
43. السكاكي أبو يعقوب، مفاتيح العلوم، تحقيق: نعيم زوزو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983.
44. سكينه زواقي، إشكالية المصطلح والمفهوم في العلوم الإنسانية بين التراث والحداثة، المركز الجامعي، الطارف، الجزائر.
45. السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تد: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د ط، د ت.
46. السيرافي، شرح الكتاب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2008، ج1.
47. السيرافي، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2008، ج1.
48. شحادة خوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ص 172. د ب، د ط، 2015، ص 172.
49. شوقي ضيف، المدارس النَّحويَّة، دار المعارف، د ب، ط7، 2009.
50. صبحي إبراهيم الصَّالح، دراسات في فقه اللُّغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1960.
51. عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، د ط، 1968.

52. عبد الرحمن محمد إسماعيل، التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية، المكتبة التوفيقية، مكة المكرمة، ط1، 1982.
53. عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، د ط، 1984.
54. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1986.
55. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار تبال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985.
56. عبد الكريم بن محمد الرافعي، التدوين في أخبار قزوين، تح: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، د ط، 1408هـ_1987م.
57. عبد الله بابعير، ظاهرة التعويض في النحو العربي، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، أبو ظبي، 2003.
58. عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 1993.
59. عبد الله حمد الخثران، مصطلحات النحو الكوفي _دراستها و تحديد مدلولاتها_ هجر للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، ط1، 1990.
60. عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ت.
61. عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د ط، د ت.
62. عزت محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002.

63. علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبيّة، الكتاب الطبي الجامعي، البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية، شارك في إعداده أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، المكتب الإقليمي للشرق الاوسط، معهد الدراسات المصطلحية، فاس، 2005.
64. علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، د ط، 2008.
65. علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط2، 2019.
66. علي فهمي خشيم، رحلة الكلمات الرحلة الأولى، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ط2، 2001.
67. عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1981.
68. غازي مختار طليمات، الإتياع، آفاق الثقافة والتراث، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ع18، 1997.
69. فاطمة بن حسن محيّد، القضايا المعرفيّة في كتاب الصّاحبي لابن فارس، عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، د ت.
70. الفراء أبو زكريا معاذ، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، عالم الكتب، ط2، 1980، بيروت.
71. فوزي عيسى، رانيا فوزي عيسى، علم الدلالة النظرية والتطبيق، دار المعرفة، الاسكندرية، 2008.
72. القرطبي ابن مضاء، الردّ على التّحاة، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، د ب، د ط، 2017.
73. اللّغوي أبو الطيب، مراتب التّحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة تحضة مصر، الفجالة، القاهرة، د ط، د ت.

74. ماريا تيريزا كابرّي، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، تر: محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2012.
75. محمد إبراهيم الحمد، فقه اللغة مفهومه، موضوعاته، قضاياها، دار حزيمة للنشر، ط1، 2005.
76. محمد الديدواوي، الترجمة والتواصل _دراسة تحليلية عملية لإشكالات الاصطلاح ودور المترجم_، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2000.
77. محمد بن الجزري، النشر في القراءات العشر، تصحيح وتحقيق: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت.
78. محمد سليمان ياقوت، النَّحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 1994.
79. محمود فهمي حجازي، الاسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، د ت.
80. المخزومي مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1958.
81. مسلم أبو الحسين بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ت، ج1.
82. مصطفى طاهر الحيادة، من قضايا المصطلح اللغوي، عالم الكتب، الأردن، د ط، 2003.
83. المفضل الضبي محمد بن علي بن سالم، المفضليات، تح: أحمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط6، د ت.
84. ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات العربية، دمشق، 2008.
85. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو، دار الرائد العربي، بيروت، 1986.

86. مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح ولغة العلم، كلية الآداب، جامعة بغداد، د ط، 2012.
87. مولاي علي بوخاتم، مصطلحات النقد العربي السيميائي، الإشكالية والأصول والامتداد، د ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 2005.
88. وفاء كامل فايد، المجمع العربية وقضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن 20، عالم الكتب الحديث، د ب، د ط، 2004.
89. يوحنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، المجلد 1، ط 1، 2012.

4- الدوريات والمجلات العلمية:

1. باسل فيصل سعد الزعبي، المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين، مجلة علوم إنسانية، www.ulum.nl، الجامعة الوطنية الماليزية، كلية الدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العربية والحضارة الإسلامية، ع 41، 2009.
2. حاج بنيرد، آليات صناعة المصطلح العلمي (النحت أمودجنا)، مجلة بدايات، المجلد 1، ع 3، 2019.
3. حمار نسيم، تطور المصطلحات النحوية في التراث العربي، مجلة الممارسات اللغوية، مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، العدد 5، 2011.
4. خضر عليان القوشي، حامد صادق قنيبي، المصطلح العلمي دوره و أهميته، مجلة جامعة ام القرى، ع 8، 1414هـ.
5. رباح اليميني مفتاح، النحو العربي بين التأثير والتأثير، مجلة جامعة الأزهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 2، 2009.

6. زهيرة قروي، التأسيس النظري لعلم المصطلح، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ع29، 2008.
7. سامي عوض، المصطلح النَّحوي عند ابن جني، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، د ب، المجلد 25، ع19، 2003.
8. عائشة رماش، الدراسات المصطلحية في التراث العربي، مجلة دراسات لجامعة الأغواط، ع25، ماي 2013.
9. عبد الرحمان بن عبد العزيز فاضل، البنك الآلي السعودي للمصطلحات، مجلة اللسان، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع47، 1999.
10. عزمي محمد حمود، المصطلح النَّحوي في دقائق التصريف، مجلة الدراسات العربيّة، كلية دارالعلوم، جامعة المنيا، مصر، المجلد 1، ع24، 2012.
11. علي القاسمي، النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع29، 1986.
12. علي القاسمي، النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع 29، 1986.
13. علي القاسمي، علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة، العناصر المنطقية والوجودية في علم المصطلح، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، ع30، 1988.
14. علي حسين البواب، الإتياع في اللّغة، مجلة مجمع اللّغة العربية الأردني، ع31، 1986.
15. عوض القوزي، المصطلح الدلالي في كتاب الصاحب، مجلة آفاق الثقافة والتراث، دائرة البحث العلمي والدراسات، الإمارات العربية المتحدة، العدد 22، 1998.

16. محمد بنعمر، التداخلية بين العلوم في التراث العربي الإسلامي، مركز نماء للبحوث والدراسات، المغرب، (www>Nama.Center.com).
17. محمد عبد المنعم خفاجي، المصطلح العلمي في اللغة العربية، مجلة الحضارة العربية الإسلامية، المعهد الوطني للتعليم العالي للحضارة الإسلامية، وهران، الجزائر، ع05، 1998.
18. محمد ممدوح خسارة، المعاجم اللغوية وأهميتها في وضع المصطلحات، مجلة اللغة العربية بدمشق، المجلد 78، الجزء3.
19. مناف مهدي محمد، المصطلح العلمي العربي قديما وحديثا، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط، ع30، 1988.
20. هـ. فليبر، المصطلحية في عالم اليوم، تر: محمد حلمي هليل، مجلة اللسان العربي، ع30.
21. يحيى بن براء، في اشكال الترجمة ووضع المصطلح، مجلة التعليم، المعهد التربوي الوطني بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، ع22، 1991.

5- الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. عبد الوهاب حنك، التناس المصطلحي في علوم العربية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة جيجل، 2020.
2. يوخنا مرزا الخامس، حروف المعاني في معجم لسان العرب، أطروحة ماجستير، مجلس كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، 1999.
3. فريدة ديب، المصطلح اللساني في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012_2013.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعران
أ	مقدمة
الفصل الأول: المصطلح والتأسيس المعرفي للمصطلحية	
7	1- مفهوم المصطلح
7	1-1- التعريف اللغوي
9	1-2- التعريف الاصطلاحي
13	1-3- المصطلح والمفهوم
14	1-4- المصطلح و التعريف
14	1-5- المصطلح و الحد
16	2- المصطلحية
16	2-1- بواذر النشأة
18	2-2- المفهوم
20	2-3- أهمية المصطلحية
24	2-4- الدرس المصطلحي في التراث العربي
28	3- آليات صناعة المصطلح في اللغة العربية
29	3-1- التراث
30	3-2- الاشتقاق
31	3-3- المجاز
32	3-4- التعريب والترجمة
33	3-5- النحت

33	3-6- التركيب
الفصل الثاني:	
المصطلح النحوي في التراث العربي _النشأة والاستقرار_	
36	1- مفهوم النحو
36	1-1- في اللغة
36	1-2- في الاصطلاح
37	2- مفهوم المصطلح النحوي
37	3- مراحل تأسيس المصطلح النحوي
38	3-1- مرحلة النشأة
38	أ- المرحلة الشفوية
39	ب- المرحلة التحريرية
40	ج- التمثيل النحوي للمصطلح
42	د- تشكيل المصطلح النحوي
43	3-2- مرحلة تقعيد المصطلح النحوي (سبويه)
48	3-3- مرحلة الاتساع في المصطلح النحوي (المدارس النحوية)
55	4- التداخل بين العلوم العربية و أثره في المصطلح النحوي

<p style="text-align: center;">الفصل الثالث: الدراسة التأصيلية لمصطلحات النّحو في كتاب الصّاحبي</p>	
65	1- ابن فارس سيرته العلمية
65	1-1- حياته ونسبه
67	1-2- شيوخه وتلاميذه
68	1-3- مكانته العلمية
69	1-4- آثاره ومؤلفاته
70	1-5- مذهبه النّحويّ
70	1-6- آراء العلماء فيه
71	2- كتاب الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها
71	2-1- مادة الكتاب
74	2-2- منهج ابن فارس في ترتيب الكتاب
75	2-3- شواهد الكتاب
76	2-4- مصادر الكتاب
78	2-5- الكتب المماثلة له
78	3- تأصيل مصطلحات النّحو في كتاب الصّاحبي
79	3-1- مصطلح الأصل
81	3-2- مصطلح القلب
82	3-3- مصطلحات أقسام الكلام
85	3-4- مصطلح الإضمار
88	3-5- مصطلح التكرار
91	3-6- مصطلح الحذف

93	3-7- مصطلح الزيادة
96	3-8- مصطلح النعت
97	3-9- مصطلح الكلام
100	3-10- مصطلح الاعتراض
102	3-11- مصطلح الكناية
104	3-12- مصطلح التقديم والتأخير
106	3-13- مصطلح الإتياع
109	3-14- مصطلح التعويض
113	خاتمة
117	قائمة المصادر المراجع
129	فهرس المحتويات